مصر المعاصرة

السنة الخامسة والخمسون ـ العدد ٣١٥ ـ يناير ١٩٦٤

الثمن ٤٠ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٦٤

أعضـــاء الجمعيـــة

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضـــاء مؤيدون يؤدون اشتراكا قدره عشرة جنيهات على الأقل .

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الأقل من أحد أعضـــاء الجمعية ، ومتى وافق عليـــه مجلس الادارة ، يكسب الطالب صفة العضـــوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل .

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر حوالى ٤٠٠ عضو .

الاشـــتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا صاغا فى الجمهورية العربية المتحدة ، وأربعون شلنا أو خمسة دولارات للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين أربعون قرشـــا صاغا فى الجمهورية العربية المتحدة وعشرة شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .

ولا يباح نقل أو ترجمة شىء ممـــا ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ـ ت ٥٢٧٩٧

الفهـــــرس

المقـــــالات

جمال الدين محمد سـعيد : الاشتراكية العربية ومكانها من النظم الاقتصادية المقارنة ٥

حسين عمر : هيكل التجارة الخارجية للسودان ٦٧

عبد السميع سالم الهراوى : اختيار رجال القانون لوظائف النيابة العامة ١١٢

شحاتة السيد شحاتة : الجهود التعاونية فى النهوض باستهلاك الطعام فى الجمهورية العربية المتحدة ١٢٧

محمد صقر خفاجة : الاسكندرية ـ عاصمة العالم الهلنستى (بالفرنسية) ٥

خالد عبد الله : العمل والاجور فى الزراعة اليوغسلافية والهولندية (بالفرنسية) ١٥

احمد رفعت خفاجى : القانون العام والقانون الخاص (بالفرنسية) ٧٥

نقـــد الـكتب

على الجريتلى : المكان والموارد الاقتصادية فى مصر ١٣٠

ريتشارد جيل : التنمية الاقتصادية فى الماضى والحاضر ١٤١

م . ا . بوست : المالية العامة فى البلاد النامية ١٣٨

معهد الدراسات الاجتماعية : الاسواق والتسويق كعوامل تنمية فى حوض البحر الابيض ... ١٤٦

ا . شـــونفيلد : النمو الاقتصادى والتضخم ١٥١

المـــكتبة

كتب حديثة ٨١

مجلات محلية ٨٤

مجلات اجنبية ٩٢

الاشتراكية العربية ومكانها من النظم الاقتصادية المقارنة

دكتور جمال الدين محمد سعيد

استاذ ورئيس قسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة عين شمس

القسم الأول

مقدمة فى مفهوم النظام الاقتصادى

عرف الانسان فى كفاحه فى سبيل تحقيق معاشه أشكالا مختلفة من التنظيم الاقتصادى . ورغم تباين هذه النظم الا أن الهدف الأساسى منها هو اشباع الحاجات غير المحددة باستخدام الموارد المحددة المتاحة . ويختلف الشكل والأسلوب الذى يحاول به الانسان تحقيق هذه الأهداف من زمان لآخر ومن مكان لمكان . وقد اختلفت النظم التى مارسها الانسان وتباينت تباينا شديدا ، فمنها ما يؤمن بالفردية ويطلق الحرية والحافز للفرد ليتابع اشباع رغباته واهوائه كمستهلك أو منظم أو عامل أو مستمثر كما هو الحال فى النظام الرأسمالى ، ومنها النظم التى على نقيض ذلك اذ تحل الجماعة محل الفرد وتعهد لها بالدور القيادى فى تنظيم وتخطيط النشاط الاقتصادى والقيام به وتقصر دور الفرد على الحصول على مكافأة لقاء عمله لحساب احدى التنظيمات أو المؤسسات فى المجتمع . ولا حاجة فى ظل هذا النظام لقيام نظام للأجور يأخذ الحوافز فى الاعتبار لأن الفرد انما يعتاد العمل ليساهم فى الناتج الاجتماعى وفقا لمقدرته ويستهلك من هذا الناتج وفقا لحاجته ؛ ويطلق على هذا النظام الشيوعية الكاملة .

وهذان النظامان رغم اختلاف عقائدها المذهبية انما يتفقان على شىء واحد هو محاولة اسعاد الانسان وبناء مجتمع أفضل . وقد بدأت هذه النظم فى التقارب بعض الشىء من بعضها البعض . فالنظام الرأسمالى يحاول الحد من سيطرة المشروع الخاص ومن الملكية الخاصة لعوامل الانتاج ويحاول أن يحل الحكومات لحد ما مكان اقتصاديات السوق ؛ أى انه الآن فى تطوره يجيز قدرا من التدخل الحكومى فدولة الرفاهة Welfare State تأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى . كما أن الدول الشيوعية انما تحاول أن تتيح قدرا ضئيلا من الملكية الخاصة فى بعض المجالات .

وبين النظامين الرأسمالى والشيوعى وهما طرفا نقيض توجد عدة نظم تمتزج فيها مقادير مختلفة من الحرية الفردية مع التنظيم والتوجيه الجماعى، وهى النظم الاشتراكية . ولعلنا نتساءل ما هو النظام ؟

النظام الاقتصادى هو تنظيم هدفه اشباع رغبات الانسان واستخدام وسائل الانتاج المتاحة . والنظام الاقتصادى يتكون من مجموعة من المؤسسات والمنظمات التى يختارها الشعب ويقبلها كالوسيلة والأسلوب الذى يستخدم به موارده لاشباع رغباته . ويضع القانون اطار هذا التنظيم وأشكال المنظمات التى يضمها كما تحددها العادات والتقاليد والقيم الخلقيـــة ودرجة كفاح الشعب .

ويمكننا أن نحدد نوع النظام لو أجبنا عن مجموعة الاسئلة التالية :

أ) من هو الذى سيسمح له بملكية الثروة وادوات الانتاج وتكون له الرقابة عليها وحق توجيهها الى استخدام دون آخر وله مطلق التصرف فيها ؟ هل هو الفرد ؟ أم الجماعة ؟ أم الحكومة ؟.. الخ .

ب) لأى حد نطلق حرية الفرد ومجهوداته فى مباشرة النشـــاط الاقتصادى ؟ وما هو نطاق التدخل الحكومى ان وجد ؟

جـ) ما هى أشكال المشروعات التى تسمح للأفراد بالانتظام فيها لمباشرة نشاطهم الاقتصادى .

د) ما هو نوع الحافز أو الحوافز التى تدفع الأفراد على المساهمة فى تحويل الموارد الى سلع استهلاكية .

هـ) ما هى القوى التى تحدد توزيع الناتج القومى ؟ وهل يترك للأفراد كل العائد الذى يحصلون عليه من ممارسة النشاط الانتاجى ؟.

ز) اذا كان النظام الاقتصادى يستخدم جهاز الثمن ، فما هى القوى التى تحدد الأثمان ؟ وكيف تعمل ؟.

وهناك مجموعة من القوى تؤدى الى خلق النظم اهمها :

١ ــ المنابع الثقافية التاريخية للشعب : مثلهم ورغباتهم واتجاهاتهم .

٢ ــ الموارد الطبيعية التى يملكها الشعب والدولة .

٣ ــ الفلسفة التى يؤمن بها الأفراد فى الشعوب .

٤ ــ النظريات القديمة والحديثة التى تحدد كيفية الوصول الى تحقيق المثل والأهداف .

٥ ــ التجارب والمحاولات والخطأ الذى يصادف الشعوب فى تحقيق أهدافها الاقتصادية .

ويجب أن يكون واضحا أن هذه النظم من عمل الانسان ويحدد اطارها فى ضوء القوانين والتشريعات التى يرتضيها المجتمع . ومن ثم تقوم النظـم

وتعدل وتلغى وتحل محلها نظام آخر ، فهى تتصف بمرونتها . ومن الأهمية بمكان فى ظل أى نظام أن نعرف من يملك قوة اتخاذ القرارات الموجهة لموارد المجتمع . هل هم المنظمون أم المستهلكون ؟ هل هم العمـــال ؟ هل هم المستمثرون ؟ هل هم كبار موظفى الحكومة ؟.. الخ . فى النظم الرأسماليـة مثلا تتركز هذه القوة فى المنظمين ، وفى النظم الشيوعية تتركز فى الحكومة وفى النظم الاشتراكية تتقاسم الحكومة والأفراد هذه القوة .

والهدف فى دراسة النظم المقارنة هو تحليل التركيب الاقتصـــادى للمجتمع ومعرفة المنظمات التى يعمل من خلالها والالمام بكيفية عمل هـــذه النظم والأسس والنظريات الاقتصادية التى تطبق والنتائج التى تحققهـــا ومدى كفايتها فى تحقيق الأهداف . ولا بد من تقصى وفهم أسباب الاختلاف بين التنظيمات والأجهزة فى النظم المختلفة ومعرفة المشاكل التى تنجم عنها وما هى المحاولات التى تبذل لحل مشاكل الجماهير وما هى درجة النجـــاح أو الفشل التى صاحبت هذه المحاولات وأسبابه .

ولكى يتضح لنا مفهوم اشتراكيتنا العربية نرى أنه يجدر بنا أن نعرض فى لمحة خاطفة للنظم الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية .

القسم الثـــانى

صور من النظم الاقتصادية

أولا : النظام الرأسمالى الحر :

الرأسمالية تنظيم اقتصادى يتميز بالايمان بالفردية والملكية الخاصـة لأدوات الانتاج وحرية الباعث الشخصى والربح كحافز على الانتاج .

أ ـ المبادىء التى تقوم عليها الرأسمالية الحرة :

١ ـ الحـــرية :

أى يجب أن يترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الشخصية ، حرية اختيار الحرفة ، حرية التعاقد على الخدمات بين الأطراف المعنية بما فيها امكان اختيار حالة عدم العمـل ، حرية التملك وحق الشخص فى الميراث ، حرية

---

(١) أنظر كتابنا عن النظرية العامة لكينز « بين الرأســـمالية والاشتراكية الباب الثـانى البحث الأول الاسس الفلسفية للنظرية التقليدية ص ٣٩–٥٣ طبعة ١٩٦٢ .

راجع أيضا مقالنا المنشور فى مجلة مصر المعاصرة عدد رقم ٢٧٥ تحت عنوان
An Appraisal of The Classical Theory

الباعث الشخصى . ولا يحد من هذه الحرية الا شرط واحد هو عدم تعارض سلوكهم مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتيـة . وان يكون التدخل الحكومى فى اضيق نطاق ممكن سواء فى ميدان الانتاج او التوزيع . فالانتاج فى نظرهم ينظم نفسه Looks after itself ولا يجب ان تتدخل الحكومة الا اذا كان هذا التدخل فى صالح المجموع .

٢ ـ الفـــردية :

فالفردية هى احد اركان النظام الراسمالى الحر . والايمان بها يجعلنا نسعى الى تحقيق اقصى سعادة ممكنة للفرد . ولكن يعيب الفردية أنهـــا لا تعطينا مقياسا عمليا مقنعا للسعادة او الألم ودرجات كل منهما .

٣ ـ نظرية التوافق :

اى ليس هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع . فالمجتمع فى نظرهم عائلة كبيرة ذات هدف موحد ، وأنه ما دام الفرد يحقـق سعادته فان سعادة المجموع سوف تتحقق . فالمنفعة الكلية للجميع تتمشى مع المنفعة القصوى للفرد . فالمصلحة العامة يمكن تحقيقهـا بفحص دقيق للمصـــالح الفردية .

ويؤمن معتنقى النظرية التقليدية بأن هذا التوافق يحدث تلقائيا .

٤ ـ الثقة فى المنافسة الحرة وجهاز الثمن كقوة حقيقية موجهة للحياة الاقتصادية .

٥ ـ أن الربح هو خير حافز على الانتاج والتقدم الاقتصادى .

والقوانين التى تحكم عمل هذا النظام انما تشتق من « نظام طبيعى » خير يحول غباء وانانية الحوافز والأغراض الانسانية الى الخير العام .

فالانسان لو ترك وشأنه فهو لن يحقق منفعته ومصلحته الشخصية فحسب ، بل سوف يعمل على تحقيق الصالح العام ، فحوافز الانسان على التصرف قد جعلت بشكل دقيق بحيث تجعل مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصـلحة المجموع ، فسـلوك الانسان تحفزه نزعات طبيعيـة كحب النفس والأثرة والعطف على الغير والرغبة فى العمل والشعور بالفضيلة والاستعداد للمقايضة والرغبة فى ان يكون حرا . وهذه الحوافز من التوازن بحيث تجعل الفرد وهو بسبيل تحقيق صالح نفسه انما يحقق صالح الغـــير ، فالأثرة وشهوة حب النفس تقابلها الشعور بالعطف ، أو على حد تعبير آدم سميث شخصيا :

« ان الانسان تقوده يد خفية الى تحقيق غرض لم يكن جزءا من مقاصده بل ذهب « سميث » الى حد القول بأن الشخص يحقق مصالح المجتمع بدرجة اكبر لو توافر على خدمة شئونه الخاصة مما خصص وقته وجهوده لخدمة المجتمع ، فهو لا يؤمن بأدعياء تجارة الصالح العام .

فالنظام الطبيعى بالرغم من بساطته الا أنه يحقق صالح المجتمع ، فهو صادر عن الميول الطبيعية للانسان ، وأن تداخل الانظمة الوضعية مع النظام الطبيعى يعوق انجاب هذا لآثاره الحميدة وهذا النظام الطبيعى يفوق اى نظام آخر من عمل الانسان .

ومن ثم ففى اعتقاد المدافعين عن هذا النظام أن الحكومات تخدم المجتمعات على نطاق اكبر لو انها لم تتدخل فى حرية الأفراد ، فالنظام الطبيعى يحد من تدخل الدولة ويقصر هذا التدخل على امور معينة أهمها الدفاع ضد الاعتداء الخارجى وتنظيم العدالة والقضاء والقيام بالمشروعات العامة والمشروعات الأخرى التى لا يرغب الأفراد فى القيام بها لعدم توافر حافز الربح فيها Profit Notive كانشاء الطرق والكبارى .. الخ .

فالراسمالية لا ترى خيرا فى تدخل الدولة فى ميادين الأعمال وهى لا توافق على القيود والتنظيمات الموضوعة للأجور ومدة التمرين ، وهى تنادى القضاء على جميع مظاهر الاحتكار فى شئون العمال أو فى غيرها ، فالمنافسة غير المقيدة أو المشوبة بأى شائبة هى وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية وتحقيق المنافسة الحرة واعلاء لوائها هو الشرط الرئيسى للتقدم الاقتصادى ، وفى النهاية لزيادة درجة الاشباع لجميع أفراد المجتمع .

والراسمايلة ترى فى جهاز الثمن القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الانتاجى ولتحقيق التوازن . فارتفاع الأثمان فى ناحية معناه زيادة طلب المستهلكين على الكمية المعروضة من السلع وبالتالى زيادة أرباح المنتجين لهذه السلع بينما انخفاض الثمن معناه العكس تماما أى تحقيق الخسارة ، وعلى هذا تتجه عوامل الانتاج من الاستعمال الذى يسبب الخسارة الى الاستعمال الذى يحقق الربح . فجهاز الثمن مرآة تنقل رغبات المستهلكين الى المنتجين ومن ثم يعود التوازن أوتوماتيكيا فأداة تحقيق التوازن بين العرض والطلب هى عوائد الانتاج وانخفاض هذه العوائد دون المستوى العادى أو ما يطلق عليه أصحاب النظرية التقليدية « الثمن الطبيعى » يحمل أصحاب عوامل الانتاج على سحبها من هذا الاستخدام فصاحب الاراضى يسحب ارضه من الزراعة والأجير عمله والممول راسماله فيقل المعروض وتعود عوائد الانتاج الى معدلاتها العادية التى تكون فى انسجام مع مقدار الطلب المنجز اى الطلب المصحوب بقوة شرائية .

وان كنا لا ننكر أهمية السوق الحر وان كنا نؤمن بجهاز الثمن الا أنه لا يسعنا الا أن نختلف مع المدافعين عن هذه النظرية من ناحية تلقائية العمل فهناك عوائق لا شك تعوق مثل هذا التوازن الجزئى التلقـــائى كعدم مرونة انتقال عوامل الانتاج وعدم وجود استخدام بديل الى غير ذلك من الاسباب التى سنوضحها ..

والنظرية التقليدية لا تخرج عن أن تكون دراســـــة لنظرية التوازن الجزئى Partial Equilbrium فلم تكن دراستهم لتمتد لتمثـل كيفية تحديد مستوى النشاط الاقتصادى العام فى الدولة ومستوى هذا النشاط ومداه من الارتفاع أو الانخفاض .

وواضح لكل فطن انه يصعب بل يستحيل أن نعطى شرحا وتحليـــلا واضحا وكافيا للقوى التى تحدد مستوى التوظف العام فى دولة على ضوء تحليل التوازن الجزئى . فالتوازن الجزئى وان كان يوضح امكان حـدوث البطالة فى صناعات معينـــة كالسكر أو المنسوجات مثلا الا انه لا يمكنه أن يوضح ما اذا كان مستوى التوظف فى الصناعات جميعا سيزداد أو ينقص .

وفى سنة ١٩٢٠ بل وحتى فى سنة ١٩٣٠ يبدوا أن الاقتصـــاديين لم يكونوا يؤمنون بامكان حدوث بطالة عامة فى جميع الصناعات . بل انه ليتضح لنا أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يميلون الى اهمال معالجة العوامل التى تحدد مستوى التوظف العام .وحتى القليل منهم ممن مس الموضوع مما كان متفائلا اذا كان يرى أن الافراط أو التفريط فى الانتاج ومن ثم أيضا سيادة حالة من البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الوقوع . لقد كانوا يؤمنون بأن الحالة السائدة هى حالة التوظف الكامل .

ولعل السبب فى هذا التفاؤل مصدره الاعتقاد فى صحة قانون ســاى "Say's Law" للأسواق ، وينطبق قانون ساى على المجتمعات الاقتصادية البدائية التى تقوم على حرية التبادل . فالمنبع الأصلى للطلب هو تدفق تيار الدخل المتولد عن الانتاج نتيجة استخدام الموارد . فاستخدام الموارد غير المستغلة يضيف الى تيار الدخل والانتاج. فالمراحل الجديدة من الانتاج تتمخض عن منح دخول جديدة لعوامل الانتاج التى توظف . فالانتاج الجديد يولد طلبا فى نفس الوقت الذى يضيف فيه الى العرض . اى أن العرض يخلق الطلب الخاص به .

فهذا القانون جعل الكثيرين من الاقتصاديين الكلاســيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة فى العرض عن الطلب لأن كل عرض يقابله طلب . وكل سلعة تعرض فى السوق تخلق الطلب الخاص بها وكل طلب يبـــدو فى السوق ينتج العرض اللازم له . فهم يؤكدون بعدم امكان حدوث افراط فى الانتاج ومن ثم بعدم امكان حدوث البطالة على نطاق واسع .

وباختصار فالنظام الرأسمالى يقوم على مبدأ الحرية وتدخل الحكومة فى أضيق نطاق ويمجد الباعث الشخصى ومبدأ الفردية ، ولا يرى تعارضا بين مصلحة الفرد والمجتمع . ويثق فى جهاز المنافسة والثمن كقوة حقيقية موجهة للحياة الاقتصادية وأن الربح خير حافز على الانتاج ، الملكية الفردية لا الجماعية بلسم كبير وحافز قوى على زيادة الانتاج ، ويمجد حرية التعاقد ولا يعترف بالعنف أى أنه لا يعترف الا بنظرية العقد .

ولكن اذا كان هذا النظام قد حقق ارتفاعا فى مستويات المعيشة لم يكن يحلم بها آباؤنا وحقق قدرا من الرخاء وكفل التقدم فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وكان دون أدنى شك نظاما أسمى من سابقه وهو نظام الاقطاع . وان نجاحه يعتبر حادثة تاريخية فى ظل ظروف كانت مواتية لنجاحه . ولكنه ينطوى على عيوب كثيرة هامة تجعله يخفق فى تحقيق مطالب الانسانية ان هو بقى على الوضع الذى قام عليه ، خصوصا وأنه نظام مبسط لا يناسب حياة أصبحت من التعقيد بمكان .

ب – عيوب النظام الرأسمالية : (١)

١ – التعارض بين مبدأ الفردية ورفاهية المجتمع :

ان قاعدة الفردية لا تحقق مصالح الجميع . ان النظام الرأسمالى انما يخدم مصالح طبقة واحدة هى طبقة الرأسمالية التى احتكرت لحد كبير أدوات الانتاج وحققت صالحها الخاص على حساب المجتمع . ان الفردية قد تتحول الى الانتهازية والقسوة ، ومن واجب الحكومات أن تتدخل عند الضرورة لا لتنمع أو لتصحح النتائج السيئة للفردية فحسب ولكن لتضمن صالح المجتمع وبقاء حجم الانتاج والطلب كافيا ولتحقق التوظف الكامل ولتخلق البيئة الملائمة لكى تثمر الحوافز الشخصية وتحقق الرفاهية الاقتصادية العامة . ان الصالح العام لا يتحقق بطريقة تلقائية فى ظل السيطرة على القوى الانتاجية الاحتكارية التى تسود الآن . ان التدخل الحكومى للتنسيق بين الصالح العام والخاص ضرورة ، ومن ثم يجب أن تتدخل فى ميدان الانتاج والتوزيع ولكن لا يجب أن يصل هذا التدخل الى حد الغاء الجهود الفردية الخلاقة .

٢ – الفشل فى خلق عالم أفضل :

فشل النظام الاجتماعى القائم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج لتعدد أخطائه فى خلق عالم أفضل . لقد قام نظاما طبقيا يسوده الظلم

---

(١) لعل من أمتع ما كتب فى توضيح عيوب الرأسمالية وبعدها عن فكرة الرفاهية الانسانية الاقتصادى البريطانى

J.A. Hobson: Work and Wealth; A Human Valuation; New York, Macmillan, 1926.

الاجتماعى فى كافة مظاهره وفقـد الديمقراطية التى قام اساسا من اجـل تحقيقها فأصبحت الحرية فى ظله مكفولة للطبقة الراسمالية دون غيرهـــا ، ولكن هل فشـل الرأسمالية معناه أن الاشتراكية يمكنها أن تخلق عالما أفضل؟

٣ ـ سوء توزيع الثروة والدخل :

أصبح توزيع الدخل والثروات موزعا توزيعا غير عادل لا تبرره الظروف الاقتصادية او الاجتماعية . ففى الولايات المتحدة مثلا لو اخذنا توزيع الدخول قبل فرض الضريبة على الدخل لوجدنا أن ١٤ ٪ من الافراد يحصلون علـى ٣ ٪ من الدخل ويقع دخلهم السنوى أقل من ٢٠٠٠ دولار بينما ١٤ ٪ من عدد الافراد ممن يزيد متوسط دخل الواحد منهم علـــى ١٠ آلاف دولار يحصلون على ٣٧ ٪ من الدخل القومى (١) .

وفى ظل النظام الراسمالى كثيرا ما تنتج السلع الكمالية التى تطلبهـــا طبقة الأغنياء وحيث تتركز فيهم القوة الشرائية بينما تترك السلع الضرورية والتى تهم السواد الأعظم من الشعب . فالفقراء ينقصهم التعليم والغـــذاء وهم فى حاجة الى رفع مستواهم الاجتماعى والصحى والثقافى .. الخ . وان جهاز الثمن انما يكافىء الافراد وفقا لدرجة ندرة الموارد التى يملكونها ولكنه لا يحوى فى ذاته ما يضمن تقسيط هذه الندرة وتوزيعها بطريقة عادلة .

٣٤ ـ اهمال العنصر الانسانى :

يهمل النظام الراسمالى العنصر الانسانى ويهتم فقط بالناحيـــة المادية فمثلا فى تحديد الاجور ينظر اليها على انها مسألة تعاقدية بحتة لا تحـــوى عنصرا انسانيا .

٥ ـ النظام يتسم بعدم الإستقرار :

يتسم هـذا النظام بالمخاطر الاقتصادية أى بعدم الاستقرار والتقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى العام وحدوث البطالة الاجبارية على نطـاق واسع ، كما أن التلقائية التى يقوم عليها تقتصر على تحقيق التوازن المنشـود فضلا عن البساطة الزائدة والمقترحات التى يضمها لعلاج عـــدم الاستقرار والبطالة فضلا عن عدم تصويره للحياة الواقعية .

٦ ـ جمود النظام :

هذا النظام غير قادر على التحول مع التغيرات الكبيرة . اذ يترك الاشياء والقوى لتتفاعل فى ظل نظام طبيعى يقوم على فكرة التعديل التلقائى . ولكن

---

(1) United States Department of Commerce; Survey of current Business, april, 1960.

التغيرات الكبيرة فى الحياة الاقتصادية تتطلب التدخل الحكومى على نطاق واسع لتضمن حدوث التغيرات فى يسر وبغير عنف .

٧ ـ المنافسة الكاملة قد تخلق التبديد :

قد أيقن الجميع الآن بأن للمنافسة الكاملة مساوىء فقد تؤدى الى تبديد الموارد ، فاذا كانت المنافسة تحفز المنتجين على الارتقاء بوسائل الانتاج من ناحية فهى أيضا تجعلهم ينفقون بسخاء على ترويج المبيعات والاعلان غير المنتج ويضاف الى هذا أن المنافسة الكاملة حالة فرضية قلما تتحقق فى الحياة العملية اذ أن الشروط التى وضعت لقيام هذه المنافسة الكاملة من تعدد البائعين والمشترين والعلم والتجانس والعلانية وانعدام نفقات النقل ... الخ لا يمكن تحققها . فى اعتقادى أن هذا « الحيوان » لم يولد بعد . والحقيقة أن الاحتكار الكامل بكل مساوئه واستغلاله للمستهلك يوجد فى الحياة الاقتصادية على نطاق اوسع . والملاحظ أن الطابع الذى يغلب على الحياة الاقتصادية هو سيادة حالة المنافسة المقيدة المشوبة بالاحتكار Monopolistic Competition فاستغلال الشركات الاحتكارية أو شبه المحتكرة للمستهلكين والعمال وذوى الدخول المحدودة جعل الكثيرين يفكرون فى استبدال حافز الربح ببعض النظم الاقتصادية الموجهة ولا سيما بعد أن وضح أن بعض هذه النظم قد يحقق الصالح العام دون تضحية بحرية الاختيار الفردية .

٨ ـ الدخول غير المكتسبة :

يقصد بالدخول غير المكتسبة حيازة السلع الاقتصادية أو القوة الشرائية من أى مصدر خلاف بذل الجهود المنتجة . لقد سمحت الرأسمالية بقيام دخول من هذا النوع بل فى بعض الحالات ادت الى خلقها . ولا يدخل فى هذا الدخول عن طريق المنح أو الهدايا أو دخول المسنين والعاجزين أو الدخول غير المشروعة كالدخول المسروقة أو الدخول المكتسبة ثم المستثمرة فى أوراق مالية .. الخ . وانما نقصد بها الدخل من الأرباح الاحتكارية كريع الأرض أو ريع الموارد الطبيعية والدخل من الأرصدة والثروات الموروثة . ويعنى هذا أن فريقا من الناس يستطيع أن يعيش فى رخاء منقطع النظير دون أن يعمل . فالرأسمالية ادت الى خلق طبقة تملك ولا تعمل وتستهلك دون أن تنتج .

وقد ترتب على هذا تحكم من أقلية فى مصادر الثروة واستغلال للاغلبية واضطرار لهم لاستهلاك كميات أقل من طيبات الانتاج . وقد تضاعف فى النظام الرأسمالى هذه الدخول الريعية لطبقات لا تعمل مما هبط بمستويات دخول الطبقات العاملة التى لا تملك . وقد بلغ هذا التناقض حدا بعيدا فبينما طبقة اصحاب الدخول غير المكتسبة تسكن القصور بما حولها من الحدائق الفناء كانت طبقة العمال تسكن أكواخا حقيرة وفى اكواخ من الطين

أو الحجارة المتراصة فى جو مشبع بالروائح الكهربية والقاذورات وبجـــانب ضوضاء المصانع . طبقة قليلة العدد ناعمة تولد على أسرة من ذهب وتعيش مترفة حتى تدفن فى صناديق من ذهب واغلبية تولد فى أكواخ صغيرة يشقون ويكدحون حتى يدفنون فى قبور مهجورة . هذا يكسب مليون جنيه فى العام دون بذل الجهود وهذا يشقى ويكدح ولا يجـــد ما يكفى قوت يومه وقوت عياله .

وليس هناك من وسيلة لاستبعاد الدخل غير المكتسبة من النظـــم الراسمالية الا بهدم النظام نفسه . والضرائب التصاعدية لا يمكن الاعتماد عليها فى تصحيح هذا الوضع غير العادل اذ ان اثرها فى تعديل هذه الأوضاع جـــزئى .

٩ ـ اختلال التوازن :

ان عمل الأجهزة فى النظـــام الراســـمالى كفيل بأن يخلق اختلالا فى التوازن والنتيجة النهائية هى هبوط فى حجم النشاط الاقتصادى وانتـــاج السلع الاقتصادية .

ففى ظل النظم الراسمالية يترك لجهاز الثمن أن ينسق عمـــل النظام بطريقة تلقائية آلية . ويفترض أن هذه الطريقة تحقق الصالح العام .

فلو قلت رغبات المستهلكين فى الحصول على سلعة معينة فان ثمنهـــا ينخفض وتنخفض عوائد عوامل الانتاج المستخدمة فى انتاجها ومن ثم يتوافر الحافز لدى هذه العوامل للبحث عن استخدام أفضل يغطى تكاليف انتاجها. فلو أن هذه العوامل كانت تتمتع بمرونة الانتقال وكانت الاثمان مرنة مرونة كافية لحدث هذا التعديل واصبحت جميع أجزاء الاقتصاد القومى متوازنة عند مستوى الاستخدام الكامل اى لسادت حالة التوظف الـــكامل . ولـــكن المسألة ليست بهذه السهولة واليسر . فان العمل يتطلب خبرات خاصـــة واعدادا وتدريبا معينا قبل أن يمكنه التحول من نشاط لآخر أفضل عـــن ارتباطه بتوطن جغرافى معين ، والآلات عند تصميمها وانتاجها يراعى فيهـــا تخصصا دقيقا ، ومستويات الأجور ليس من الســـهل تغييرها فهى تخضع لارتباطات واتفاقات بين النقابات وارباب الاعمال وسعر الفـــائدة والربح تحددها عقود طويلة الأجل . ان اســـعار السلع الاســـتهلاكية اصبحت غير مرنة بسبب العرف والعادات والتقاليد والقانون والاحتكارات . والنتيجة النهائية هى أن عوامل الانتاج فقدت مرونتها على الانتقال وفقـــد الثمـــن ايضا مرونته . فالتغيرات تحدث فى جزء معين من النشاط الاقتصادى دون أن تستجيب أو تتأثر باقى القطاعات . ونتيجة لهذا الجمود النسبى نشـــأ عدم التوازن وعدم التناسق والذى ان كان فى بعض الحالات مؤقتا الا انه من القسوة بمكان بحيث يسبب ضعفا هاما فى كيفية عمل النظم الراسمالية .

١٠ ـ مساوىء أخرى :

هذا فضلا عن مساوىء أخرى اجتماعية تتصف بها الرأسمالية اذ تقتل روح التعاون وتحول دون تنميتها ، كما تخلق نوعا من الكفاح الطبقى المرير وتولد حزازات فى النفوس تغذيها بها روح الانانية ، كما تدفع على انحراف المستويات الخلقية أو وضعها فى المقام الثانى بعد الاعتبارات المادية .

اننا فى أشد الحاجة الى التعاون ، بل والتضحية بالمصلحة الشخصية ايضا لحل مشاكلنا الاجتماعية ولتحقيق التناسق والتفاهم على أسس متبادلة بين طبقات المجتمع وتذويب الفوارق بينهما ، ودعم العلاقة بين الفرد والمجتمع بحيث لا يطغى أى منهما على الآخر .

واخيرا فان تقدم الرأسمالية قد تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار وما كان يمكن للرأسمالية أن تصل الى مرحلة الانطلاق بدون الاموال الضخمة التى نهبتها من المستعمرات والقرصنة التى نزعت بها خيرات آسيا وافريقيا بلا وازع من القانون أو الاخلاق .

جـ ـ محاولات التطوير للنظم الرأسمالية :

لم تكن الرأسمالية فى يوم من الايام نظاما اقتصاديا موحدا بل خضعت لكثير من عوامل التطوير الزمنى ، كما اختلفت الرأسمالية باختلاف البلاد وكلاهما يختلف عن الرأسمالية البريطانية وكلها تختلف عن الرأسمالية التى التى أخذت بها كنظام فالرأسمالية الامريكية تختلف عن الرأسمالية الفرنسية التى كانت قائمة فى مصر مثلا قبل الثورة . والرأسمالية فى تطورها مرت بعدة مراحل ـ ولا تزال تمر ـ من مراحل التطور ولم يكن لها خصائص واحدة خلال نموها وتطورها .

لقد كان الرأسمالية الاولى أى الرأسمالية التجارية Commercial Capitalism التى سادت فى بعض الدول ولا سيما فى انجلترا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر بل وبداية القرن السابع عشر تقدما على النظام الاقطاعى وثورة على قيود العصور الوسطى ومحاولة لقيام الدولة الحديثة . لقد كان أهم خصائصها اقامة زراعة جديدة رأسمالية مكان الزراعة الاقطاعية التى وضح تخلفها كنظام انتاجى غير قادر على الوفاء بمطالب واحتياجات السكان ، وظهور حركات التحرير الكبرى والنهضة الفكرية ، وتحرير رقيق الارض من التزامات العمل واستبدالها بالمدفوعات النقدية ، والكشوف الجغرافية وما ادت اليه من جلب المعادن النفيسة وما أحدثته من اتساع فى نطاق السوق وازدياد اهمية النقود ، وما كان من تطور النظم والاساليب الانتاجية ، وسمو الزراعة الرأسمالية عن الزراعة الاقطاعية ،

وانتشار الصناعة المنزلية وبروز دور الوسيط التاجر الممول وحلولها لحد ما مكان نظام الحرف .

ثم كانت الرأسمالية الصناعية Industrial Capitalism فى القـرنين السابع عشر والثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع وما اتصفت به من قيام الحرية الاقتصادية وأنهيار التدخل الحكومى وسيادة مبدأ الفردية ونمو الابتكار وظهور المخترعات الحديثة وبروز نظام المصانع الذى حل مكان نظام الطوائف والصناعة المنزلية ، وكانت الوحدات الانتاجية متنافسة صـــغيرة الحجم . كما اتصفت الرأسمالية الصناعية بقيام صراع عنيف بين البرجوازية والبروليتاريا واستغلال للعمال وسوء أحوال العمل وطول الساعات وضآلة الاجور وباختصار كانت الأحوال الاجتماعية للطبقة العاملة قد تدل عـــلى بؤس متزايد . كما اتصفت هذه الفترة بتسـابق بـل وصراع بين الـدول الرأسمالية الكبرى من أجل الاستعمار والسيطرة على الأسواق الخارجية لنزح الثروات الشعوب والحصول على خاماتها لدفع حركة التصنيع بها ، ولتصريف فائض انتاجها الصناعى الضخم . لقد سادت شعـارات كثـيرة من أبرزها Export or Die

ثم كانت الرأسمالية المالية Financial Capitalism فى القـــرن التاسع عشر (ولاسيما فى منتصف القرن) وفى القرن العشرين . وقـــد اتصفت بكبر حجم الوحدة الانتاجية وقيام النزعات الاحتكارية . كما عظم دور رأس المال وكبر حجم الوحدة المالية وبرزت أهمية الشركات المساهمـة ذات رأس المال الضخم واتجهت نحو تركيز القوى الاقتصادية وتعدد أساليب الرقابة المالية ولاسيما نظم التحكم الهرمى وقيام الشركات القابضة ونمـت الاحتكارات فى الاسواق المحلية والعالمية . وحدث انفصال يكاد يكون تامـا فى بعض البلاد بين الملكية والادارة وأصبحت الرأسمالية الحديثة تعرف باسم Absentee Capitalism وفى ظل هذا الانفصال برز دور المـديرين الفنيين لدرجة أن البعض مثل James Burnham اعتقد أنه اكتشف ثورة ادارية Managerial Revolution وطبيعة هذا الانفصال قللت من وحدة الصراع بين طبقا العمال وبين طبقة الرأسماليين اذ أن طبقة المديرين الفنيين ليست راغبة فى الاستغلال وانما هى راغبة فى تحقيق مزيد من الأرباح عن طريق أساليب الادارة العلمية التى تهدف لمحو الاسراف ورفع الكفاية الإنتاجية وهـــذا يتطلب استقرار احوال العمل ورفع مستوياته الاجتماعية اذ ان هذه تنعكس على انتاجيتهم . كما نمت طبقة جديدة هى الطبقة المتوسطة طبقة تملـــك المساكن التى تقوم فيها وتملك من وسائل الحياة الحديثة قدرا لابأس به يمكنها من تذوق الحياة والتمتع بها . ونمو هذه الطبقة فى رأى الكثيرين أمثـــال Durkin لم تكن لتدركها عقلية ماركس . كما تدخلت الحكومات وحققت كسبا كبيرا لطبقة العمال عن طريق التشريعات الاجتماعية والعمالية ونمت وقـويت النقـابات العمالية ، وحل مبـدأ التضـامن لحد ما مكان الـكفاح الطبقى

المرير . وأصبحت أبرز عيوب الرأسمالية المعاصرة سوء توزيع الثروات والدخول ونقص التوظف وبروز البطالة الاجبارية .

وقد قام الاقتصادى الكبير اللورد كينز بوضع الأساس لتطوير النظام الرأسما مبقيا على أهم محاسن النظام وتمثل حتى الكفاية واللامركزية وتوافر الحافز الشخصى ولكنه فى نفس الوقت يخلصها من العيوب والشوائب التى حلت بها . وهو بهذا يقوم نظاما جديدا يعتبر الحل الثالث بين الرأسمالية الحرة وبين النظم الجماعية الجامدة القائمة على الدكتاتورية والسخرة والتضحية النقابات العمالية ، وحل مبدأ التضامن الاجتماعى لحد ما مكان الكفاح الطبقى بالفرد وحريته .

وهو يرى أن هذا الحل الثالث يقوم على معالجة العيوب التى تكتنف المجتمع الرأسمالى وأهمها بلا ريب اخفاقه فى تحقيق التوظف الكامل (العمالة الكاملة) والقضاء على التفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول وهو يقترح لذلك الآتى :

١ ـ ضما كبر حجم الطلب الفعال أى أن يصبح الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار من الكبر بحيث يكفل تشغيل جميع العمال وتحقيق الاستقرار واستمرار النمو الاقتصادى وهو يقترح فى سبيل ذلك تدخل الحكومة على نطاق كاف وقيام قطاع عام مرن مكمل لجهود القطاع الخاص بحيث اذا لم ينجح القطاع الخاص فى تحقيق التوظف الكامل كان على القطاع العام أن يتوسع فى الانفاق على الاستهلاك والاستثمار .

٢ ـ يذهب كينز الى حد المطالبة باشتراكية الاستثمار . ان كينز يطالب الدولة أن تأخذ على عاتقها مهمة رسم سياسة الاستثمار وضمان الحجم الكافى منه وتحديد عائده . وبذلك يتسنى لها معالجة البطالة بأسلوب جذرى . فكينز يطالب الدولة بالاشراف على الاستثمار والسيطرة على أدوات الانتاج وتحديد العائد لمن يمتلك هذه الأدوات . ان كينز لايهتم بالملكية فى حد ذاتها بقدر ما يهتم بمن له حق توجيه هذه الملكية والسيطرة عليها لخدمة أغراض المجتمع .

٣ ـ يرى كينز معالجة التفاوت الكبير فى الثروات والدخول باستخدام السياسة المالية ولاسيما الضرائب المباشرة على الدخل والتركات وهو يطالب المجتمعات المتقدمة بالاندفاع فى هذا السبيل دون خوف أو تردد وأنه لانصيب من الصحة للادعاء الكلاسيكى القائل بأن حجم المدخرات تحدد حجم الاستثمارات وان العكس صحيح . فنمو رأس المال لايتوقف على قوة الحافز على الادخار لدى الأفراد . ان خفض الميل للاستهلاك لايزيد من معدل نمو رأس المال بل على النقيض من ذلك قد يعوق خفض الميل للاستهلاك نمو رأس المال فى المجتمعات المتقدمة . ان كينز يدعو الى رفع الميل للاستهلاك لتنشيط الاستثمار . فلا شك أن هناك علاقة وثيقة بين الميل للاستهلاك وبين تنشيط الاستثمار ؟ فالطلب على

الاستثمار طلب مشتق وزيادة الميل الحدى للاستهلاك تزيد من المضاعف الذى يؤدى بدوره الى تنشيط الاستثمار • لقد بدد كينز كل خوف من فرض الضرائب على الأغنياء لقد رفض كينز كل الاعتراضات الفنية والاجتماعية الموجهة من سياسة تحقيق العدالة فى توزيع الدخول بحجة أن هذا يؤدى الى نقص معدلات نمو الثروة • ان كينز يدعو الى فرض الضرائب على الأغنياء واعطاء حصيلتها للفقـراء •

ولعلنا فى هذا المجال نسوق تعقيب الأستاذ جوزيف شمبيتر(١) وهو ليس من انصار كينز فى هذا الموضوع بالذات ، حيث يقول أن الكثيرين من كبار الاقتصاديين وممن اضطلعوا بتدريس علم الاقتصاد فى الثلث الأول من القرن العشرين قد تهكموا حقا على حافز الربح وعلى التقديس الزائد لمبـدأ الفردية باعتباره محور النظم الرأسمالية • ولكنهم حينما يخلون الى أنفسهم يشعرون بتناقض كبير بين هذا التهكم وبين أحترامهم لظاهرة الادخار والتى هى فى الوقت ذاته تأكيد للمبدأ الذى ينتقدونه • ولكن كينز انما أزال هذه الحواجز وهـذا التضارب بجهاز نظرى سليم لم يقضى على الحافز الشخصى فحسب بل هدم وأزال العمود الفقرى لمبدأ الفردية وحافز الربح وفكرة ضرورة الادخار للاستثمار وحوله الى غبار متناثر • ان نظريته يمكن أن تقول ــ بل هى تقول ــ ان من يحاول الادخار انما يدمر رأس المال الحقيقى وانه عن طريق الادخار فـأن سوء توزيع الدخل هو السبب الرئيسى للبطالة • وبذلك نجح كينز فى هدم فكرة التفاوت فى توزيع الدخول والثروات •

٤ ــ يرى كينز الا ضرورة لبقاء سعر الفائدة مرتفعا كحافز على الادخار ، فالادخار لاعلاقة له بسعر الفائدة • ان سعر الفائدة ليس جزاء الامتناع عـن الاستهلاك وانما هو جزاء التضحية بخاصية هامة تتمتع بها النقود هى خاصية السيولة • ولما كان كينز يتوقع هبوط منحنى الكفاية الحدية لرأس المـال باستمرار فانه يرى أنه من صالح المجتمع أن يهبط بسعر الفائدة بحيث يتمشى مع حصول الكفاية الحديثة لرأس المال باعتبارهما محددين فيما بينهمـا لحجم الاستثمارات • لقد ذهب كينز الى حد انه يود لو يلغى عائد اقراض رأس المال • فالفائدة فى نظره لاتدفع فى نظره لتضحية حقيقية لأنه ليس هناك من أسباب ذاتية تدعو الى ندرة رأس المال كما هى الحال فى الأرض مثلا • انه يود لو تختفى الدخول الريعية من النظم الرأسمالية وعلى أن يكون هذا الاختفـاء تدريجيا ومستمرا •

٥ ــ ان المدرسة الكينزية تنادى بالتأمينات الاجتماعية وتحقيق الخدمات العامة • فاللورد بيفردج كان من أكبر الدعاة الى نظم التأمين الاجتماعى الـذى نفذ فى انجلترا عقب الحرب العالمية الثانية •

---

(1) Ten Great Economists: J.A. Schumpeter P. 290 1952.

ان كينز فى الواقع ابتكر نوعا جديدا أى وضع نموذجا جديدا من نماذج النظم الاقتصادية المقارنة · فالى ماقبل كينز سادت النظم الرأسمالية البحتة التى تقوم على الملكية الخاصة ودور الدولة فيها هزيل ، كما سادت النظم الاشتراكية الجامدة كالشيوعية أو الاشتراكية الحكومية والتى تقضى بنقل جميع أدوات الانتاج الى المجتمع أى تصبح ملكية عامة · ولكن كينز أوجد نظاما جديدا ولاشك هو نظام وسط بين النظم الاشتراكية الجامدة وبين النظم الرأسمالية وماتنطوى عليه من عيوب · لقد أقام نظاما جديدا يجمع بين محاسن النظامين الرأسمالية البحتة مع الابقاء على الملكية الخاصة والحافز الخاص واللامركزية مع تحديد عائد رأس المال وبين محاسن الأنظمة الاشتراكية من رغبة فى توجيه أساليب الانتاج وتفادى التقلبات الاقتصادية العنيفة والارتفاع بالمستوى التكنولوجى للانتاج وتحقيق عدالة التوزيع · لقد وضع كينز الأساس لقيام « دولة الرفاهية » لقد وضع كينز نموذجا جديدا تمكن أن تدور فى فلكه النظم الاقتصادية الحديثة الواعية سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية قديمة أم حديثة · فالهدف هو مزيد من احلال الحكومات مكان اقتصاديات السوق والحد من سيطرة المشروع الخاص والملكية الفردية لعوامل الانتاج وتحديد عوائدها وذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للانسانية جمعاء وايجاد روح من الاشتراكية تقوم على توخى قسط كبير من العدالة الاجتماعية ·

ثانيا : الشيوعية الماركسية

١ ــ مقدمة عن الرواد الأول للاشتراكية :

ظهرت النظم الاشتراكية وتبلورت بشكل من الوضوح فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر لتعالج نظرية التوزيع « غير العادل » الذى أتصفت بها الرأسمالية · وقد عرفها الاستاذ Von Mises فى كتابه Socialism بأنها وضع جميع أدوات الانتاج تحت الرقابة الكاملة التامة للمجتمع ·

فالاشتراكية تهدف لتكوين المجتمع الذى تصبح فيه أدوات الانتاج ملكية عامة ·

ويرى Mises انه لايبغى قصر الاشتراكية على أوضاع سياسية أو ثقافية معينة أو أن تنزع نحو لون واحد من الاشتراكية · ان الصفة المشتركة بين هذه الأوضاع المختلفة للاشتراكية هى تحويل وسائل الانتاج وأدواته من الملكية الخاصة الى ملكية المجتمع · فالاشتراكية انما تشتق من المذاهب الجماعية · فلو أن الجماعة اخذت على انها رد فعل للمظالم الاجتماعية لوجدنا آثار هذا قديمة قدم التاريخ · وقد أطلق على هذا النوع من الجماعية الاشتراكية الخيالية ·

وان كانت الاشتراكية الخيالية قد فترت بعض الشيء فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الا أنها عادت الى الظهور فى قوة مرة أخرى تحت اسم الاشتراكية الانسانية • ولاتقوم الاشتراكية الخيالية على تحليل التطـــور الاقتصادى وانما أساسها صيحات الألم والشعور بالظلم الاجتماعى الذى تنطوى عليه النظم الاقتصادية القائمة والاحساس بضرورة استبدالها بنظم غيرها أكثر تحقيقا للعدالة وانصافا للانسان •

اما اذا نظرنا للجماعية على أنها مرحلة من مراحل التطور التاريخى لوجدنا مصدرها فى المجتمع الرأسمالى ، وفى الفكر الماركسى بالذات • وان كان هنا ليس مجال التحدث عن الاشتراكية القديمة وتطورها ــ ولاسيما أن كثيرا ممن تحدثوا عنها كانوا من الحالمين المترنمين بالعـدالة الاجتماعية ولم يكونوا من الاقتصاديين ــ الا أنه يجدر بنا قبل الكلام عن الماركسية أن نشير فى عجالة عابرة الى الرواد الأوائل • ولن نقصد بالرواد الأوائل الرجوع الى كتـــابات Piato مثلا ولاسيما فى مؤلفه عن الجمهورية والقوانين حينما يدعو الى اقامة مجتمع يقوم على شيوعية المال والنساء او مثالية More's Utopia حيث يهاجم مساوىء الملكية الخاصة وحيث يوضح نظرية الاستغلال • وانما تشمـــل الحديث عن بعض الكتاب السابقين لماركس مباشرة •

اذا بحثنا بين هؤلاء الكتاب الأوائل عن « أبو الاشتراكية Father of Socialism فهناك سان سيمون St. Simon (١٧٦٠ ــ ١٨٢٥) وهوسليل طبقة النبلاء ولكنه أحس بأن عصرا جديدا يوشك أن يولد • وأن هذا العصر الجديد من أهم سماته حركة التصنيع وما سيتبعها من استغلال • وقد نادى سان سيمون بأن من حق كل انسان أن يعمل وأن الانتاج يجب أن يكـــون اشتراكيا ولصالح المجتمع • انه ينادى بالغاء المزايا الطبقية ، وقد توســـع اتباعه (١) فى تفسير آرائه فى الغاء المزايا الطبقية لتشمل الغاء الميراث وبحيث تؤول التركات الى الدولة • كما نادت المدرسة السان سيمونية بحرمـــان الشخص الذى لايؤدى عملا نافعا من حقوقه السياسية • وقد اعتبر البعض هذه المجموعة من الآراء أسلوبا لتحقيق اشتراكية الدولة State Socialism

ثم هناك فوربيه (١٧٧٢ ــ ١٨٣٧) وهو تلميذ فرنسوا أميل بابيـــف الكاتب الثورى العنيف • وتوصف أفكار فوربيه ببعض التضارب ولكنه ملىء بالحماس والانطلاق • وقد كان هدف فوربيه اقامة نظام جديد يعتمد الانتاج فيه على هيئات تعاونية تحل محل المشروع الخاص الذى ينصف بالتبديدوعدم الكفاية • لقد كان فوربيه راغبا فى اقامة نظام جديد مكان النظـــام الذى يحقق فيه قلة من الأفراد الأرباح والمغانم على حساب الكوارث والمصـــائب

---

(1) The Development of Economic Doctrine by Alexander Gray P. 293.

يعتبر ليرو Leraux من أهم اتباع سان سيمون •

التى تصيب الآخرين · كما طالب فورييه بالغاء العمل غير المنتج والأعمال الفضولية كأعمال الوساطة · ان النظام الذى يقترحه فورييه يمكن اعتباره اشتراكية انتاج وتوزيع · هذا ولم يقترح فوربيه الغاء الميراث أو نظام الملكية·

وهناك روبرت أوين Robert Owen (١٧٧١ ــ ١٨٥٨) وكان هو الآخر يرى الخلاص من المجتمع القائم على استغلال العمال وضغط الرأسمالية عليهم فى النظام التعاونى وفى اقامة مستعمرات ذات طابع شيوعى لحد كبير تقوم على استغلال الموارد الانتاجية . لقد انتقد روبرت أوين الرأسمالية الصناعية انتقادا مرا وما انطوت عليه من تعاسة للعمال وبؤس وبطالة وأزمات وقد طالب بانقاص عدد ساعات العمل وانشاء مدارس للعمال ، ودعى العمال الى تغيير الأوضاع القائمة ·

ثم هناك آراء لويس بلان Louis Blanc (١٨١٣ ــ ١٨٨٢) وتمثل مرحلة انتقالية من الخيالية نحو الاشتراكية الفعلية باعتبارها تجارب وبرامج يمكن وضعها موضع التطبيق · وهدفه ابتعاد المنافسة واستبدالها بنوع من الاتحادات التعاونية وفى ظل الاشتراكية التى يقترحها نجد أن مهمة الدولة هى أن تكون مصرف الفقراء وهى المسئولة عن تحقيق برامج الاصلاح الكبرى ، وهى المسئولة عن اقامة المصانع التعاونية والتى هدفها استبعاد الرأسماليين من الميدان · وينادى لويس بلان بأن من أقدس الحقوق حق الحياة وأن حق العمل يستمد من حق الحياة · واليه أيضا ترجع فكرة مكافأة كل عامل حسب مقدرته على الانتاج · وقد اقترح انشاء وزارة النهضة يناط بها احداث ثورة اجتماعية وهو لايمانع فى التأميم الجزئى للملكية ·

وبخلاف هؤلاء مجموعة أخرى ممن طرقوا فى كتاباتهم موضوع الاشتراكية أمثال سيسموندى ومدرسته ، وورود برتس ولاسال وبراى وجراى وتوسون وهودجسكن وغيرهم ممن قد تشير الى بعض آرائهم فيما بعد ·

٢ ــ شيوعية ماركس :

ولكن بمجىء ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣) تتغير الصورة فتصبح الاشتراكية مذهبا اقتصاديا يعتمد على الحجة والمنطق والنظريات والظواهر الاقتصادية · أن دراسة آراء ماركس تعنى التحول من الخيالية الى الاشتراكية العلمية · ففى الفترات السابقة لماركس كان معظم زعماء الفكر الاشتراكى مجرد حالمين بالعدالة والاخلاق الفاضلة · اما الكتابات عن ماركس والماركسية فقد غدت بيداء متسعة من الكتب والمقالات وقد تعددت التغيرات لما يقصده ماركس والماركسيون من تعاليمهم الى مذاهب شتى ولكننا فى دراستنا نركز

على كتابات ماركس نفسه ولاسيما ماخطه فى البيان الشيوعى (١)Communist Manifesto وفى كتابه رأس المال • Capital

ان كتابات ماركس القائمة على دراسة التاريخ والبحث عن النظريات التى تحكم تطوره انما ترد التطور الى تغير أساليب الانتاج أى ان العامل الاقتصادى هو أساس التاريخ من ألفه الى يائه • وهى تقوم على اعتبار ان التطور يسير وفقا لميكانيكية معلومة وحتمية واضحة • فكل مجتمع يحتوى على مجموعة من الأضداد والمتناقضات وبعض أوجه التعارض ، وهذه المتناقضات تؤدى الى التصادم فالحركة فالتغير • فالرأسمالية مثلا تقوم على متناقضات طبقة صغيرة بورجوازية ملك أدوات الانتاج ويصفها هذا فهى طبقة مستغلة وطبقة لا تملك شيئا خلاف قوة العمل تقدمها مقابل أجر وبوضعها هذا فهى مستغلة وهى الكثرة الغالبة • وهذه الطبقة العاملة يزداد حالها سوءا نتيجة استغـــلال طبقة البورجوازية (الرأسماليين) لها نتيجة استيلاء الاخيرة على ماأسمـــاه ماركس « القيمة الفائضة » والتى هى من حق البروليتاريا « الطبقة العاملة » مما يسبب عدم توازن بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك وينتج عن هذا الوضع الأزمات والبطالة • فالقوى الانتاجية التى تنمو داخـــل النظام الرأسمالى تخلق المتناقضات ويؤدى عمق المتناقضات الى عنف الصراع الطبقى والى الانفجار فالثورة الدموية فانهاء النظام الرأسمالى وافساح المجال للنظـم الاشتراكية فالشيوعية • فنهاية النظام الرأسمالى فى نظر ماركس نهاية محتومة

لقد أوضح ماركس أن المتناقضات التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى كفيلة بهدمه وزواله (١) • ولاتلبث طبقة البروليتاريا أن تتولى سحق العمـلاء الرأسماليين وازالة « ايديولوجيتهم » المبنية على الوضع الطبقى ، وتخضع كل المراحل الاقتصادية الى حكم البروليتاريا • ومن ثم تصبح هذه المرحلة هى الخطوة الأولى فى الوصول الى الشيوعية • ومع تصفية الملكية الخاصـــة والمنظمات القائمة فى المجتمع الرأسمالى والقضاء على القيمة الفائضة تنمـــو فلسفة شيوعية جديدة تمكن من التصفيـــة التدريجية لدولة البروليتاريا ومنظماتها والتى كانت مهمتها موقوته بقيادة الهجوم ضد الرأسمالية فى الفترة السابقة • واذ ذاك يعمل كل شخص بكل طاقته ويستهلك من الناتج الكلى وفقا

(١) أصدر ماركس بيانه الشيوعى الثورى فى عام ١٨٤٨ ويقع فى ٢٢ صفحة ويقع فى اربعة فصول يعالج فيها البورجوازية والبروليتاريا ويوضح فيه أن تاريخ المجتمعات هو تاريخ كفاح الطبقات كما يعالج نظرية الاستغلال والانفصال المتزايد فى المجتمع الى معسكرين متعارضـــين ويوضح المصير البائس للقوة العاملة و ن نصيبها فى المجتمع الراسمالى هو البؤس المتزايد . وان الفقر يتزايد بمعدل اسرع من السكان والثروة . وفى البيان يطالب ماركس بمصادرة الاراضى الخاصة ، ومصادرة الاملاك والغاء حق الارث ونقل الملكية للمجتمع والزام الجميع بالعمـــل وتوفير الخدمات والتعليم العام للجميع وفرض الضرائب التصاعدية .. الخ . والواقع ان البيان يمكن القارىء من تعرف أفكار ماركس الرئيسية بعيدة عن الغموض الرياضى والاقتصادى الذى يكتنف كتابه عن رأس المال .

(1) M. Beer: The Life and Teaching of Karl Marx, London, Parsons; 1921. : راجع وكذلك •

لحاجته ، أى يصل المجتمع الى الشوعية • ويعتقد ماركس أن هذا النظام هو أفضل النظم جميعا ويصل المجتمع الى الشوعية • ويعتقد ماركس أن هـذا النظام هو أفضل النظم جميعا ويصل المجتمع فى ظله الى أعلى مراتب الكمال والمثالية وتلغى الطبقية والأوضاع الاستغلالية • فالشيوعية الكاملة انما تبعث من النظام الاشتراكى الذى تقيمه ديكتاتورية البروليتاريا فحينما تسحق البروليتاريا بنجاح وبقوة كل مظاهر الانتاج الرأسمالى وتقضى على كل الظروف التى أدت الى الحقد الطبقى المرير وتنهى الوضع الطبقى كلية وذلك بمحو مجتمع البرجوازية ، وتقضى على كل مظاهر استغلال الانسان لاخيه الانسان وبنتهى الصراع بين العمل اليدوى والعقلى وحينما يصبح العمل ليس وسيلة للعيش بل أولى ضروراته ، وحينما يأخذ المجتمع من كل وفق طاقته ومقدرته ويعطيه وفق لاحتياجاته ، حينما يتم كل هذا تصبح الشيوعية حقيقة واقعة • ويرى ماركس حتمية الوصول الى النظام الشيوعى أراد الانسان أم لم يرد • وفى ظل الشيوعية لايصبح هناك مبررا لبقاء الدولة السياسية اذ ليس هناك من يستغل ، فلم تعد هناك طبقية فالمجتمع يتكون من العمال فقط باستثناء العجزة ويتملكون فيما بينهم كل أدوات الانتاج التى صنعها الانسان فالمجتمع لأنه الطبقة التى كانت تملك أما انهـا يصبح مجتمعا لاطبقيا قتلت وانحت أو امتصتها واستوعبتها القوة العاملة • انه ينظر الى الدولة السياسية كمظهر من مظاهر الطبقية فى المجتمع •

ان اشتراكية ماركس ثورية ترى الغاء الدولة بالمفهوم السياسى (١) لكى تتحقق الديمقراطية وهى تقرب الانسان من نهايته المحتومة • أن ماركس يهدف لاقامة فكرة براقة ومن ثم تقوم نظريتـه على العنف والصراع الطبقى الدمـوى وتعد الماركسيين بقرب ساعة الخلاص وبالجنة على الأرض ، ولكنها جنة مخضبة بالدماء وتعدهم بالسعادة والمساواة فى الفقر ، وتعدهم باذلال الأقوياء والأغنياء • وتتطلب من الفرد أن ينساق لحكم الجماعة ويفقد شخصيته وسمعه وبصره ، وتجمد تفكيره • انها المخدر لكل من يحاول التفكير بل هى تقاوم من يتصف بهذه الملكة • ورغم مطالبة ماركس بالغـاء الدولة سياسيا لايوضح ماهو شكل التنظيم الذى يجب أن يسود فى المجتمع بعدالغاء الدولة •

ومادامت القيمة الفائضة لم يعد يستولى عليها شخص معين وانما هى حق المجتمع بأسره ، فكلما زاد انتاج العمل كلما زاد حجم الحاجيات التى يمكن استهلاكها ، وكلما زادت انتاجية العمل كلما أمكن اشباع كل احتياجـات

---

2) "The poverty of Philosophy" Handbook of Marxism: E. Burns; compiler, published by Randon House in 1935.

حيث توجد مجموعة ممتازة من المقالات لماركس وانجلز ولينين وستالين •

(1) Chang. S. H. M. The Marxiam Theory of the State; New York; John Spencer 1931

الأفراد . ويتبع هذا أن يندفع كل فرد لأداء دوره فى التعاون فى الانتاج بكل طاقته وقدراته . وزيادة انتاجية المجتمع تضمن لكل فرد الحصول عـــلى احتياجاته بل يذهب ماركس الى أبعد من هذا اذ يعتبر الدولة مظهرا من مظاهر الكفاح الطبقى وهى تنظيم من جانب الطبقة المستغلة . والعضو فى المجتمـــع الشيوعى غير قادر على اختزان الثروة أو الاحتفاظ بالرصد النقدية بل ولايجد ضرورة لاختزان السلع الاستهلاكية .

ان الحياة الاقتصادية فى المجتمع الشيوعى يفترض فيها الكفاية والبساطة وأنها تمنح كل الفرص للمتع والثقافة والتمتع بالفراغ والحرية دون انشغال الفكر بالمتاعب الاقتصادية . وفى ظل هذا النظام تنتهى المتناقضات اذا لاتجد ماتتغذى عليه أو حتى مايكفل اشعال الوقود لاستمرارها ، « انه مجتمع جديد يقوم على أسس فلسفية جديدة »

ومن العرض السابق يمكن أن نخلص الى ان الخطوط الرئيسية التى يقوم عليها المجتمعات الاشتراكية فى الفكر القديم هى :

١ ــ احلال الملكية الجماعية مكان الملكية الخاصة المشروعات ، أى تصبح وسائل الانتاج الزراعى والصناعى والأموال المستثمرة فى الخـــدمات ملكا للجماعة .

٢ ــ هدف النشاط الاقتصادى هى اشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح أو البحث عنه ، فالربح لايعتبر حافزا أو محركا للنظام . وجهاز الثمن فى ظل هذه النظم لايعتبر قوة موجهة . كما أن الثمن يتحدد وفقـــا لارادة السلطات فى المجتمع وليس نتيجة لقوى الطلب والعرض .

٣ ــ تحل رغبات الجماعة وارادتها ممثلة فى أجهزة تخطيطيـــة مكان اقتصاديات السوق .

٤ ــ تصبح نظرية التوزيع فى هذا المجتمع قائمة على فكرة ان تعطى كل فرد حسب حاجته ولايسمح بأية معاملة استثنائية .

نقد نظام الشيوعية الماركسية (*)

ان هناك سلسلة ضخمة من الاختبارات يمكن ان نخضع لها الشيوعية الماركسية هل الاجزاء النظرية التى يستند اليها تحليل ماركس صحيحـــة

---

* اقرأ المراجع التالية :

(1) Meyer, A. G. Marxism :
The Unity of Theory and Practice, Cambridge, Harvard Univ. Press 1954.

(2) Eastman, M., Marxism. Go it science New York, Norton, 1940.

(3) Hook, S. Marx and Marxism - The Ambiguous Legacy; Van Nostrand Princeton 1955.

(4) Rossiter, C., Marxism: The View From America, New York Harcourt, Brace, 1960.

وسليمة ؟ هل منطق الاستنباط والتجريد الذى اتبعه سليما ويستند الى حقائق ثابتة ؟.

هل تحقق ما تنبأ به ماركس وصدقت صحة نبوءته كليا أو جزئيا ؟ وهل يمكن لهذا النظام أن يعالج المساوىء والمآسى التى نجمت عن الرأسمالية ؟ هل خلقت مدرسة من مدارس الفكر تعهدت النظرية وحاولت أن تجعلها أكثر دقة وعمقا ؟ هل ساهمت بجديد فى الفكر وفى النظريات الاجتماعية ؟ هل نتائجها تتمشى مع التحليل العلمى أو أنها من نتاج منطق متحيز مغرض ؟ ان هذا لايعنى الا بعض المعايير لتقويم الاشتراكية الماركسية ٠

لقد كان ماركس يهدف من تحليله ودراسته الى ثلاث مسائل رئيسية :

ا) لقد رغب ماركس فى اعطاء وصف دقيق لكيفية عمل النظام الرأسمالى والمراحل الرئيسية التى يمر بها ٠ وقد ضمن هذه المحاولة فى نظرياته عن القيمة والأجور والقيمة الفائضةوفكرة التراكم الرأسمالى وقانون التركز ٠

ب) لقد حاول تعرف مجموعة القوى التى تسبب التطور وتمكن من معرفة كنه النظام الاقتصادى المستقبل ٠ وقد أوضح هذا فى نظرية عن مادية التاريخ وحتميته ومن ثم تنبأ بزوال الرأسمالية المحتوم فى المستقبل ٠

حـ) لقد كان يتطلع الى ايجاد طبقة من البروليتاريا المستنيرة قادرة على قيادة التحول نحو الشيوعية الكاملة ٠

وعلى هذا فالحكم على الشيوعية الماركسية انما يجب أن يكون فى ضوء المسائل الثلاثة السابقة ٠

أما فيما يختص بالأساس النظرى فان ماركس أدرك أهمية نظرية القيمة فى الاقتصاد الرأسمالى ولكنه لم ينفذ الى أعماق نظرية القيمة ، فقد اعتنق النظرية الريكاردية السائدة فى عصره والقائلة بأن عدد ساعات العمل المبذولة فى انتاج السلع تحدد قيمتها ٠ لقد أخفق ماركس فى تقدير أهمية الطلب فى تحديد القيمة اذا اعتبره عديم الأهمية ، بل أبسط من هذا لم يدرك ماركس ضرورة اضافة نفقة العناصر الأخرى المتعاونة مع العمل ٠ لقد أقام نظريته على مجرد الوقت الذى يستغرقه انتاج السلعة ٠

أما نظريته فى الأجور فتقع فى نفس الخطأ وهو اهمال ركن الطلب ، فنظريته فى الأجور تقوم على أن الأجر يتحدد على أساس ثمن العرض أى ذلك الأجر الذى يكاد يكفل حد الكفاف للعامل ٠ ان ماركس لم يكن يعلم أن العمل له قيمة نتيجة ضغط الطلب على الخدمات التى يستطيع العمل أن يؤديها ٠ ويرى

ماركس أن حد البقاء (الكفاف) انما يشتمل تلك السلع التى تكاد تلزم الانسان فى كفاحه من أجل البقاء ٠

أما عن نظرية ماركس فى القيمة الفائضة « أو نظرية الاستغلال » فانهـا تفتقر الى التأييد العلمى والنظرى ٠ ان فكرة القيمة الفائضة فى حد ذاتها ليست من ابتكار ماركس فقد سبقه اليها مجموعة من الكتاب البريطانيين من بينهـــم وليام تومسون فى كتابه بحث فى مبادىء توزيع الثروة » والذى يعتبر فيه العمل اساسا للقيمة التبادلية ويطالب بأن تكون ثمرة العمل كلها للعمل . ان آراء تومسون فى العمل يمكن اعتبارها بلا شك مقدمة لنظـــرية ماركس فى فائض القيمة ٠

ان القيمة الفائضة فى نظر ماركس هو حق العمال استولى عليـــه أرباب الأعمال من قبيل الاستغلال الناجم عن ملكيتهم لأدوات الانتـاج ٠ والقيمـــة الفائضة كما يرى ماركس مردها الى خاصية هامة يتميز بها العمل وهو أنه ينتج فى وحدة معينة من الوقت أكثر مما يستهلك ٠ ويستولى الممول على الفرق بين القيمتين ٠ فاستخدام رأس المال فى توظيف العمال هو الاستثمار الذى ينتج قيمة فائضة . أما رأس المال الموظف فى أدوات او آلات أو مواد خام فلا ينتج فائضا ، لأن كل هذه الأشياء لاتنتج من القيمة الا بقدر القيمة المستهلكة ٠ ومن ثم فنظرية القيمة الفائضة انما تبين العلاقة بين العمل فى مجموعة ورأس المال فى مجموعة ولا يصح تطبيقها بين ممول وآخر ٠ ويستنتج ماركس من هـــذا أن الممولين وأرباب الأعمال يرون من صالحهم رفع الكفاية الانتاجية للعمال من ناحية والعمل على خفض قيمة مايستهلكه العمال من السلع التى تكفل لهـــم الضرورات للبقاء من ناحية أخرى لأن معنى هذا خفض أجور وزيادة قيمة ناتج العمل مما يترتب عليه زيادة القيمة الفائضة ٠ فالقيمة الفائضة هى فرق بين قيمة العمل (الأجر)وقيمة ناتج العمل ويمكن التعبير عن فائض القيمة بمعادلة بسيطة هى ا — ب = ف حيث « ا » تمثل القيمة الكلية المنتجة لعامل ماخلال وحدة زمنية معينة و « ب » تمثل القيمة اللازمة للابقاء على هذا العامل عنـــد مستوى الكفاف خلال هذه الوحدة الزمنية فان ف تمثل القيمة الفائضة ٠ وعلى هذا فأسلوب الانتاج الرأسمالى وظاهرة التراكم انما تجعل من أصحاب الملكيات الخاصه طبقة مستغلة تصادر حق العمال (فى الفائض وليس فى القدر اللازم للبقاء) ٠ ولكن القيمة الفائضة بهذا المعنى قلما توجد فى النظام الرأســـمالى المعاصر ولكن توجد ظاهرة قد تكون مشابهة وهى الدخول غير المكتسبة قلمـا كانت الرأسمالية لايمكنها أن تسود بدون الملكية الخاصة للأدوات الانتاجية التى هى من صنع الطبيعة أو الانسان ، ولما كان من أهم خصائص هذا النظام ملكية الثروات الموروثة أو الملكية الناجمة من تنمية الانتاجية الشخصية فان النظـام الرأسمالى ينطوى على دخول تقرب مما أطلق عليه ماركس « القيمة الفائضة »

فمالك الأرض أو الموارد الطبيعية مثلا انما يحصل على مانطلق عليه معشر الاقتصاديين « الريع الاقتصادى » ويتمثل هذا الريع الاقتصادى فى المكافأة نظير استخدام الغير لأرض أو الفائض الذى يتحقق له زيادة عن التكاليف اذا ماقام باستخدامها بنفسه · ان المالك لم يصنع الأرض وانتاجيتها انما هى هبة من الطبيعة ولكن مع هذا يحصل على الفائض نتيجة ندرة الخواص التى تتمتع بها قطعة الأرض · فالريع ليس الا شطرا من القيمة الفائضة يستحوز عليه ملاك الأراضى نتيجة لنظام الملكية · كما أن الفائدة والربح انما ينحدران من أصل واحد هو القيمة الفائضة وان كان ملاك الأرض وهم الفئة المحظوظة اذ يصعب زيادة كميتها نتيجة لجهود الانسان ، بل تزداد قدرتها كلما تزايد السكان ·

ان القيمة الفائضة فى نظر ماركس تنشأ نتيجة أن المالك لايقوم ببذل مجهودات شخصية منتجة فى مقابل الدخل الحقيقى الذى يحصل عليه · وحيث أن الأشياء التى تستخدمها ولابد وأن تحوى قدرا من العمال وحيث أن المالك لايقدم عملا للمجتمع فيمكن القول بأنه عمل الآخرين وأن أداه الاستغلال هى الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ·

وقد أدى اتجاه ريع الأراضى نحو الارتفاع بماركس الى الاعتقاد بأن كل زيادة انتاجية العمل انما تؤدى الى تضخم القيمة الفائضة · والوارث للثروة فى نفس موقف الشخص الذى يحصل على دخول غير مكتسبة · ولذلك نجد أن الكتاب الحديثين يدفعون بفكرة ماركس عن القيمة الفائضة الى فكرة الدخول غير المكتسبة ، اذ أن النظم الرأسمالية فى ظل التشريعات العمالية وقوة النقابات ووضع حدود دنيا للأجور ·· الخ لم تعد تجعل من فكرة القيمة الفائضة فكرة سليمة سواء من الناحية النظرية أو من ناحية التطبيق العلمى ·

كما أن ماركس يرد الأزمات الى فائض القيمة ، اذ يعتبره مسئولا عن اختلال التوازن بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك · فأجور العمال وهى تمثل ركن الطلب سوف تكون أقل من قيمة الانتاج وهو العرض بقدر فائض القيمة الذى يذهب الى طبقة الرأسماليين · فالأزمات اذا هى نتيجة حتمية للنظام الرأسمالى سببها استغلال أرباب الأعمال للعمال ·

وقد أوضح التحليل الاقتصادى الحديث فساد هذا الرأى ، فالأزمات ليست مجرد نظرية توازن بين القدرة على الانتاج والقدرة على الاستهلاك مردها انقطاع القيمة الفائضة كما أعتقد ماركس وانما ترجع الى تقلبات الكفاية الحدية لرأس المال (١)

---

(١) انظر النظرية العامة لكينز ·

كما أن فكرة ماركس فى تراكم رءوس الأموال هى الأخرى خاطئة اذ يرد التراكم الى تحويل القيمة الفائضة الى رأس مال · ويرى ماركس أن درجـــة التراكم تتوقف على النسبة التى توزع بها القيمة الفائضة بين عملية الاستهلاك وبين الاستثمار · ويستطرد ماركس ليوضح طبيعة التناقض الذى تنطوى عليله عملية تراكم رؤوس الأموال · ففى ظل نظام المشروع الخاص يؤدى تجمـــع رءوس الأموال الى زيادة نسبة رأس المال الثابت المستخدم فى الانتـــاج ، فالمنافسة بين المنتجين تحفزهم على استخدام الأساليب التى ترفع من انتاجية العمال وذلك باستخدام الآلات ، ولكن هذا يؤدى فى نظر ماركس الى انخفاض معدل الربح نتيجة لقلة كمية العمل المستغل · اذ أن رأس المال المتغير وحده هو الذى يعطى فائض القيمة · ونتيجة لهبوط معدلات الأرباح يضطر أرباب الأعمال الى اتخاذ اجراءات تمنع هذا الهبوط وذلك اما بالضغط على العمـــال وزيادة ساعات العمل اليومى أو بتنمية الكفاية الانتاجية للعامل أى رفع فائض القيمة النسبى كما أن معدل الأرباح لم يتبع الهبوط الذى أشار اليه ماركس والذى عليله بظاهرة فائض القيمة وفكرة التراكم الرأسمالى والتوسع الآلى · ان هبوط الأرباح انما يعزى الى مجموعة عوامل وتغيرات أهمها اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال الى التناقض نتيجة هبوط الغلات المتوقعة التى تدرها الأصول وارتفـــاع ثمن العرض فى المدة الطويلة نسبيا ·

ان هذه الاستنتاجات النظرية وهذا المنطق التجريدى الذى اتبعه ماركس سواء فى نظرية القيمة الفائضة أو نظرية الأجور أو نظرية التراكم أو نظـرية هبوط معدلات الأرباح وحتمية الأزمات ·· الخ غير سليمة · فطبقة البروليتاريا لم تشهد مزيدا من البـــؤس · "Increasing Misery" الذى اعتبره ماركس واقعها المحتوم نتيجة لتحليله السابق · هذا فضلا عن أن ماركس لم يكن وحده هو الذى أدرك هذا البؤس أو أول من حاول على دفع هذه الاضـــطهادات عن العمال ، فلقد أدرك هذا روبرت أوين وابرز تعاســة العمال وبؤسهم وتعقد مشاكلهم فى ظل ضغط الطبقة الرأسمالية · لقد انتقد أوين النظام الرأسمالى نقدا مرا ولاسيما ما اتسمت به من البطالة وانخفاض مستويات الأجور الى مادون مستويات الحرمان · وقد نادى أوين بخفض عدد ساعات العمل ومحاولة رفـع مستويات الأجور وانشاء مدارس للعمال .. الخ من دعوة شاملة لتغيير أوضاع العمال تغييرا جذريا · كما أدركه مجموعةة ممتازة من الاقتصاديين البريطانيين أمثال هودجسكن وتومسون وبراى وغيرهم ·

فبينما قد نثير بعض الاعتراضات على التوزيع النسبى للزيادة فى الدخل القومى بين طبقة أصحاب رءوس الأموال والعمال الا أنه من الملاحظ أن درجة البؤس التى تصيب العمال كطبقة فى مجموعهم قد قلت بدلا من أن تتجه الى مزيد من العمق · وحيث أن الأجور لاترتبط ارتباطا مباشرا وجامدا بالمقومات

الطبيعية لبقاء الانسان فان النتيجة التى وصل اليها ماركس من ازدياد وعمق البؤس لايمكن اعتبارها جزءا لايتجزأ من النظام الرأسمالى · فالتوسع فى الاستخدام الآلى والذى قد يخلق فائض العمل وبالتالى يضغط على مستويات الأجور الذى قد يبدو شبحه ماثلا فى بعض الحالات ، لايمكن اعتبار قوة ضغطه كاملة ومستمرة فى الاتجاه الذى يقودنا اليه اتباع التحليل النظرى لماركس · فبالرغم انه فى بعض الحالات أدى التغير فى الفن الآلى الى مزيد من البطالة الا أن النظام الاقتصادى الحديث قد أدى فى حالات كثيرة أخرى الى خلق الطلب على العمل وزيادة ملموسة ومستمرة فى حجم التوظيف نتيجة ارتفاع الكفاية وانخفاض تكلفة الوحدة ومستويات الأثمان وهو مالم يكن يسمح به تحليل أو منطق ماركس ·

وهذا عن الأساس النظرى للماركسية وأوضح أنه تبسيط زائد، غير دقيق ويعوزه الكثير من الدقة العلمية ·

ثانيا : أما نظريته فى القوى المسببة للتطور (*) والتى قصد بها ايضاح النهاية المحتومة للرأسمالية فهى الأخرى وان كان لها نصيب جزئى من الصحة الا أنه ينقصها الحبكة العلمية ، كما أوضح التاريخ بعض نقط القصور التى تناسبها ·

ان ارجاع التطور الى أسلوب الانتاج المادى وحده رغم أهميته فيه اهمال كبير للقوى الأخرى الخلاقة الدافعة للتطور · لايمكن أن ننكر أهمية الثورات وقوة نضال الشعوب وكفاحها فى التطور ، ولايمكن أن نهمل أهمية الحروب والهيئة الحضارية والثقافية والدين والكشف العلمى وقوة الاختراع والذكاء الانسانى الذى امتاز به عن سائر المخلوقات الأخرى · ان التطور ليس مجموع انعكاسات ميكانيكية وأتوماتيكية صماء ولكنه مجموعة من الانعكاسات العديدة المتراكمة لعوامل كثيرة مختلفة · لقد اعتقد ماركس على العوامل داخل النظام وأهمل العوامل الخارجية فى التطور ·

هذا فضلا عن ان بعض المجتمعات عرفت الاشتراكية دون أن تنمو بها الرأسمالية الى درجة النضوج التى اعتبرها ماركس أساسية لنمو المتناقضات المتأصلة ومن ثم تحدث الانفجار والحركة والتغير . فروسيا انتقلت من الرأسمالية الى الاشتراكية ولم يكن قد مضى على النظام الرأسمالى الا فترة قصيرة لا تمكن المتناقضات من أن تعمل على انهياره .

(*) لدراسة شاملة فى نظرية ماركس فى التطور التاريخى انظر المراجع التالية :

(1) M.M. Bober: Karl Marx's Interpretation of History, Combridge, Harvard University Press, 1927.

(2) G. D. H. Cole; What Marx Really Meant; New York, Knopf. 1934.

لقد انتقد لنين نفسه التحليل الماركسى وأوضح أن الاشتراكية يمكن أن تنجح فى بلاد لم تنضج فيها الرأسمالية وفى بلاد تكون فيها طبقة عمال الصناعة هى القوة الغالبة • ان لينين يؤكد أن أى ثورة تندلع فى المدن لابد لكى تحقق نجاحها من أن تظفر بتأييد سلبى من الريف •

ان ماركس انما يبنى نظريته فى التطور عن الرأسمالية الى الاشتراكية على فكرة الصراع الطبقى بين طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا • ولكن على من يدعى أن ماركس ابتكر فكرة الصراع الطبقى أن يقرأ لمجموعة الاقتصـــاديين البريطانيين أمثال فرانسيس براى (١) Francis Bray وجون جـــراى (٢) John Grey ووليام تمسون (٣) W. Thompson وهودجسكن Hodgskin

فجميعهم يبدأون من التحليل الريكاردى لنظرية العمل كمحدد للقيمة ويعتمدون على التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج وكلهم يؤدى بهم التحليل فى شكل ما الى فكرة فائض القيمة • فجميعهم يقولون بأنه فى المجتمع الرأسمالى الأجر المدفوع للعمال دائما أقل من قيمة انتاج العامل وان الرأسمالى استولى على هذا الفرق . فنظرية الاستغلال والضغط والبؤس المتزايد للعمال سمة مشتركة فى كتاباتهم . كما أن الصفة الأخرى المشتركة فى كتاباتهم هى قبولهم لفكرة الحرية وفكرة السعادة القصوى للجميع ولكنهم يؤمنون بأن هذا يتحقق بطريقة تلقائية لأن سوء توزيع الثروة يحول دون ذلك . ان توماس هودجسكن (٤) Hodgskin يعتبر بحق واضع البذور والأفكار الثورية التى أخذ عنها ماركس الكثير .

كما أن اصرار ماركس على فكرة الصراع الدموى لم تعد ضرورية ولعل لنا أمثلة واضحة فى تحول الهند الى الاشتراكية والجمهورية العربية المتحـــدة والجزائر دون عنف أو اراقة للدماء •

لقد وضح هذا الاصرار فى البيان الشيوعى لمـاركس حيث ورد الآتى : « يعلن الشيوعيين جهارا أن أغراضهم انما تتحقق فقط بقلب الأوضاع الاجتماعية عنوة لترتعد فرائص الطبقات الحاكمة باشتعال ثورة شيوعية . ولن يخسر العمال شيئا الا السلاسل التى تقيدهم » •

---

(١) انظر المراجع الاتية :

(1) Francis Bray: Labour's Wrongs and Labour's Remedies or the age of Might and the age of Right.

(2) John Gray 1) A Lecture on human Happiness.
b) The Social System.

(3) William Thompson:
a) An Enquiry into the principles of the Distribution of Wealth most conducive to Human Happiness.
b) Labour Rewarded.

(4) Thomas Hodgskin: Labour Defended Against the claims of Capital.

كما أن فكرة الصراع الطبقى واشتداده داخل النظام الرأسمالى لم تعد تعمل فى ظل الميكانيكية التى رسمها ماركس ، فالرأسمالية الحديثة طورت نفسها من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية الخ على نحو ماسبق ذكره ومازالت تعمل جاهدة على تطوير نفسها وعلى رفع مستوى العمال لاستبعاد احتمال ثورتهم ضدها ٠

ان المجتمعات الرأسمالية قد تأخذ بقدر من مبدأ التضامن الاجتماعى ٠ ويجب ألا يفسر هذا على أن النظام الرأسمالى يمكن تطويره والابقاء عليه الى النهاية ، بل على العكس من ذلك لقد أسقط الانسان الظروف المواتية التى انتعشت فى ظلها الرأسمالية وهى الاستعمار ولا نعتقد أن التطور سيقف عند نظام أو أن التاريخ سوف يستقر الى وضع ٠ ان طابع الحياة الحركة والنمو ٠ وانما نود أن نؤكد فى هذا المجال أن ضعف الأجهزة الرأسمالية داخل النظام لن تكون القوة الوحيدة الكافية لانهياره ٠

ان مستقبل الرأسمالية يتوقف على اعتبارات أخرى خارجية منها الصراع المسلح والصراع الاقتصادى القائم الآن بين الكتلتين الشرقية والغربية ٠

ثالثا : أما آراء ماركس عن تكوين طبقة من البروليتاريا الواعية المستنيرة القادرة على قيادة المجتمع الى الشيوعية الكاملة فهى الأخرى فى حاجة الى عمق الدراسة ٠ فالبروليتاريا فى بعض البلاد ولاسيما فى الولايات المتحدة انما تتكتل فى منظمات عمالية تدافع عن مصالحهم وعن المؤسسات الرئيسية فى المجتمع الرأسمالى ٠ ان هنا كفئات ومجموعات بأكملها من البروليتاريا ترى مصلحتها فى الارتباط بالنظام الرأسمالى وهى راغبة رغبة أكيدة فى بقاء هذه الأوضاع ٠ كما أن البورجوازية لم تعد يسودها الانسجام والوحدة التى كان يعتقدها ماركس ٠ فهناك تعارض كبير فى المصالح بين التاجر الصغير مثلا ومالك محلات السلسلة ، وصاحب المصنع الصغير والشركة الصناعية الكبرى ، المزارع الصغير والممول المصرفى القوى ٠ هذا بالاضافة الى اعتقاد طبقات المهنيين كالمحامين والأطباء والمدرسين والفنيين والمهندسين والمديرين ٠٠ ألخ فى كثير من البلاد فى ارتباط مصيرهم بالرأسمالية المتطورة بعد تخليصها من بعض عيوبها خوفا من طغيان الجماعة فى ظل النظم الشيوعية واذا كان ماركس قد رأى اتجاه القوى الى الضغط على فريق من الطبقة البرجوازية ودفعها نحو البروليتاريا فان هناك اتجاها أكثر وضوحا وهو دفع طبقة البروليتاريا لأن تصبح طبقة بورجوازية ، ومثال ذلك الطبقة التى تقدم الخدمات مثل صغار التجار وأصحاب المحال الصناعية الصغيرة كالميكانيكيين والكهربائيين وأصحاب محال الخراطة والسباكة ٠٠ الخ ٠

هذا فضلا عن أن ماركس قد أخطأ فعلا حينما اعتبر البروليتاريا عمالا مثاليين وأنهم طبقة موحدة فى المشارب والأهداف بل وفى كل شىء • انهـــم يتمتعون بخواص الرجل الاقتصادى Economic Man واذا كان ريكاردو قد هوجم لأنه أوجد رجلا اقتصاديات واحدا ، فلا شك أن ماركس سيجد عنفا أكبر فى الهجوم عليه لايجاده شعوبا كاملة من الرجل الاقتصادى •

أما عن توعية البروليتاريا لقيادة المجتمع الى الشيوعية فهذه هى الأخرى مسألة تتطلب وقتا طويلا وقد تحول التطلعات الطبقة دون قيامهم بهذه المهمة . اننا نعتقد أن حل المشاكل الاقتصادية ليست مسألة يقررها العمل أو موظفو النقابات أو رجال الأعمال ، انما تتطلب خبرة ودراسة وتفكير الاقتصـاديين المتخصصين فى عمق ممن لهم قدرتهم على النفاذ الى أعماق المشكلة فى لبهـــا وجوهرها •

ان الاخطاء التى وقع فيها ماركس ولاسيما فى تحليله النظرى أخطاء كبيرة وجسيمة لايمكن تصحيحها بتعديل أفكار ماركس وادخال المستحدث عليها • ان الماركسية يعوزها التقدير القياسى وهى تضـــاد الدين والأخـــــلاق (١) والديمقراطية الاقتصادية وهى مجرد نظرية توزيع تبدأ به وترتد اليـــــه وهى لاتعطى الانتاج مركزه الخطير • انها لاتحقق أمانينا فى الحرية والتقدم • ولكنها فى نفس الوقت لايمكن اعتبارها سطحية تفقد النظرية الماركسية كل فائدتها • انها أبرزت بعض التطور وساعدت فى تفهمها مثل تركز الرقابة الصناعيـــــة والاحتكار ، والبطالة والأزمات والكساد والنزاع الطبقى •• الخ ولكنها لاتقيـم نظاما اقتصاديا سهل التطبيق انه غير عملية كنظام • انها اشتراكية خياليـة لا توضح معالم الجنة التى وعد بها الماركسيون •

وفى ختام الحديث عن الماركسية ورغم التفنيد السابق لآراء ماركس الا انه لا يسعنا الا أن نقرر الآتى :

١ ــ أن ماركس وضع اشتراكية علمية اذا استبعد الأسس الأخلاقيـــــة للاشتراكية القديمة واستبعد محاولة ربطها بفكرة العدالة • ولكن بعد القضاء على الأسس الأخلاقية انهارت الحجج العلمية • ورغم انهيار الحجج العلميـــــة الماركسية الا أنه أوضح أن الاشتراكية ينبغى أن تكون دراسة اقتصادية علمية بحتة تستند الى دراسات اقتصادية عميقة •

---

(١) يقول ماركس ان اخلاقنا هى نتيجة مصلحة الطبقة العاملة ويقول لنين ان الناحيـــة الاخلاقية لأى عمل تقاس بمدى فائدة الحزب من هذا العمل . اما من ناحية الأديان فان الشيوعية ترى وجوب القضاء على الأديان باعتبار أنها تساند الأوضاع الطبقية فى المجتمع ، بل لقد ذهب البعض الى حد اعتبار الماركسية دينا وماركس نبيا •

٢ ـ ان اشتراكية ماركس بعدت عن اشتراكية الأوائل التى كانت مبنية على الحب والاخاء والمثل العليا وأصبحت تقوم على الحقد والكره والصراع الطبقى وقد بدا واضحا الآن أننا فى حاجة مرة أخرى الى ادخال الأسس الأخلاقية الى جانب الأوضاع المادية . اننا فى حاجة الى اشتراكية متوازنة اى تتوازن فيها الماديات والمعنويات ٠

ثالثا : صور أخرى من النظم الاشتراكية

تعدد الأنظمة الاشتراكية التى عرفها العالم وبعض الأنظمة وضع موضع التطبيق ونذكر فيما يلى عرضا لبعض هذه النظم :

ا ـ اشتراكية الدولة State Socialism

وأول من نادى بها بروسيا والولايات الألمانية ٠ وهم يرون تأميم كل وسائل الانتاج ٠ والتأميم لكل وسائل الانتاج ـ فى نظرهم ـ لاشك معناه الاشتراكية ولكن تأميم بعض نواحى النشاط فقط لايعتبر سوى خطوة ناحيتها ٠٠ فانتقال الملكيةللدولة فى نظرهميمنع وسائلاستغلال العمال أو المستهلكين٠

ولا تتميز الاشتراكية الحكومية عن غيرها ٠ فهى تجعل الدولة محور التنظيم الجماعى ٠ واذا أردنا معرفة كنهها الحقيقى لايجب أن نهتم باللفظ فى حد ذاته ولكن علينا أن نوضح الأهداف ٠

ويرى بعض أنصار الاشتراكية الحكومية أنه يجب أن تؤمم المشروعات الكبيرة فقط ، أما الزراعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة فتترك للأفراد على أن يقوموا بتنفيذ أهداف وأغراض الدولة وهم فى هذا يتفقون مع ماركس ولينين من عدم ضرورة تملك الدولة فى البداية للمشروعات الصغيرة ٠

فالملاحظ أن Kantsky نفسه يذكر أن مامن اشتراكى يطلب أن تصادر أملاك المزارعين ، بل دعها تصادرَ نفسها بنفسها ٠ كما أن كوتشكى لايقترح مصادرة الملكيات الصغيرة ، فالمزارع الصغير والصانع الصغير سوف يمكن توجيهه وادخاله ضمن أدوات المجتمع الاشتراكى بطريقة تضمن أن يكون انتاجه موجها بواسطة الادارة الحكومية بينما يحتفظ كل منهم بملكيته ٠

ب ـ الاشتراكية المسيحية Christian Socialism

وهناك الاشتراكية المسيحية ، وتقوم على الدعوة الى مجموعة من المعنويات والقيم الأخلاقية تحث على الحب والاخاء والمساواةوتحديد ساعات العملوتحقيق

Kautsky: Die Sociale Revolution 11 P. 33.

العدالة الاجتماعية وتنهى عن الاستغلال كما تقوم على تحقيق اقتصاد كفـــائى قوامه الأسرة أو التنظيم الاشتراكى للصناعة · والفكرة الأساسية التى يقـــوم عليها هذا النظام هو استبعاد المنافسة القاتلة وكذلك حب السيطرة المادية ، كما تجند عدم وجود المنظم أو المضاربة أو الربح غير العادى فهى تنادى بأن تكون الأجور والأثمان عند المستوى العادل بحيث يصبح كل راض قانع بنصيبه والا فانه يعتبر خارجا عن القوانين الالهية والوضعية ، فانجيـــــل متى ينهى عن الاستغلا حيث يقول « ان أردت أن تكون كاملا فاذهب وبع أملاكك وأعط الفقراء فيكون لك كنز فى السماء وتعالى واتبعنى » ، ويقول أيضا « ان دخول جمل من ثقب ابرة أيسر من أن يدخل غنى الى ملكوت الله » ·

وقد انتشرت هذه الآراء فى العصور الوسطى ثم تبناها فيما بعد بعض الكتاب من المصلحين الاجتماعيين والاقتصاديين فترددت فى كتابات ســـان سيمون سيمون وسيسموندى وغيرهم · ولكن الكثير من الكتاب لم يوضـــح كيفية تحديد الثمن العادل والأجر العادل ·· الخ « لقد كانت جميع رســـالات السماء التى بعثها الله بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته « وهى تؤكد حق الانســـان فى الحياة وفى الحرية وفى تكافؤ الفرصة ·

جـ ـ اشتراكية الاسلام : Islam Socialism

لقد قدم الاسلام للناس نظاما اشتراكيا كاملا يقوم على مجموعة وأسس خلقية قويمة فهو يدعو الى الاخاء الكامل والتعاون على البر والمساواة فى الحقوق والواجبات وترابط الأسرة والتواد والتراحم والحب والتكافل والتآخى بين الناس ·

وتقوم اشتراكية الاسلام على المبادىء التالية :

١ ـ نظام الملكية المحدودة (أى اشتراكية فى التمليك) ·

٢ ـ اشتراكية الانتاج ·

٣ ـ اشتراكية التوزيع (وتقوم على اشتراكية الضروريات) ·

٤ ـ الحث على العمل المنتج ·

٥ ـ الحرب على الطغيان المادى ·

والمقصود بالملكية المحدودة فى الاسلام أنها ملكية لاتطلق الحرية لصاحبها بل عليه عدم اساءة استخدام رأس المال أو اساءة التصرف فيه ، وأن يوجه رأس المال الوجهة التى تخدم صالح الجماعة والأمة · والمال هبـــة من الله وما الانسان الا وكيل عنه · ولذلك يجب أن يدر لكل مالك مسئوليته · فالمال لله

والناس مستخلفون فيه للمصلحة العامة . فقد ورد فى قوله تعالى « آمنو بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » .

وقد أقام الاسلام العقبات فى طريق الثراء الفاحش فقد ورد فى القرآن الكريم « والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » بل لقد اعتبر الدين الأموال غلا فى أعناقهم . فالدينار عليك طالما هو بين يديك ، فاذا خرج من بين يديك صار لك . وفى الحديث عن رسول الله قال « اللهم أحينى مسكينا وأمتنى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين . بل لقد ورد عن أبى ذر الغفارى أنه قال : « عجبت لمن لايجد القوت فى بيته ، كيف لايخرج على الناس شاهرا سيفه » . ولكن ليس معنى هذا شيوعية المال ، بل التشريع الاسلامى أبعد ما يكون عن قسمة المال بين الناس بالتساوى ، وانما القصد أن يتصرف الموسر فى ماله بما يرضى الله ويعين الفقراء والمساكين ويحقق صالح المجتمع .

ثم هناك الزكاة وهى مفروضة على الأغنياء وأعنى منها ذوو الدخول المحدودة ، وتؤخذ على البدن كزكاة الفطر ، وعلى الزرع وعلى التجارة والمعادن وعلى رأس المال ، ومن ثم لاتحدث ظاهرة التركيز ، بل تصبح الزكاة أداة تحطيم تركز الثروات وتحول دون الاثراء الفاحش . والزكاة فى الاسلام حق وواجب على الأغنياء يؤدونه للمجتمع . ومن المعروف أن أبو بكر رضى الله عنه حارب لتأديب الممتنعين عن أدائها . بل لقد روى عنه أنه قال « انهم منعوا حق المسلمين فى ورث البهائم لأقاتلهم حتى آخذه . وقد قالى تعالى : « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسهم فذوقوا ما كنتم تكنزون » .

هذا ويجب أن يكون انماء المال من طريق حلال . على أن حق المال فى الاسلام ليس قاصرا على الزكاة أو البر أو الصدقة أو الكفارات وانما حق المال ممتد الى حد صلاح الناس وصلاح المجتمع . وفى هذا يقول الله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لايكلف الله نفسا الا ماآتاها » . وفى هذا يقول عمر بن الخطاب أيضا لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء . وفى القرآن الكريم « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب .. »

وليس معنى هذا تنفير الناس من رأس المال وابتعاد كامل عن الماديات ، اذ يقول الله تعالى « لاتنسى نصيبك من الدنيا » وانما الهدف من هذا هو حسن استخدام رأس المال لتحقيق صالح المجتمع وتقدمه . وخدمة أغراضه وضمان حسن توزيع الثروة والدخول .

أما نظام الانتاج الاشتراكى فيقوم على أساس التعاون فى الانتاج واشتراك صاحب المال مع العامل الأجير فى استخراج الثمرات التى تـــدرها الأرض ثم تقاسم الطبقات من طعام وشراب . ولبس وفرش ومطـايا مع ذوى القربى والجيران والخدم . أى أن نظـام التوزيع الاشتراكى اساسه اشـتراكية الضروريات • فالاسلام وان كان يقر الملكية الفردية الا أنه أيضا يوجب عدالة التوزيع . فقد قال الرسول ان المسلمين شركاء فى ثلاثة :

ا) المـــاء •

ب) والنـــــار •

ج) والكلأ (وفى قول آخر استبدل الكلأ بالملح) •

فالماء أساس الحياة فقد ورد فى القرآن « وجعلنا من الماء كل شىء حى » والنار مصدر الحرارة ، والكلأ كان لازما للرعى فى الجزيرة العربية والملح من الضروريات التى يحتاج اليها الناس • أى أنها اشتراكية الضروريات وتتعدى هذه الأمور الثلاثة التى ذكرت على سبيل المثال لا الحصر الى العلاج والتعليـــم والرعاية الاجتماعية •• الخ وبعبارة أخرى هى تضمن حد أدنى من المعيشة لكل شخص •

ومن التسهيلات التى أراد بها الاسلام رفع مستوى ذوى الحاجة الاقراض بلا شرط فالقرض لايجوز أن يكون له عائد أو فائدة • فكل قرض جر نفعـــا للمقرض يعتبر ربا •

أما الحث على العمل وتكريمه فهو أحد خصائص الاسلام المميزة له • وقد قال الله تعالى « فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » بل ان الاســـلام يقدس العمل ويرفعه فوق عبادة الخلاق . فقد قال النبى عليه الصلاة والسلام « ان الله يحب المؤمن المحترف » والساعى على رزق أولاده كالمجاهد فى سبيل الله • وعائد العمل فى الاسلام يجب أن يكون فى المستوى الذى يضمن للعامل مقومات الحياة . وعن الرسول انه قال « اعطوا الأجير حقـه قبل ان يجف عرقه » •

كما أن الاسلام يعلن الحرب على الطغيان المادى فى كل صورة ، فهو يكره الفقر لا من أجل الفقراء والجماهير وحدهم ، بل من أجل مصلحة الأغنياء أيضا لأن كثرة المال تفسد الطباع • لقد ورد فى القرآن الكريم « يأيها الذين آمنـوا لاتلهيكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله » وقد أقام الاســـلام السدود أمام الثراء الفاحش وحرم الربا تحريما منكرا وحرم وسائل الغنى العارض ، وحارب الاسراف فى المأكل والمشرب واللباس والأثاث والمسكن • وحث على العطف على الفقراء •

لقد ورد على لسان أبو بكر الصديق « يحل لى حلتان . حلة فى الشتاء وحلة فى القيظ ، وما أحج عليه واعتمر من الظهر ، وقوتى وقوت أهلى كقوت رجل من قريش ليس بأغناهم ولا بأفقرهم » . وقد ورد فى القرآن الكريم « ان الله لايحب المسرفين » ، « والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يفتروا وكان بين ذلك قواما » فالاسلام يدعو الى التقارب فى الطاقات المادية ، والتوسط فهو أسلوبه فى محاربة الطغيان المادى . فهو يحارب الفقر الذليل ويدعو الى التكافل الاجتماعى . ان اشتراكية الاسلام اشتراكية عدالة تحرص على عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص واشراك أكبر قدر من الناس فى الخير ومن ثم تمهد السبيل لمساواة انتاجية معلنة الحرب على أسباب الطغيان المادى .

د ـ الاشتراكية الفابية (١) Fabian Socialism

تهدف الاشتراكية الفابية الى اعادة بناء المجتمع الرأسمالى البريطانى بما يتفق والمثل العليا المتمثلة فى الحب والاخاء وعلى أساس من الأخلاق السامية . وقد كان وليم موريس وسيدنى ويب ، وشو وجراهام والاس ، وسيدنى أوليفر، وادوارد بيز ويلاند ووليام كلارك هم أبرز الدعوة الى الاشتراكية الفابية فى بداية عهدها منذ ١٨٨٣ ،ولا سيما حينما بدأ البؤس المتزايد والفقر فى الظهور فى لندن فى عام ١٨٨٩ وحينما اشتدت وطأة الأزمات الاقتصادية ووضح عدم الاستقرار و « وحشية النظام الرأسمالى » على حد تعبير الفابيين . وكان « الأساس الفابى » يؤكد مبدأ التدرج فى تحقيق الاشتراكية وهو فى هذا يخالف الماركسية اذ يرى تحقيق الاشتراكية عن طريق الاقناع ونشر المعرفة والمعلومات والبيانات والتقدم العلمى والواقعى وليس عن طريق الطبقى الدموى العنيف وهم يرون تعويض من يفقد حق الملكية ولا يؤمنون بالمصادرة . ولذلك نشر زعماء هذا المذهب المقالات الفابية فى ١٨٨٦ والتى توضح عرضا للفكر الاشتراكى كما يتطوره الفابيون .

ودراسة هذه المقالات مثل أوليفييه (عن الأساس الأخلاقى للاشتراكية) أو مقال آنى بيزانت عن « الصناعة فى ظل الاشتراكية » أو مقال هيوبرت بلاند أو مقالات سيدنى ويب توضح أن الفكر الفابى لا يتبع اى مدرسة فكرية معينة وانما يكيف الأمور ويطوورها وفقا لما يراه فى صالح المجتمع ، ولذلك نجدهم يأخذون كثيرا من ريكاردو وجيفونز كما يأخذون عن ماركس ولا سيما فكرته فى القيمة الفائضة وان كانوا لا يؤمنون بفكرة حتمية زوال النظام الرأسمالى أو حرب الطبقات أو دكتاتورية البروليتاريا وانما يؤمنون بالتدرج ، فهم يرون أن التغير ينبغى أن يكون :

---

(١) كلمة Fabian ترمز الى القائد الرومانى فابيوس الذى اشتهر بالصبر وتحين الفرص لتسديد ضرباته والفابية ليست مذهبا موحدا أو فكرا منسقا ، وانما هم جماعة من المثقفين اخذوا على عاتقهم دراسة المشاكل التى خلقها المجتمع الرأسمالى ، والدعوة الى الاشتراكية .

١ ــ ديمقراطيا يقبله الشعب .

٢ ــ تدريجيا دون اضطراب أو قلاقل .

٣ ــ أن يكون غير متعارض مع الأخلاق .

٤ ــ أن يكون دستوريا سليما .

هذا ولا يرى الفابيون الاوائل باستثناء سيدنى ويب الذى كان يعبر عن رأيه الشخصى ضرورة التأميم الشامل وان كان الفابيون فيما بعد قد وسعوا نطاق التدخل الحكومى بعض الشىء . وهم يعنون بالادارة الديمقراطيـــة بواسطة ممثلين منتخبين من المجتمع .

ويرى G.D.H. Cole من زعماء الفابيين فيما بعد أن الفابيين يرون أن تقدم الاشتراكيين لا ينبغى أن يتم على أساس القوة ، ولكن على أســاس من الايمان الفعلى والدافع الأخـلاقى لتحقيق الاشتراكيـة التى تتـــلاءم مع الظروف البريطانية بعيدا عن الماركسية الجافة القائمـة على السخرة . ولكن سرعان ما أدركوا اهمية تكوين حزب عمال مستقل تموله النقابات العماليـة ، ولكنهم اكتفوا بايفاد من يمثلهم فى اللجنة التنفيذية لحزب العمـــال . وهم يرون أن الديمقراطية فى المجتمع تتحقق اذا ما حـدث الآتى :

١ ــ تحديد حد ادنى عام للأجور .

٢ ــ الرقابة الديمقراطية على الصناعة .

٣ ــ أحداث ثورة فى أســاليب التمويل برفع معدلات الضرائب وجعلهـا تصـــاعدية ..

٤ ــ توجيه الانفاق العام لتحقيق صالح المجتمع .

فالمبدأ الأول ينصرف الى تحديد الأجور وساعات العمل والعنـــاية بالحالة الصحية والتأمين وتوفير المساكن والتعليم والمرافق العامة ومحاربة البطالة . كما يتضمن المبدأ الثانى حق الانتخاب للبالغين والغاء مجلس اللوردات والملكية العامة للأرض وتأميم المناجم والسكك الحديدية والطاقة الكهربائية وشركات الملاحة وتوزيع الفحم وصناعة الخمور .. الخ ..

أما المبدأ الثالث فيدعو الى رفع معدلات الضرائب ولا سيما ضريبة التركات وجعل المعدلات تصاعدية بزيادة موضوع الضريبة وبحيث تحقق اكبر قدر ممكن من المساواة فى التضحية .

أما المبدأ الرابع فهو يرى أن يكون التعاون الديمقراطى على أسس عالمية تمكن من حل مشاكل الجنس البشرى .

ولكن الفابية الثورية انتهت فى عام ١٩٢٥ باعتبارها حركة سياسية تنادى بالاشتراكية وفقدت قوتها الدافعة على الرغم من تأييد حزب العمال لها وعانت الفابية فترة من الركود وتحولت من جمعية تمثل الفكر الاشتراكى الى مراكز ومجالس لبحث المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ولها قسم أبحاثها ودعايتها .. وفى عام ١٩٤١ لاقت الفابية ازدهارا حقيقيا على يد بعض اقتصاديو اكسفورد مثل كول وبعض المفكرين الاحرار . وقد عاد كول الى اللجنة التنفيذية بعد استقالة لاسكى فى سبتمبر ١٩٥٨ .

ومن الملاحظ أن العقيدة الفابية ومبادىء العمل انما كتبت بطريقة قاطعة واذا كان من فضل حققته الفابية فهو تبديد سحر الماركسية ومحاولتهم القضاء على آثار الفقر والدعوة الى قيام نظم التأمينات الاجتماعية .

هـ ـ **الاشتراكية التعاونية** (١) Co-Operative Socialism

التعاون هدف من الأهداف السامية ، وهو نظام اقتصادى كأى نظام آخر يسعى لاستغلال الموارد ذات الندرة النسبية وتحقيق أكبر اسعاد ممكن للشعوب والتعاون أساسا نظام يقوم على الجهود الاختيارية ويهدف الى خدمة الأغراض الهامة وهى تحقيق حياة أرغد وتجارة أفضل وزراعة أوفر انتاجا .

الحركة التعاونية اذا ما تمتعت بالكفاية لكانت من خيرة النظم الاقتصادية البديلة للنظام الرأسمالى الحر دون التضحية بنظام الملكية أو الديمقراطية . ويرى الاستاذ فلورنس (٢) انه يمكن اعتبار التعاون الحل الوسط بين سياسة الحرية الاقتصادية Laisses-faire Liberlism وبين النظم الاشتراكية الجامدة كالشيوعية والتى تقوم على أسس اجبارية . والحقيقة أن النظام التعاونى يفضل الكثير من النظم الاقتصادية التى تقوم على الغاء الملكية كلية وعلى السخرة أو الديكتاتورية والتى غالبا ما تتصف بالجمود وضياع الحرية الفردية ، هذا فضلا عما يتصف به التعاون من اعتماده على الكثير من المبادى الانسانية .

فهذا النوع من الاشتراكية لا يمجد الجماعة الى حد الطغيان على الفرد ودور الدولة فيه واضح ومحدد ، فالدولة تلعب دورا محددا فى اشتراكية روبرت اوين التى تنفر من « الرق الأبيض » فى المصانع أو وليم موريس أو اشتراكية الانتاج التعاونى لدى فورير .

كما يهدف التعاون الى تحقيق الروح الديمقراطية السليمة بما يتضمنه من ديمقراطية رأس المال وديمقراطية التصويب ومن ادراك لشعور الجماعة ونزعة نحو التكتل لمواجهة المشاكل والتغلب عليها ، وقد نجح التعاون فى بعض البلاد كنظام اقتصادى ، ولكنها قلة ، وقام جنبا الى جنب فى دول أخرى

(1) Seee H. W Laidler: Social-Economic Movements Party 7.
(2) P. S. Florene: Car-Saunder and Peers: Consumer's Co-operation in Great Britain

كثيرة مع المشروع الخاص وتمكن من أن ينتزع منه السيطرة كما هى الحال فى انجلترا فى ميدان الاستهلاك . فالتعاون الاستهلاكى فى انجلتـــرا قـــوة كبيرة ناجحة فى تجارة الجملة والتجزئة على حد سواء . فاحصـــاءات عام ١٩٥٧ توضح أن الحركة التعاونية الاستهلاكية قامت بحوالى ٢٦٪ من تجارة سلع الاستهلاك الرئيسية فضلا عن نجاحها فى بعض فروع الانتاج الأخرى .

واذا كان التعاون فى بعض البلاد فى الماضى فاشلا وهزيلا فهـــذا يرجـــع الى عدم ادراك رسالة التعاون ومبادئه ، وليس فى ذلك حكما على فشله كنظام ولعل أهم نقط الضعف ترجع الى الأسباب التالية :

١ ــ ان الروح الديمقراطية فى معناها الصحيح التى يتصف بها التعـــاون غير سائدة . فالنظام التعاونى يدعو الى اشتراك الغالبية العظمى من المساهمين فى كافة نواحى النشاط . ولذا يجب أن يكف أعضاء مجلس الادارة عن خدمة مآربهم ومصالحهم الشخصية وأن تضع النظم التعاونية حدا لهذا الاستغلال . فلا بد من بث الدعوة بين الأعضاء لممارسة حقوقهـــم ولا بد من تكوين وعى تعاونى وعقيدة ــ ولكى ينجح النظام .

٢ ــ العمل على توفير طائفة من المديرين الأكفاء ذوى الخبرة والمهـــارة . فالى جانب المبادىء الهامة الثابتة التى تسود الحركة التعاونية كمبدأ البيـــع بسعر السوق ومبدأ الديمقراطية والعالمية ومبدأ الباب المفتوح للعضوية وحـــق الانسحاب ... الخ لابد من اضافة مبدأ جديد هو مبدأ الكفاية الفنية والعلمية فى الادارة . فالادارة عنصر هام لنجاح الحركة التعاونية .

٣ ــ يجب على الجمعيات التعاونية أن تغير من مبادئها القديمة فى ضـــوء التطورات والاحداث الجديدة . فلابد من التفرقة بين النظم التعاونية ونظـــم الانتاج بقصد الربح بحيث تظهر الخلافات فى وضوح تام .

٤ ــ العمل على تحقيق ديمقراطية راس المال بخفض قيمة السهم . ففى انجلترا تصل قيمة ما يدفعه الشخص للحصول على سهم فى الجمعيات التعاونية شلنا واحدا على أن تتولى الجمعية للحصول على باقى قيمة السهم تلقائيا من العائد .

٥ ــ أن يكفل للحركة التعاونية الجو الملائم للعمـــــل ، فلابد من مدها بالتمويل اللازم والخـــامات والتســـهيلات والاحصـــاءات والبحوث والخبرات والكفايات الادارية .

٦ ــ ضرورة توافر عنصر الخدمة الممتازة وامتداده الى كافة المناطق ولعل هذا أيضا هو سبب من أسباب نجاح حركة التعاون فى بعض البلاد مثل انجلترا وهولندا نتيجة لانتشار الفروع التى تسهر على خدمة المجتمع .

٧ – لابد من ادراك ان التعاون لا ينجح فى كافة فروع النشاط الصناعى او التجارى ولذلك يجب أن تقصر الحركة التعاونية فى البداية على أوجه النشاط التى ثبت نجاحه فيها . هذا فضلا عن أن التعاون اذا كان على أساس رأسمالى قد يكون معناه تمتع قلة بالجزء الأكبر من الفائض ولاسيما فى مجال التصنيع . فمن المعروف أن بعض النظم التعاونية تبيح تملك رأس المال ، وفى هذا تركيز كبير وقد يؤدى الى الاستغلال .

٨ – توفير قدر من السيولة . فلا شك أن أحد مزايا الشركات الكبيرة امكان بيع أسهمها فى بورصات الأوراق المالية بينما يصعب أن تتوافر السيولة فى اسهم الجمعيات التعاونية .

و) الاشتراكية النقابية (*) Guild Socialism

يرى الأستاذ Von Mises ان الاشتراكية النقابية وجدت سبيلها الى الظهور فى القارة الأوربية ولاسيما فى انجلترا فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وهدفها هو تملك المجتمع لأدوات الانتاج ، وأبرز مظاهرها هو التنظيم الادارى للدولة واستخدام النقابات العمالية فى تنفيذ سياسة الدولة . أى أنها لا تأخذ بفكرة ادارة الدولة لجميع المصانع لأن هذا فى نظرهم يعتبر استبدادا بيروقراطيا . ولكن رغم انها لا تأخذ بفكرة ادارة الدولة للمصانع ، الا ان الاشتراكية النقابية تكفل الرقابة الكاملة على الانتاج للدولة حتى فى ظل نظام الاشتراكية النقابية ، فالدولة هى التى تحدد الأهداف والخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق الأهداف فمن طريق السياسة الضرائبية مثلا تحدد الدولة أحوال العمل وتوجه العمل ورأس المال من فرع من النشاط الصناعى الى فرع آخر بطريق مباشر أو غير مباشر . وتجرى التعديلات وتضع سياسة الأجور . ويرى أنصار هذه المدرسة أن السلطة الاقتصادية تسبق السلطة السياسية ولا يمكن تحقيق الاشتراكية الا بهيمنة العمال واشرافهم على الصناعة .

فالحكومة تضع الأساس الذى تبنى عليه الدولة رقابتها الاقتصادية أما النقابات العمالية فهى الاداة التنفيذية لسياسة الحكومة .

فالاشتراكية النقابية انما هى فى الواقع اتحادات اقتصادية ولكن يعاب على هذا اللون من الاشتراكية أن خطأ العمال فى تنظيم الانتاج او اساءة استخدام عناصر الانتاج لا يعنيهم وحدهم ولكن يضر بالمجتمع كله ، وهذا يستدعى تدخل الدولة فى التفاصيل داخل النقابات .

(*) See, L. V. Mises: Socialism: An Economic and Sociological Analysis P. 258.

ومن أهم انصار الاشتراكية النقابية H. F. Wells, وقد تناولها بالبحث فى كتابه من « الحكم الذاتى فى الصناعة »

وكل ما تقوم به الاشتراكية النقابية هو استبدال كلمة التأميم التى قد لا تصـــادف هوى فى النفوس بكلمة محببة للســـمع هى الحـكم الذاتى "Self-Government" فى الصناعة ، وقد تترك امر ادارة الانتاج الى لجـان مشتركة من العمال المشتركين فى الانتاج ومن المستهلكين .

ولكن يؤخذ على هذا النظام أن النقابات التى قد تكون الوسيلةللاشتراكية قد تكون الوسيلة لقيام نقابات الانتاج والاحتكارات وسيادة نظم فاشية . وعلى النقيض مما كان يعتقده انصار هذا النظام تحول الفرض فيدرك من اعطـــاء السلطة الى النقابات سلطة ورقابة الحكومة على الحياة الاقتصادية .

الاقتصاد الموجه The Planned-Economy

يعتبر البعض ما يطلق عليه « الاقتصاد الموجه » نوعا جديدا من الاشتراكية وقد انتشرت النزعة نحو التخطيط فى الحقبة الأخيرة . فمقدرة المنظم يجب ان تجند لتخدم الاشتراكية ، ولا سيما بعد أن اتضح أن اســـتبعاد « رجل الأعمال كان خطأ كبيرا ، ومن ثم نجد المشروع المشترك Mixed Enterprise وبدلا من التأميم الكامل نجد المشروع الفردى الذى تهتـــم بأمره الدولة اما بالمشاركة فى الأرباح أو عن طريق الضرائب ، أى تعبئة كل قوى المنظم وجعلها فى خدمة المشروع العام وبالتالى تستبعد الروح الحكومية الروتينية التى قـد تسود لو قامت الحكومة بالمشروعات .

ويرى البعض ان التجارب قد اوضحت أن هذا النظام يفضل المشروعات الحكومية البحتة فى الدول التى طبقت فيها انظمة المشروعات المشتركة . فهذا النظام يحول أصحاب رءوس الأموال الى أشخاص يشتركون فى الناتج الصـــافى ولكن يترك الحرية للادارة فى ظل أطار عام مرسوم . فالتوجيه الاقتصادى فى نظر الفريق هو خطة لاقامة مجتمع اشتراكى .

والى جانب ما سبق ذكره من النظم الاشتراكية فهناك فريق آخر يضيف الى ما سبق عددا كبيرا آخرا من الاشتراكيات مثل الاشـــتراكية الحربيـــة Military والاشتراكية المثالية Utopianism وغيرها من نظم الاصلاح مثـــل نظم التأمينات الاجتماعية ولكننا نكتفى بالقدر الذى تقدم .

رابعا ـ تعريف الاشتراكية الحديثة

الدراسة السابقة يتضح لنا ان كلمة الاشتراكية أطلقت على كثير من النظم واستخدمت الكلمة استخدامات مختلفة دون ضابط أو معيار . فالبعض أطلقها على مجرد فرض نظام ضريبى تصاعدى أو مجرد تملك الدولة لقطاع المنـــافع العامة كالنقل والقوة المحركة والبعض الآخر أطلقها على الانقلابات العنيفة التى هدفها الاستيلاء على السلطة وذبح الحكام والقادة وتغيير نظام الحكم .

ان اتساع طبيعة الكلمة ومدلولاتها النظرية والتطبيقية ، المثالية والمادية ، القديمة والحديثة ، من مجرد شعور الى برنامج ودليل للعمل من فلسفة حياة الى عقيدة دينية ، من مجموعة قواعد أخلاقية الى نظام اقتصادى وضعى ، ومن حركة شعبية الى تحليل علمى ، من مجرد نظرة الى الماضى الى آمال للانسانية فى المستقبل ، من ثورة دامية الى تطور طبيعى ، من رمز للمحبة والاخاء . الى نهاية المدنية . . الخ ادى الى كثير من التضارب .

لقد تغير مفهوم الاشتراكية بتغير الزمن ، ولا شك أن الحركة الاشتراكية كأى تطور آخر هى رد فعل لعقلية الانسان تجاه البيئة والأوضاع المحيطة به . والظروف البيئية المحيطة بالانسان قد تغيرت من بيئة كانت تحكمها لحد كبير عوامل طبيعية لا سيطرة للانسان عليها كالارض والخصوبة والمسافة والزمن والحرارة والامطار الى بيئة سخر فيها الانسان قوى الطبيعة لخدمته باستخدام الطرائق العلمية والآلية .

ان كلمة الاشتراكية استخدمت منذ ثلاثة قرون . وقد كثر الجدل حول مبادىء هذا المذهب وتشعبت الفلسفة التى يقوم عليها واختلفت طريقة التنفيذ وسنحاول الآن بقدر ما يتاح لنا فى هذه الصفحات أن نضع للاشتراكية تعريفا يوضح خصائصها الرئيسية . فى اعتقادى أن الاشتراكية فى وضعها الحديث **« هى حركة واسلوب حياة يضع فى يد الشعب فى مجموعه بدلا من الأفراد ملكية وادارة كل السلع الانتاجية التى أوجدتها الطبيعة أو أوجدها الانسان والتى تستخدم فى الانسان الكبير لكى يتسنى له فى معركة التقدم تحقيق زيادة فى الدخل القومى وتوزيعه بطريقة أكثر عدالة بدون القضاء على الحوافز الفردية أو حرية الفرد فى اختيار الحرفة أو السلع والأنماط الاستهلاكية »**

وهذا التعريف ينطوى على المعانى التالية :

١ ــ أن الاشتراكية حركة انماء تتضمن انه قامت تنظيمات وتقوم الآن لتضع الأهداف والبرامج لتحول الاشتراكية من فكرة الى واقع اقتصادى حى ملموس ، تمييزا لها عن الاشتراكيات الخيالية ، أو مجرد الأفكار الخيالية التى لا يمكن تطبيقها أو التى تراود المصلحين الاجتماعيين وتتركز على مجرد تحقيق لون من العدالة الاجتماعية . فاستخدام كلمة حركة تفيد استخدام البرامج فى ضوء العلم وتسخيره لخدمة المجتمع . أى أنها تستند الى الأفكار العلمية واستخدام هذه الأفكار فى المجالات التطبيقية فالعلم وحده قادر على تسخير الطبيعة واكتشاف المجهول .

٢ ــ تركيز الملكية فى يد الشعب فى مجموعه أى الشعب كله معناه استمرار وجود شكل من أشكال المجتمعات المنظمة . ولا يتطلب هذا بالضرورة استخدام الأشكال القائمة الآن ، ولكن كل ما يعنيه هو ايجاد أجهزة مسئولة فى المجتمع تمارس الرقابة على الملكية حتى تضمن سير مراحل الانتاج فى كفاية

تامة . ونعنى بالشعب كلـه ان هـــذه التنظيمات ينبغى أن تكون تنظيمات ديمقراطية .

ولعله من الواضح ان وضع الملكية والادارة فى يد الشعب معناه ان القرارات التى تحدد استخدامات أدوات الانتاج انما يقوم بها الشعب كله وليس الأفراد، ان أهمية الملكية انما تتركز فى القدرة على اتخاذ القرارات الاشتراكية انمـــا تنتقل قوة اتخاذ القرارات من الأفراد الى الشعب .

والتعريف يتضمن كل من أدوات الانتاج التى أوجدتها الطبيعة أو التى أوجدتها الانسان ونقصد بالأولى الأرض والمواد الطبيعية وبالثانية رأس المال والأدوات والآلات الانتاجية . ويقتصر نقل الملكية على الأدوات الانتاجية التى تدخل فى الانتاج الكبير ومعنى هذا اتاحة الملكية فى حدود أى الملكية الصـــغيرة غير المستغلة .

٣ ــ تهدف الاشتراكية الى زيادة الانتاج وتحقيق دخل قومى كبير بمعنى انه ينبغى أن يصل الانتاج الى مستويات لا يصلها فى ظل أى تنظيم اشتراكى وأن انتاج الآلات والسلع الانتاجية انما يكون من الوفرة والكثرة بحيث يفوق أو يعادل على الأقل ما ينتج منها فى النظم الرأسمالية .

٤ ــ اما تحقيق عدالة أكبر فى التوزيع فتعنى استبعاد الدخول الـكبيرة والدخول الصغيرة وبصفة عامة تميل الدخول الشخصية الى أن تقرب من دخل متوسط معين . ولا يعنى هذا تساوى الدخول بل ان كلمـــة عدالة أكبر فى التوزيع تسمح ببعض التباين الملموس حول هذا الوسط وأن هذا التباين انما يتحقق نتيجة العمل المنتج والجهد الخلاق وليس نتيجة للملكية . ويجـدر أن يراعى فى مرحلة التحول الاشتراكى الا يؤدى تحقيق درجة أكبر من العدالة الى هدم الحوافز الاقتصادية التى هى منبع الطاقة المحركة للمراحل الانتاجيـة . ويجب أن يكون واضحا ايضا رغبة الأفراد فى الاستحواز على مزيد من الدخل انما هدفها تحقيق مزيد من الاستهلاك .

٥ ــ أما الاحتفاظ للفرد بحقه فى اختيار الحرفة انما يكون فى حـــدود امكانيات المجتمع على أن يكون واضحا أن الفرصة المتكافئة متاحة أمام الجميع .

٦ ــ ويقصد بحرية الفرد فى اختيار السلع والانماط الاســـتهلاكية هى حريته فى ذلك دون فرض قيود بواسطة البطاقات أو الاعلان الموجة المضلل .. الخ . واتاحة حرية اختيار السلع معناه ان الزيادة فى دخول الأفراد ســـوف تخلق حرية أكبر للاختيار اذ تجعل فى الامكان استهلاك مقررات من السلع حال دون استهلاكها فى الماضى صغر الدخول .

ان الاشتراكية فى لبها تنظيم اقتصادى ويحوط هذا القلب الاقتصـــادى النابض مقومات سياسية واجتماعية ودينية وأخلاقية .. الخ ولكن هذه يجب

الا تختلط مع المشكلة الرئيسية وهى كيف يريد الشعب تنظيم الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ان الاشتراكية حركة اقتصادية Economic Movement ان المصلحين الاجتماعيين عادة ما يختلط أمرهم مع الاشتراكيين والاجراءات التى تهدف الى الاصلاح الاجتماعى عادة ما تختلط مع البرامج الاشتراكية .

خامسا : الفروق بين الاشتراكية الحديثة والشيوعية

ان صعوبة التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية لا تنشأ من عدم امكان وضع الفروق النظرية المميزة لكل بقدر ما هى راجعة الى تداخل العلاقات والتنظيمات القديمة والحديثة والى التشاحن والبغض والعداء بين زعماء المعسكرين الشيوعى والاشتراكى . والى الحقيقة الواضحة وهى أن كل حركة تأخذ بقسط من الخطوط الرئيسية العريضة وتمزجها فى التطبيق بما يناسب أوضاع تقدمها . كما أن الاجراءات التى يتبعها قد تتحول وتتطور من وقت لآخر .

على أنه يمكن تمييز بعض الفروق النظرية التالية :

١ – ما هى نوع السلع التى يجب أن تتملكها الجماعة وتديرها وتوجه فائضها . ان النظم الاشتراكية الآن تتيح قدرا من ملكية أدوات الانتاج ، كما تتيح ملكية سلع الاستهلاك . ولكن الشيوعية لا تتيح ملكية سلع الاستهلاك ، بمعنى أن القرارات الخاصة باستخدام سلع الاستهلاك تتركز أيضا فى الجماعة. وعادة ما تنقسم سلع الاستهلاك فى ظل النظام الشيوعى الى طبقتين :

أ) سلع يرتبط استخدامها بالفرد ارتباطا وثيقا وهى من الضروريات كالغذاء والملابس وهذا يكفل توزيعها المجتمع على الأفراد والأسر وفقا لحاجاتهم .

ب) سلع الاستهلاك التى لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالمستهلك مثل المنازل والملاهى ، وصالات الموسيقى والكتب والتليفزيون ... الخ وتبقى فى ملكية المجتمع .

٢ – ويتفرع عن التفرقة السابقة تفرقة أخرى وهى أن الناتج القومى فى الدول الشيوعية يوزع على الأفراد وفقا لحاجاتهم Need ومن ثم فان الاستهلاك الشخصى لا يتوقف على مدى ما يبذله الشخص من جهود . أما فى ظل النظم الاشتراكية فان الحافز الاقتصادى للفرد لا يدخل تعديلا جوهريا على الحافز فى النظم الرأسمالية وحجم الدخول الشخصية هى التى تحدد نوع السلع والكميات التى يستهلكها الأفراد من الطيبات والخدمات ، كما أن دخل الفرد يتوقف لحد كبير على الاختلافات فى مستويات الأجور والتى تصمم للحصول على أقصى جهد تتطلبه الجماعة . ان الشيوعية تعتمد على حافز اقتصادى يجعل الناس يبذلون كل طاقاتهم وقدراتهم فى الانتاج رغم أنهم

يحصلون فقط على ما يحتاجون اليه . ولكن الاشتراكية تقوم على أن يبذل كل شخص من الجهد ما يتفق وحجم المكافأة التى يرغبها ويأخذ كل وفقا لانتاجيته وعمله .

٣ ــ ان المنظمات والأجهزة الاشتراكية عادة ما تتمتع بنظام الحكم الذاتى واللامركزية فى التنفيذ مع درجة بسيطة من المركزية فى توجيه السياسة وتصميم الخطة وفقا للاهداف العامة . ولكن المنظمات والأجهزة الشيوعية عادة ما تتصف بالمركزية وتركز السلطة .

٤ ــ ان التنظيم الاشتراكى عادة ما يكون تنظيما محليا . وقد يختلف من اقليم لآخر داخل البلد الواحد . بينما الأسلوب الشيوعى عادة ما يكون موحدا فى الداخل والخارج ومن ثم يحاول دائما أن يكون تنظيمه وأجهزته وأساليبه ذات خصائص موحدة . ومن ثم نجد ان الدعوة الى الشيوعية دعوة عالمية .

٥ ــ ان الاشتراكيون يعتمدون لحد كبير فى مرحلة التحول من المجتمع الراسمالى الى المجتمع الاشتراكى على الوسائل والتشريعات السلمية ، بينما الشيوعيون يعتمدون على القوة وحمامات الدماء .

٦ ــ الاشتراكية لا تتعارض مع الأديان ، بل كثير من الاشتراكيات تستمد معنوياتها وقيمها الأخلاقية وفلسفتها الروحية من الأديان ، بينما الشيوعية لا تأبه للأديان .

القسم الثالث
الاشتراكية العربية

١ ــ مجتمع ما قبل الثورة :

ورثت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجتمعا يقوم على تحالف السيطرة الأجنبية مع الأقطاع والراسمالية المستغلة . مجتمع يقوم على الفساد بعينه ، فالمستعمر كان يسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية ويوجهها الوجهة التى تخدم مصالحه الخاصة ومصالح أعوانه من الاقطاعيين والراسماليين ويجد العون فى تحقيق اهدافه ومآربه فى الملكية الفاسدة الطاغية وفى الأحزاب المتطاحنة والتى لم تكن اكثر من دمى يحركها الاستعمار كيف يشاء .

كان مجتمع ما قبل الثورة مجتمعا يسوده التفاوت الطبقى العميق مما ادى الى فقدان الشعب لحقوقه ولكرامة الانسان . كان الظلم والعسف والاستغلال الاجتماعى الذى شهده المواطنون الشرفاء عنيفا الى حد لم تشهده دولة فى العصر الحديث . كما ادى احتكار قلة للميزات فى النظام الاقتصادى الى سيطرة هذه الأقلية الاحتكارية على القوى الاقتصادية وتحكمها . كما ساد التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الرهيب وانعدم تكافؤ الفرص .

وباختصار كان مجتمع ما قبل الثورة مجتمعا يقوم على الفساد والطغيان والاستبداد والاستغلال والانتهازية والامتيازات الطبقية ، وخداع الشعب تحت ستار الديمقراطية المزيفة .

٢ ـ حتمية الحل الاشتراكى .

كان على الثورة أن تهدم هذه الأوضاع الفاسدة لتبنى مجتمعا جديدا يحقق آمال الشعب الأصيل ، فأعلن قائد الثورة وبطلها الرئيس جمال عبد الناصر منذ اللحظة الأولى وفى أول أيام الثورة المبادىء الستة المشهورة وهى :

١ ـ القضاء على الاستعمار وأعوانه .
٢ ـ القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال .
٣ ـ القضاء على الاحتكار .
٤ ـ اقامة عدالة اجتماعية سليمة .
٥ ـ اقامة جيش وطنى قوى .
٦ ـ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

أما المبادىء الثلاث الأولى فكان المقصود بها تصفية الاعتبارات القديمة التى بددت قوى الشعب ، واسقاط الرواسب المتخلفة من قرون الاستبداد والظلم : الغزاة الأجانب بجيوشهم الرابضة فى منطقة قناة السويس ، والاقطاع الذى كان يستبد بالأرض وسيطرة رأس المال والاحتكار الذى سخر موارد الثورة لخدمة مصالح شرذمة من الرأسماليين .

أما المبادىء الثلاث التالية فكانت تمثل صميم الشعب وزحفه المقدس ممثلا فى طليعته الثورة نحو اعادة تشكيل الحياة على أرض الوطن من جديد .

وقد بدأ الزحف الثورى من غير تنظيم سياسى ومن غير نظرية كاملة الى الطلائع الثورية ، تلك المبادىء التى كتلها الشعب بدم شهدائه . ومضى الشعب بقيادة الطليعة الثورية يطور هذه المبادىء ويحركها بالتجربة والممارسة والتفاعل الحى مع التاريخ القومى نحو برامج تفصيلية لتحرير الشعب من عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيه طويلا ، ولمقاومة التخلف الذى أرغمت عليه قرونا لتحقيق أهدافها فى النضال وهى :

حرية الوطن وحرية المواطن وتوكيد سيادة الشعب واقامة الاشتراكية كوسيلة وغاية لاقامة مجتمع الكفاية والعدل والوحدة للامة العربية التى مزقها أعداؤها ضد ارادتها ومصالحها .

وفى ضوء هذه المبادىء كان تحديد الملكية الزراعية خطوة نحو الثورة الاجتماعية التى هدفت لتحرير المواطن وكانت الوسيلة لتحرير الفلاح الذى نشأ

فى الأرض وملازما لها . وفى ضوء هذه المبادىء الستة البيضاء خضنا معـركة التحرر السياسى ومعركة التمصير وتكوين النواة الأولى لصنع القطاع العـام واسترداد المصالح الاحتكارية وتأميمها واعادتها الى مكانهـا الطبيعى الشرعى وهو ملكية الشعب . وفى ضوء هذه المبادىء قطعنا عشرسنوات فى تاريخ ثورتنا الحافل بالأعمال المجيدة . خضنا معارك التصنيع والتقدم الزراعى حتى كانت اشارة البدء باعداد الخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصـادية . وفى هداها بدأنا مرحلة التحول الاشتراكى لبناء مجتمع العـزة والكرامة فكانت القوانين الاشتراكية المجيدة فى يوليو ١٩٦١ التصفية المحتمة لمراكز الاستغلال الطبقى ورواسب الماضى . وكان التغيير الجذرى فى العلاقات الانتاجيةالانسانية وكانت الخطوات الجزئية نحو توسيع اطار المنفعة وضمان عدالة التوزيع وكان قيام القطاع العام القوى القادر على قيادة الانطلاق نحو التقدم .

لقد مضت الثورة عشر سنوات من تاريخها المجيد على هدى هذه المبادىء خاضت خلالها المعارك المتصلة ضد الاستعمار والرجعية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى .

وقد كان أمامنا النظام الرأسمالى فى التقدم والذى تلازم تلازما كاملا مـع الاستعمار . فلقد حققت بلدان العالم الرأسمالى انطلاقها وتقدمها فى ظل أوضاع تاريخية أحاطت بنشأة تلك البلاد وهى بلاد شهدت سبق الثورة الصـناعية وكان لبعضها أسواق داخلية كبرى ومستعمرات غنية فكان تقدمها على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من نزح ثروات المستعمرات والشـعوب وبالقرصنة التى مارسها المغامرون الأوروبيون من غير وازع من القـانون أو الأخلاق .

ان قصة نمو الدول الرأسمالية انما هى قصـة تطفح بالألم وتفيض باستنزاف دماء شعوب آسيا وافريقيا .

ان اتخاذ التجربة الرأسمالية طريقا للتقدم معناه ترك رأس المال الخاص وحده فى ميدان التنمية رغم انه قد أثبت عـدم قدرته على تحقيقها اذ ان الاستثمارات فى مجتمع ما قبل الثورة كانت ضئيلة فلم تكن الاستثمارات فى الصناعة تتعدى ٢ مليون جنيه بينما زادت الآن بأكثر من مائة ضـعف . ان اتباع هذا الطريق معناه ترك الأمور للجهود القوية لراس المال الخاص الـذى أثبت عدم درايته ونزعته نحو الاستغلال الطبقى واقامة التصنيع من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية وما تفرضه من أثمان عالية تضر بمصالح الجماهير أو تربط بمصير التقدم بحركة الاحتكارات العمالية ، وبأس المصير .

ان اتباع الطريق الرأسمالى معناه قبول الأوضاع الطبقية وما قد تؤدى اليه من انفجار دموى مروع واستمرار سوء عدالة التوزيع وكبر الدخول غير المكتسبة وقبول التخلف الاقتصادى العميق فترة لا يمكن تحديد مداها واقرار

لأوضاع عدم الاستقرار التى تسببها البطالة والأزمات الى غير ذلك من مساوىء الرأسمالية التى أشرنا اليها .

ان المأساة المريرة مع الاستعمار وتجاربنا مع الاقطاع والرأسمالية المستغلة تجعل من المستحيل قبول النظام الرأسمالى كطريق للتقدم وكان أمامنا تجارب اخرى للتقدم حققت أغراضها على أساس من السخرة ومزيد من الشقاء للشعب العامل تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية لم تطرق بعد أبواب الحياة « لقد سلبت الأجيال الحاضرة كل ثمار عملها من أجل غد لم تستطع أن تراه فى ظل الكبت النفسى والارهاب والطغيان . ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشىء من ذلك . ان طريق الشيوعية الماركسية ليس البديل الوحيد للرأسمالية . ان القيم الانسانية التى أسقطت الاستعمار واسقطت أسلوبه للتقدم قد اسقطت السخرة أيضا كمنهاج لتحقيق النمو ومعالجة التخلف .

لقد أملى علينا كفاحنا فى الماضى وقيمنا الروحية والدينية والخلقية ومبادئنا العربية الأصيلة وبيئتنا وظروفنا الاجتماعية النظام الحتمى الواجب اتباعه . ان هذا الحل الذى فرضته العوامل السابقة وحتمت قيامه هو الاشتراكية العربية القائمة على الأساليب العلمية المنظمة . ان العمل الوطنى المنظم القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد . لقد فرضت الاشتراكية العربية نفسها حلا حتميا لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . انها الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا .

٣ – تعريف بالاشتراكية العربية .

لقد عرف الميثاق الاشتراكية العربية بأنها « اقامة مجتمع الكفاية والعدل » مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج والخدمات » .

ويبرز هذا التعريف خصائص الاشتراكية العربية ، كنظام اقتصادى واجتماعى قائم بذاته لمقوماته الكاملة وانها ليست مجرد تطبيق عربى للاشتراكية .

ان الاشتراكية العربية وان كانت تشترك مع بعض الاشتراكيات الحديثة فى بعض الخصائص والمقومات وان كانت تأخذ من بعض التجارب المثمرة الحية والتطبيقات الناجحة الا انها ميزت نفسها كنظام له فلسفته المستقلة وخصائصه المستمدة من الواقع الذى نعيش فيه ، من صور الاستغلال والاستبداد وعدم تكافؤ الفرص والمظالم الاجتماعية واثقال الفقر والمرض والجهل والتى ورثناها عن عهود الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة . وهى لا ترتبط نظريا ولا فى وسائل تطبيقها بغيرها من النظريات أو العقائد المذهبية . انها تتميز لاكحركة اقتصادية فحسب ولكنها تتميز كنظام ومذهب انسانى واسلوب للحياة يهدف

لاقامة مجتمع جديد . انها ليست مجرد نقل لملكية وسائل الانتاج من الافراد الى الدولة أو المجتمع ، وليست مجرد سيطرة على الاقتصاد القومى لتوجيهه لصالح المجموع . وليست مجرد أصلاح اجتماعى واقتصادى ولكنها تتعدى كل هذا الى نطاق الحلول النظرية والعملية لمشاكل الفرد والمجتمع ، انها عملية بناء لمجتمع تؤمن فيه كل الضمانات ، مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الانتاج والخدمات . وهى تستمد خصائصها من تراثنا الفكرى والروحى ومن تاريخنا الحضارى والقومى ومن طبائع الشعب العربى نفسه واحساس الفرد بالمسئولية تجاه المجتمع وادراكه لحقوقه الأساسية وكفاحه من أجل تحقيقها . ان لنا مفاهيمنا الخاصة للعدالة والمساواة ولنا قيمنا الدينية والروحية ولنا تراثنا الفكرى والحضارى كل هذا يجعل من اشتراكيتنا نظاما خاصا مستقلا قائما بذاته .

وربما تطرق بالبعض الفكر الى القول اين النظرية التى يستند اليها نظامنا وردنا على ذلك أن النظام شىء والنظرية شىء آخر . ان النظام يقوم اذا ما اكتملت له عناصر ومقومات وقد يستند كل جزء من النظام الى نظرية معينة . فليست هناك من نظرية واحدة تسود فى الشيوعية الماركسية أو النظام الرأسمالى مثلا وانما مجموعة من النظريات كما سبق أن أوضحنا فنظرية القيمة المستندة الى العمل ونظرية القيمة الفائضة ونظرية الصراع الطبقى ونظرية التراكم الرأسمالى ونظرية هبوط معدلات الأرباح ... الخ ان هى الا بعض النظريات التى تسود الشيوعية الماركسية ، ورغم خطأ هذه النظريات الا أنها لا تنفى عن الشيوعية الماركسية وجودها كنظام .

انه لمن الخير أن يقوم النظام اولا وتتبلور نظرياته فيما بعد فى ضوء الواقع وخبرة التجربة والتطبيق بدلا من الاقتناع بفكرة نظرية جامدة نحاول تطبيقها ثم يتضح فى النهاية خطأها . ان اشتراكيتنا حية متطورة لا تتقيد بشىء « هى ايمان ووعى . ان اشتراكيتنا العربية « حركة انسانية وأسلوب حياة يهدف لتحقيق صالح المجتمع دون اهمال للفرد وبحيث توجه ملكية أدوات الانتاج وادارتها فى معركة النمو الاقتصادى فى ظل الاشراف الشعبى لتكوين ناتج قومى كبير يوزع توزيعا يحقق الكفاية والعدل الاجتماعى للمواطنين جميعا . »(١)

٤ ــ خصائص الاشتراكية العربية

أولا ــ الخصائص النظرية والفلسفية :

١ ــ الايمان بالله وبرسالاته بالقيم الدينية والخلقية .

---

(١) نشرت هذا التعريف فى الأهرام الاقتصادى عدد اول ابريل ١٩٦٢ تحت عنوان الاشتراكية فى جمهوريتنا ص ٣٠ــ٣٣ وفى جريدة المساء بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٢ فى مقالى عن الاشتراكية العربية ص ٣ وضمنت هذه المقال وآخر قال له تحت عنوان مكان الاشتراكية العربية من النظم الاقتصادية بتاريخ ١٠ مايو ١٩٦٢ الخصائص الأساسية لما ينبغى أن تكون عليه الاشتراكية العربية وجميع هذه المقالات قبل اعلان الميثاق .

فالشعب العربي الذي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء يؤمن بأن الانسان تحكمها القوى الروحية والمادية ولا سبيل للفصل بينهما .

فاشتراكيتنا العربية تقوم على التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستندة من القيم الخالدة النابعة من الدين . ان الايمان الديني الواعي سلاح يرتد الى نحور الرجعية التي تستتر وراء الدين لتفرض الظلم والطغيان أو لتعمل على اضعاف الأمة العربية والتفرقة بين أجزائها أو سلب حقوق الشعوب في الحياة الحرة الكريمة . ان الايمان الديني لا يتعارض مع حرية الفكر الانساني بل على العكس هو صمام ضد الجمود والتعصب ، وحض على التقدم العلمي والتطور والاقناع الحر « ان رسالات السماء كلها في جوهرها انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته » . واذا كانت الأسس المادية ضرورة لتنظيم التقدم فان الحوافز الروحية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم بأنبل المثل العليا لمواجهة لاحتمالات وقهر ما يعترض طريقها من مصاعب وعقبات . ان الطاقات الروحية التي تستمدها الشعوب من أديانها السماوية قادرة على صنع المعجزات . ان مجتمعنا يؤمن بمكان القيم الروحية النابعة من الأديان وقدرتها على توجيه الحياة في طريقها الانساني الخير العادل .

٢ – الاشتراكية العربية تقيم توازنا بين المجتمع والفرد .

فهي أن تؤمن بالجماعة وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر الا أنها في الوقت ذاته تقدس حرية الفرد وتحترم كرامته . فهي لا تود أن تطغى الجماعة على الفرد أو أن يطغى الفرد على الجماعة . ان هذا التوازن ضرورة اذ أن جميع مظاهر النشاط الانساني انما يتلازم فيها تكامل الجماعة والفرد . فالاستقرار في المجتمع لا يتحقق الا باشباع رغبات الفرد واسعاده وما يقابل ذلك من تحقيق صالح الجماعة . ان اشتراكيتنا تضاد سيطرة الطبقة أو الفئة أو الفرد وهي لا تسمح للمجتمع أن يمحو شخصية الفرد ويجمدها فيجعل منه آلة تعمل دون وعي أو هدف . ان سعادة المجموع ليست مستقلة عن سعادة الفرد كما أن سعادة الفرد لا يجب أن تتم بعيدة عن سعادة المجموع . ان هذا يتطلب شعورا بالواجب والمسئولية قبل المجتمع وتمسكا بالحقوق . والميثاق يقول « ان الانسان الحر هو أساس المجتمع » . « ان حرية كل فرد في صنع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع ، وفي التعبير عن رأيه وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكرة وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان لابد ان تصونها له القوانين . ولذلك هدفت اشتراكيتنا الى تحرير الفرد من كل براثن الاستغلال وكفلت له كل مقومات نمو الشخصية ولكن طبيعة العصر لم تعد تقبل اعادة التجارب التي تحولت في ظلها الفردية الى الأنانية والفردية أو التجارب التي فقد الفرد في ظلها انسانيته تحت ضغط السخرة البالغة القسوة . ان طبيعة العصر تؤمن بالتوازن بين الفرد والمجتمع .

٣ – الاعتراف بالملكية الخاصة غير المستغلة :

تؤمن الاشتراكية العربية بالملكية الفردية وبحق الارث الشرعى وبتوسيع قاعدتها وزيادة اطار منفعتها . وهى بعكس النظم التى تعتبر الملكية الخاصة اساس الاستغلال ـ ومن ثم تصادرها وتلغيها الغاء تاما ـ تقوم على اشتراكية التمليك وترعاها فى الحدود التى تمنع الاقطاع والاحتكار والاستغلال من أن تطل بمفاسدها مرة اخرى على اقتصادنا القومى . فالملكية وظيفة اجتماعية اى يجب أن تقوم الملكية على خدمة مصالح الجماعة وهى أمانة لابد لصاحبها من أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدولة من أن تظلها برعاية القانون والملكية يمكن أن تكون غير مستغلة متى ما كانت موجهة لخدمة أهداف المجتمع ومتى ما كان مصدرها العمل . ومتى ما كانت لا تلحق غبنا للعمال ويتسنى ذلك بوضع حد أدنى للاجور كدخل يحقق مقومات الحياة الأساسية ومتى ما كفلت لهم نفس الحقوق والامتيازات التى كفلتها القوانين الاشتراكية فى القطاع العام ومتى ما كان الانتاج من السلع والخدمات خاضعا للتسعير الحكومى الذى يحقق صالح المجتمع دون استغلال ومتى كانت هذه الملكية تدر عائدا معقولا يرتضيه المجتمع كمكافأة عادلة من الملكية . أى لا استغلال من الانسان للانسان يكون مصدره واسلوبه ملكية أدوات الانتاج . كما لا تنزع الملكية الخاصة الا لمصلحة عامة وبتعويض عادل .

فاذا كانت الماركسية لا تؤمن بالملكية الخاصة على نحو ما أوضحنا مثلا فان الاشتراكية العربية تقسمها الى ملكية مستغلة وملكية غير مستغلة . ونحن ضد الملكية المستغلة . ومن ثم استقام فى فلسفتنا قيام الملكية غير المستغلة ، وكانت نظرتنا الى أدوات الانتاج فى القطاعات المختلفة تقوم على المرونة بحيث اممنا البعض وحددنا الملكية الخاصة فى البعض الآخر واخضعنا فريقا ثالثا للرقابة واطلقنا الملكية الخاصة فى قطاعات بأكملها مثل قطاع الزراعة مع توسيع قاعدتها ، على أن تكون الملكية العامة والخاصة خاضعة للرقابة الشعبية ان اشتراكيتنا لا تقوم على نقل ملكية أدوات الانتاج ولكن سيطرة الشعب عليها فهناك شركات ليس للقطاع العام نصيب فى ملكيتها . وهناك شركات يسهم القطاع العام فيها بـ ٢٥ ٪ واخرى بـ ٥٠٪ وحددت ملكية الفرد فى البعض بعشرة آلاف جنيه وأخرى يتملكها القطاع العام ملكية كاملة . ان اهم ما تعنى به اشتراكيتنا هى سيطرة الشعب سيطرة كاملة على أدوات الانتاج .

وليس هناك من قيود الآن على الملكية الخاصة بعد أن ازالت عنها قوانين يوليو الاشتراكية المجيدة لعام ١٩٦١ ظلال الاستغلال والشك الا ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى رسمتها قوانين يوليو الاشتراكية قد قضت على آثار الاستغلال وتركت مجال العمل مفتوحا على مصراعيه أمام الملكية الخاصة لخدمة المصلحة العامة وخدمة أصحابها بتحقيق ربح مشروع بدون استغلال . ان قوانين يوليو أطلقت المجال مفتوحا أمام المبادرة الفردية الخلاقة

غير المنحرفة والتى تعمل فى اطار الخطة الاجتماعية والاقتصادية . هذه نظرتنا الى الملكية .

٤ ـ الايمان بحل المتناقضات الطبقية سلميا :

اشرنا فيما سبق عند الكلام عن الشيوعية الماركسية الى وجود صراع طبقى بين أصحاب رءوس الأموال وبين العمال وكيف أن هذا الصراع يحل بالتصادم والحرب الأهلية واحلال ديكتاتورية البروليتاريا مكان ديكتاتورية البرجوازية ، اى أن المسألة تتم بهدم الطبقة الرأسمالية المستغلة بعنف واسقاطها . ولكن اشتراكيتنا تؤمن بأن حل المشاكل يكون بدون اراقة دماء وذلك بتجريد الطبقة الرجعية والمستغلة من جميع أسلحتها ، وبذلك تقضى على التصادم بيننا وبين الرجعية المستغلة دون حرب أهلية أو حمامات الدماء . ان ازالة التصادم لا يزيل المتناقضات وانما تستمر قائمة بين قوى الشعب المختلفة بين العمال والفلاحين ، بين العمال والرأسمالية والوطنية .. الخ هذا التناقض سيظل قائما ولا سيما فى مرحلة التحول الاشتراكى ولكن يمكن حله بالوسائل السلمية فى اطار الوحدة الوطنية ، عن طريق العمل الديمقراطى بالتشريع مثلا أو تصارع الرأى وتفاعله ديمقراطيا داخل اطار الاتحاد الاشتراكى . ان اشتراكيتنا لا تؤمن بنقل الديكتاتورية من طبقة لأخرى او بسيطرة طبقة معينة ولكنها تؤمن بوحدة الشعب . ان سيطرة طبقة على باقى طبقات المجتمع يضع بذور الصراع بين الطبقات . فالطبقة المغلوبة على أمرها انما تتربص بالطبقة ذات النفوذ وتنتهز أول فرصة للقضاء عليها . كما أن الطبقة المسيطرة انما تندفع بكل ما أوتيت من قوة فى كبت حرية الفرد فى المجتمع وسلب حقوقه محافظة منها على مراكزها ، مما يؤدى فى النهاية الى فقدان الروح الديمقراطية الصحيحة ويقضى على الحرية . ان الصراع الطبقى ودمويته والأخطار الهائلة التى تصاحبه هى فى الواقع راجعة الى الاحتكارات والمراكز الممتازة التى تواصل منها الطبقة الاقطاعية والرأسمالية استغلال الجماهير . وهذه الطبقة انما تملك السيطرة على الدولة فاذا انتزعت منها لجأت لسلطة المال فان انتزعت منها لجأت الى حليفها وهو الاستعمار . ومن هذا تنبعث فكرة تذويب الفوارق بين الطبقات . الطبقات التى ولدنا فى ظلها ووجدنا فى مجتمعنا القائم على طبقة الاقطاع والرأسمالية المستغلة والطبقة المتوسطة وطبقة العمال والفلاحين . واذابة الفوارق بين الطبقات معناه أن الطبقة المستغلة او الرجعية التى تمثل تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل يجب أن تسقط ويجب ان يسود مبدأ تكافؤ الفرص . وبعبارة أخرى يجب أن ينتهى عهد طبقة الأسياد . يجب أن تنتهى الطبقة التى ورثت السيطرة نتيجة للملكية الأرض أو المال والتى اكتسبت نفوذها عن طريق هذه الملكية . ان الوضع الذى كان سائدا انما هو ديكتاتورية الاقطاع

والرأسمالية المستغلة التى سخرت كل شىء لخدمتها وتحكمت فى أصحاب المصالح الحقيقية . ان اذابة الفوارق بين الطبقات كان معناه اسقاط هذه الطبقة وتجريدها من جميع الأسلحة ليسترد الشعب حقوقه . كان ولابد من سلبها سطوتها وسلطتها سواء بتحديد ملكيتها او سلبها جهاز الحكم الذى سخرته لخدمة مطامعها ولتأكيد سلطتها فى الاستغلال . وبذلك زالت طبقة الأسياد وتحررت الطبقة التى كانت فى خدمة الأسياد وتحقق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب فى كافة مجالات العمل والخدمات . وأتيحت فرصة التعليم ، فرصة العلاج ، فرصة الحصول على الدواء . وفرصة العمل وأصبحت الدولة هى كل الشعب وهى جهاز فى خدمة كل الشعب العامل .

هذا ويتحقق تذويب الفوارق بين الطبقات بايجاد نمط جديد أكثر عدالة لتوزيع الثروات والدخول بحيث يصبح لكل فرد من أفراد قوى الشعب العامل نصيب فى ثروة وطنه . كما أن جعل العمل المصدر الأساسى للدخول والثروات يساعد كثيرا فى تذويب هذه الفوارق . فتجريد الرجعية من أسلحتها بتغيير نمط الملكية بالحد منها وتوسيع قاعدتها وشمول اطار منفعتها يؤدى الى أتساع قاعدة من يعيشون من عملهم مما يقضى على مساوىء التناقض الطبقى الصارخ بطريقة سلمية . لقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر ــ قبل الثورة ــ فى يد تحالف الاقطاع وراس المال المستغل وكان محتما أن تكون الأشكال والتنظيمات السياسية تعبيرا عن هذه القوة المسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وكان لزاما ايضا اسقاطها بكل أشكالها وتنظيماتها وكان نشر التعليم والثقافة والوعى لازالة رواسب القيم الخاطئة فى المجتمع ضرورة أساسية .

٥ ــ تقديس العمل

اذا كانت المجتمعات منذ القدم قد أعتبرت العمل مصدر الثروات جميعا فان ميثاق العمل الوطنى ينص على أن العمل شرف والعمل حق،والعمل واجب ، والعمل حياة ، وهو المفتاح الوحيد للتقدم . ان اشتراكيتنا العربية قد كرمت العمل فأعادت اليه انسانيته وكرامته وردت له الحقوق المسلوبة وجعلته حقا لكل مواطن فالمجتمع والدولة مسئولين عن اتاحة فرصة العمل لكل راغب فيه . وهو شرف اذ أنه الآن معيار تقدير الأفراد فى المجتمع وفى هذا ما يحض على التنافس فى الاجادة وهو واجب اذ أنه الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لتحقيق الأهداف فى صنع الغد المشرق بزيادة الانتاج كما ونوعا . والعمل حياة اذ هو أسلوبنا فى تحقيق مجتمع الرفاهية والخدمات ، فيقدر ما نعمل ونبذل من جهد خلاق وبقدر ما ننطلق فى العمل المنظم وفقا لأسلوب علمى يقوم على التخطيط بقدر ما يتحقق لنا من وفرة وسائل اشباع الحاجات وارتقاء فى مستويات الاستهلاك ومزيد من برامج الخدمات ان العمل الانسانى هو الطريق الوحيد لاقامة مجتمع الانتاج والخدمات .

وإذا كان العامل مغلوبا على أمره فى الماضى ، وكان ضحية استغلال رأس المال وسيطرته واعتبر عبدا للالة وترسا فى جهاز الانتاج وربط بالأرض فى قطاع الزراعة لحد ما واعتبر من أدوات الانتاج ومصدر ثراء للمالك وحرم من نصيبه العادل فى القيمة المضافة ، فان الثورة منذ اليوم الأول وهى تعمل جاهدة على القضاء على كل عوامل السخرة وازالة كل المظاهر التى تتنافى مع الانسانية لصالح الاحتكارات الأجنبية أو الاقطاع أو الرأسمالية المستغلة وتعمل على خلق الجو المناسب لكى يبرز مواهبه الخلاقة .

لقد كانت قوانين يوليو الاشتراكية ثورة فى ميدان العلاقات الانسانية بما قررته من تمثيل العمال والموظفين فى مجالس ادارات الشركات مما حقق للمجتمع العمالى أمنية طالما جاشت فى صدورهم وأعطتهم الفرصة لادارة شئونهم بنفسهم وأصبحوا مسئولين عن ادارة الشركات والمصانع بكفاية . كما زادت قوانين يوليو الاشتراكية من نصيب العمال فى الدخل القومى وما صاحب ذلك أيضا من حد فى نصيب الملكية من الدخل . ان هذه الثورة فى العلاقات الانسانية انما تتجلى حقا فى تخصيص نصيب وافر من الأرباح المخصصة للتوزيع يقدر بـ ٢٥٪ . ان العمال لم يعد لهم رأى استشارى فى شئونهم والتقدم بمقترحات من شأنها رفع الكفاية الفنية ومعالجة مشاكل الأفراد فى كل مستوى من مستويات الادارة وانما أصبحوا مشتركين اشتراكا فعليا فى سياسة المشروع وتنفيذ مقدراته فى الخطة واقتراح توزيع العائد ورسم سياسة التوظف وغيرها من المسائل التى تتعلق بالتنظيم والرقابة على المشروع . ان الادارة بهذا الوضع لم تعد قاصرة على طبقة وانما أصبحت ادارة تقوم على مبدأ جماعية القيادة تمثل قوى الشعب العامل من عمال وموظفين وفنيين وخبرات .. الخ . وفى مجال الزراعة تعمل اشتراكيتنا جاهدة على تحويل الأجراء الى ملاك واشباع رغبتهم وحنينهم وتطلعهم للملكية الأرض .

ليس هذا فحسب بل أن ما نسمح به من تفاوت من الدخول انما مورده الآن تفاوت القدرات على العمل والانتاج ، فكلما زادت الانتاجية العمل كلما زاد دخله . ان نظريتنا فى التوزيع تقوم على كل بقدر انتاجه وعمله وليس بقدر حاجته وفى هذا تكريم آخر للعمل واثارة لحوافز الاجادة والاتقان وزيادة الانتاج .

٦ – اشتراكية ديموقراطية تبرز الارادة الشعبية :

لقد شهد العالم الوانا وصورا مختلفة من الديمقراطية فهناك ، ديمقراطية غربية التى يحكمها رأس المال . لقد ارتبطت الديموقراطية الغربية والتى نمت فى القرن التاسع عشر على يد مجموعة من الكتاب أمثال منتسكيو وروسو ولوك وينتام . ان صح تسميتها بالديمقراطية بالنظام الحزبى الذى اتخذ شكلا طبقيا . فاذا تولى حزب من الأحزاب الحكم حقق مصالح الطبقة التى ينتمى اليها . وقد أدى هذا النظام الى الصراع الطبقى الذى اجتاح المجتمعات

الأوروبية طيلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأدى فى النهاية الى سيطرة طبقة الاقطاع الراسمالية على مقدرات الشعوب رغم تعدد الأحـزاب أو اختلاف برامجها . ان ديمقراطية الاحزاب ليست فى الواقع الا ديكتاتورية الطبقة . وخبرتنا فى هذه الناحية فنية ، فقد أدخل الاستعمار هذا النظام فى بلادنا بدعوة ادخال نظام الحكم الحديث الى بلاد متخلفة . ولكن دراسة الواقع توضح انه هدف من ذلك الى تفتيت قوى الشعب الوطنية الى أحزاب وشيع ، فأعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها ، وكانت دعامة التنظيمات الحزبية الانتهازيين من الاقطاعيـــين والراسماليين ، ومن ثم كانت واجهة ديمقراطية مضللة ومزيفة خدع بها الشعب وفتت قواه ونمى الانقسامات والخلافات الدينية والطائفية ليكون كل ذلـك ركيزته فى السيطرة والتحكم والاستغلال . لقد أدى هذا النظام الى استخدام سلطة الدولة ضد الشعب ولا سيما ان مصلحته تعارضت مع مصلة الطبقـة الحاكمة . (١) وعرفنا الى جانب ديمقراطية الأحزاب ديمقراطية الحزب الواحد فى النظم الشيوعية ولم تخرج هذه الديمقراطية عن أن تكون احتكارا للسياسة من رجال الحزب الشيوعى .

ان أشتراكيتنا أدركت ان المفاهيم المطلقة للحرية السياسية ليست هى الديمقراطية وان المفهوم الحقيقى للديمقراطية لابد وأن يؤكد الديمقراطيـــة السياسية والاجتماعية معا وأن تكون الديمقراطية للشعب الأصيل كله تؤكـد سيادته وتضع السلطة كلها فى يده وتكرسها لتحقيق أهدافه .

ان الديمقراطية فى نظرنا هى أسلوب تحقيق الحـــرية الســـياسية والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية والاثنان مرتبطان لا يمكن الفصم بينهما . « أنهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب » . (٢)

ان الحرية السليمة « من غير حرية لقمة العيش وضمانها » تفقـد كل قيمة لها وتصبح خداعا وتضليلا للشعب . ان الديمقراطية فى مفهومنا تلازم بين الديمقراطية السياسية بما فيها من المثل الانسانية والقيم والحرية والمساواة والاخاء والديمقراطية الاجتماعية بمفهومها الواضح الذى يجعل من سـيطرة الشعب على القوى الاقتصادية فى المجتمع حقيقة واقعة . ان الديمقراطية فى نظرنا لا تتحقق الا اذا توافرت ضمانات ثلاث :

١ ــ أن يتحرر الانسان من كل صورة من صور الاستغلال .
٢ ــ أن يكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من ثروة وطنه .
٣ ــ أن يتحرر عن كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

---

(١) الديمقراطية فى المجتمع الاشتراكى بقلم/انسيد كمال رفعت عضو مجلس الرياسة : من مطبوعات لمؤسسة الثقافية العمالية .
(٢) الميثاق . الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة .

ولما كانت الاشتراكية تعنى بسيطرة الشعب على القوى الانتاجية وحقه فى ادارة المنظمات الاقتصادية واقتسام فائضها كانت الديمقراطية أكثر واقعية فى المجتمعات الاشتراكية من المجتمعات القائمة على الملكية الفرديـــة لأدوات الانتاج ، ومن ثم كان الاندفاع فى طريق الاشتراكية يعنى مزيدا من الحرية . ومن هنا أيضا ندرك أهمية ارتباط اشتراكيتنا بركن الكفاية أى تحقيق زيادة مستمرة وسريعة فى الانتاج. ان الحرية فى المجتمع الاشتراكى ترتبط بمظهرين: الفرد كمستهلك والفرد كمنتج ، فالحرية انما تتحقق للفرد باعتباره مستهلكا اذا ما توافرت السلع والخدمات وكفلت الضرورات واصبحت سهلة ميسرة . كما ان الحرية للانسان باعتباره منتجا انما تتحقق اذا ما كانت فرص العمل مكفولة مفتوحة أمام الجميع . ولا يعنى هذا اطلاقا التماثل فى المجتمع . فالاشتراكيون لا يعارضون الاختلافات التى فرضتها الطبيعة ولكنهم ضد الامتيازات التى يتمتع به البعض بحكم انتمائهم لطبقة او فئة اجتماعية معينة . ان ارتباط اشتراكيتنا بالديمقراطية لا يتضمن التحكم فى صفات الفرد ولكن التحكم فى الفرص المتاحة . ومن ثم يمكن للفرد أن يبرز قيمه وقدراته الخلاقة بعكس النظم الفاشية التى تجعل منه أداة صماء تسير بدون وعى وتقضى فى النهاية على شخصيته ومواهبه وملكاته فى الابداع والتطور .

اننا لا نتصور حدا فاصلا تقف عنده حرية الفرد الا بقدر ما يتطلبه أمـن المجتمع الذى نعيش فيه وسلامته . ان حرية الفرد لا ينبغى اطلاقا أن تتعارض مع مصلحة المجتمع أو مع حرية الآخرين .

ان اشتراكيتنا العربية انما تبرز ارتباطها الوثيق بالارادة الشـــعبية ، فالديمقراطية فى مفهومنا تنبثق عن ارادة الشعب وتتبع منه فى كافة مستوياته وتشكيلاته فى الحكم المركزى والحكم المحلى ، لقد آمن الرئيس جمال عبدالناصر منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالشعب ، آمن بحقه وأمانى مستقبله ، سجل هذا مرارا فى الميثاق وليس أدل على ذلك من وصفه « بالشعب المعلم ، صانع الحضارة » والقائد دائما للعمل الوطنى ، ان الميثاق يضع جميع اجهزة الدولة فى خدمة الشعب ويضمن تمثيل الفلاحين والعمال بما لا يقل عن ٥٠ ٪ فى جميع منظماته باعتبارها الفئات التى قاست من الظلم والحرمان وباعتبارها من القوى صاحبة المصلحة الأصيلة فى الاشتراكية وجعـــل من الاتحاد الاشتراكى الذى يضم جماهير الشعب العامل أكبر ســـلطة كما أن الميثاق يضع القطاعين العام والخاص تحت الرقابة والسيطرة الكاملة للشعب ، ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

ثانيا : خصائص الاشتراكية العربية فى مجال التطبيق :

اذا كانت الاشتراكية العربية قد تميزت فى أسسها وخصائصها النظرية فانها تميزت أيضا فى مجال التطبيق عن الاشتراكيات الأخرى فخلقت بذلك نموذجا عربيا له طابعه الخاص ، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلى (١) :

١ ــ خلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التقدم :

ان فكرة ايجاد قطاع عام انما ترجع الى الفترة التى أعقبت الكساد العالمى الكبير فقد اقترح كينز فى نظريته العامة للتوظف والفائدة والنقـــود فكرة « اشتراكية الاستثمار » واقامة قطاع عام مرن مكمل لجهود القطاع الخـاص حتى تضمن الدولة أن يكون حجم الطلب الفعال كبيرا (٢) . بحيث يتمكن من تلافى البطالة وعدم الاستقرار الذى يصيب الحياة الاقتصادية . ان معنى هذا رسم سياسة استثمارية مكملة والقيام بتخطيط جزئى لا يناسب طبيعـة الدول التى ترغب فى الانطلاق وايجاد منهج علمى صحيح يحقق التقدم والنمو وقد أخذ التطبيق الاشتراكى فى الهند بفكرة القطاع العام ايضا .

ولكن الجديد فى اشتراكيتنا أن القطاع العام ليس قطاعا مكملا لجهـود القطاع الخاص يدور فى فلكه ، ينكمش اذا اتسع القطاع الخاص ويتمدد اذا انكمش . أن القطاع العام فى اشتراكيتنا هو الأساس ويضطلع بالجزء الأكبـر من حجم النشاط الاقتصادى فى مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات والمال . والقطاع الخاص هو الذى يدور فى ذلك القطاع العام ويعمل الاثنان على تحقيق أهداف الخطة وفى ظل الرقابة الشعبية . ان عملية تحقيـــق التقدم لا يمكن تركها للجهود العفوية للقطاع الخاص الذى أثبت عدم قدرته فى الماضى على تحمل هذه المسوئلية . ان الهدف من قيام القطاع العام هو ايجاد جهاز قوى قادر رائد التقدم فى جميع المجالات ويكون مسئولا عن تحمـــل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

والقطاع العام فى جمهوريتنا ليس اقتباسا من غيرنا ولكن جاء نتيجـة التطور الطبيعى للنضال الوطنى لجماهير الشعب . والذى بعزمه وتصميمه القاطع استرد المصالح الاحتكارية الأجنبية بما فرضه من تمصير للامـــوال البريطانية والفرنسية والأجنبية التى سلبت من الشعب فى العهـــود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغامرين الأجانب على اثـر انتصاره فى معركة السويس . ثم عزز هذا الشعب قطاعه العام والذى وجـد فيه أسلوبه لتحقيق الاشتراكية والحرية الاجتماعية حينما صدرت قوانيـن يوليو الاشتراكية المجيدة فى عام ١٩٦١ اذ ضم الى القطاع العام الجزء الأكبر

---

(١) راجع مقالنا عن الميثاق ودور القطاعين العام والخاص ــ المساء ٧ يونيو ١٩٦٢ سلسلة مقالات من وحى الميثاق .

(٢) دكتور جمال سعيد : النظرية العامة لكينز بين الراسمالية والاشتراكية ص ٢١٣ .

من أدوات الانتاج ، وبذلك حقق الشعب أكبر انتصاراته لضمان قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى . ان قيام القطاع العام انما يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته وتصفية الاستغلال تصفية أكيدة محتمة .

ان ميثاقنا الذى بز ما سبق من مواثيق عالمية (١) كتب لها الخلود عبر الانسانية فى الأجيال الغابرة ، انما يعتبر ابتكارا فى هذه الناحيـــة اذ يرى أن سيطرة الشعب على جزء كبير من أدوات الانتاج يعتبر أمرا ضروريا لتوجيه امكانيات البلاد بما يضمن تنفيذ خطة التنمية وتحقيقها للاهداف الاجتماعيـة والاقتصادية المرجوة منها .

واذا كان قيام القطاع العام ركنا أساسيا هاما لتحقيق ركن الكفـــاية فى اشتراكيتنا فان توجيه فائض هذا القطاع طبقا لخطة محددة انما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها وبذلك يتحقق ركن العدالة فى اشتراكيتنا وهـــو الركن الثانى .

ورغم هذا فان الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص ان مجال العمل أمام القطاع الخاص ما زال متسعا وكبيرا ، وله دوره الفعال فى خدمة التنمية وعليه أن يشق طريقه بالجهـــد الخلاق بعيدا عن الاستغلال الطفيلى . انه لمن الخير للقطاع الخاص أن يعمل ضمن اطار الخطة تسانده الدولة وترعاه وتوفر له الامكانيات وتضع تحت تصرفه البيانات والاحصاءات بدلا من أن يعمل فى بحر خضم وأمواج متلاطمة من عدم الثقة فى المستقبل المجهول ، وفقا لموجات من التفاؤل قد تتحقق فتزيـد من أرباحه وقد لا تتحقق فتعصف به ، ولم يعد هناك ما يخشاه القطاع الخاص من القيود الا ما فرضته قوانين يوليو الاشتراكية وما قد تراه الســـلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عجلة التنمية . ان المجال الآن قد أصبح مفتوحا أمام الاستثمار الخاص الذى يخدم الصالح العام ويحقق فى نفس الوقت الربح المشروع لأصحابه دون استغلال . بل ان فى وجود القطاعين العام والخاص جنبا الى جنب نوعا من اذكاء المنافسة المفيدة بين القطاعيـــن ، وأسلوبا من أساليب الرقابة الناجحة .

لقد وضع الميثاق الخطوط والحدود الاجمالية بين القطاعين فجعـــل الصناعات الأساسية الثقيلة والمتوسطة فى اطار الملكية العامة للشعب ضمانا لقوة الاندفاع الثورى فى المجال الصناعى ، بينما أباح قدرا من الملكية فى مجال الصناعة الخفيفة . فتقوم كلها على الملكية الخاصة فى اطار التعاون مع توسيع قاعدتها ووضع حد أقصى لهذه الملكية لا يجاوز مائة فدان ان للأسرة كلها أى للاب والأم وأولادهما القصر وذلك حرصا على أن لا تتجمع ملكيات فى نطـــاق

(١) أنظر كلمة الدكتور جمال سعيد فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . راجع مضـــبطة الجلسة الخامسة ص ٢ الى ٥ .

الحد الأعلى تسمح بنوع من السيطرة الاجتماعية الاقطاعية ، وفى مجال التجارة أصبحت تجارة الاستيراد تحت الاشراف الكامل للشعب وانما سمح للقطاع الخاص بأن يسهم بنصيب فى الصادر يبلغ حوالى الربع ، وذلك منعا لاحتمالات التلاعب وتهريب النقد كما كان يحدث فى الماضى ، وضمانا للسلع الضرورية للتموين والتصنيع . وفى مجال التجارة الداخلية ـ باعتبارها خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول ـ رؤى افساح المجال أمام نشاط القطاع الخاص والتعاونى (٧٥ ٪) ، بينما يتحمل مسئولية الربع الباقى القطاع العام كصمام أمن يحول دون الاحتكارات أو الاستغلال .

أما فى المجال العقارى فقد تركت الملكية بأكملها للقطاع الخاص تنظمه مجموعة من القوانين مثل قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها وتشجيع الاسكان الاقتصادى والشعبى والتعاونى .

اما فى مجال المال فالمصارف يجب ان تكون ملكية عامة فهى أوعية ومجمعات هامة للأموال والمدخرات تنساب منها فى شرايين الاقتصاد القومى فى شكل سلف وائتمان ، فالبنوك أجهزة هامة لتمويل خطة التنمية .

ان البنوك خالقة للائتمان وهى قادرة على أن تحيل الحياة الاقتصادية الى رواج أو كساد وبذلك لا يمكن ترك أمرها للمقامرة أو المضاربة . أما شركات التأمين فهى الأخرى مصدر كبير للمدخرات الوطنية التى ينبغى صيانتها والحفاظ عليها وضمان حسن توجيهها لما يحقق النفع العام .

٢ ـ توسيع قاعدة الملكية الخاصة فى الزراعة :

ان دراسة تاريخ الشعب العربى فى مصر لتوضح أن ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع قامت منذ أقدم العصور . ان الملايين من الفلاحين ومن صغار الملاك الزراعين طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادات الأرض المتحكمين فى مصيرها ، كما قاست الملايين من العمال الزراعيين من ظروف العمل التى كانت أقرب ما تكون الى السخرة فضلا عن هبوط مستوى الأجور هبوطا كبيرا جعله يقرب من حد الجوع والحرمان . لذلك كان القضاء على الاقطاع المستبد بالأرض ومن عليها هو المبدأ الثانى من المبادىء الستة المشهورة التى أسلمها النضال الشعبى الى الطلائع الثورية . لقد كان الشعب فى الريف يعانى من التفاوت الكبير فى توزيع الملكية الزراعية .

لقد كان ٧١ر٨ ٪ من عدد الملاك يملكون ١٣ر١ ٪ من المساحة المزروعة وكان متوسط ملكية الشخص الواحد منهم ٣٩ر٠ من الفدان بينما ٤ر٠ ٪ من عدد الملاك يملكون ٣٤ر٢ ٪ من المساحة المزروعة وكان متوسط ملكية الواحد

منهم ٦ر١٧١ من الفدان لقد كان فى مصر ٦٠ شخصا فقط يملك الواحد منهم ٢ر٤٥٤ فدانا بينما هناك ٢ مليون آخرين يملك الواحد منهم ٣٩ر٠ من الفدان .

وفى اعتقادى انه مهما كان تقديسنا لحق الملكية (١) الفردية « ومهما تكن هناك من مبررات اجتماعية ونفسانية لوجود درجات معقولة من التفاوت فى توزيع الدخول والثروات الى أنه لا يوجد منطق يمكن أن يبرر تلك الحالة المريبة من التفاوت » التى كانت سائدة فى مجتمع ما قبل الثورة والتى كانت السبب الرئيسى الذى يهدد الاستقرار فى المجتمع الزراعى .

لذلك جاء قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ ونصت المادة الأولى منه على وضع حد أقصى للملكية الزراعية قدره مائتى فدان ، هبطت به قوانين يوليو الاشتراكية المجيدة الى مائة فدان . وعلى أن توزع الأراضى الزائدة عن الحد الاقصى الذى حدده القانون على صغار الفلاحين والأجراء . وقد أتى فى مشروع الميثاق الذى أقره الشعب أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للاسرة كلها أى للاب والأم وأولادها القصر حتى لا تتجمع الملكيات فى نطاق الحد الأعلى فتسمح بنوع من الاقطاع ، على أن يتم الوصول الى هذا الحد خلال مرحلة السنوات الثمانية القادمة فتقوم الأسر التى ينطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن تقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

لقد كان الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ هو المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر بزيادة عدد الملاك فضلا عن اهداف زيادة الانتاج .

لقد ادركت الثورة أن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكيات العامة بتأميمها أو تركيزها فى يد الدولة وانما الحل الصحيح يستلزم وجود الملكية الفردية . ومن ثم هدفت اشتراكيتنا فى هذا المجال الى توسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ودعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى . ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأمين الأرض وانما يؤمن – استنادا الى التجربة والواقع والى الدراسة – ان الملكية الفردية للارض فى حدود لا تسمح بالاقطاع فيه الحل العلمى للمشكلة الزراعية . وليس توسيع قاعدة الملكية مجرد استجابة لحنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض وانما الواقع قد أثبت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق . وخبرته المكتسبة من التجربة من عصور بعيدة اذا ما توافرت له الظروف والامكانيات الملائمة . بل ان الهدف من التوسع الأفقى

---

(١) د. جمال سعيد / اقتصاديات مصر . ص ٣٤٦ الناشر مكتبة النهضة عام ١٩٥٠ .

مستقبلا وعمليات استصلاح الأراضى الجديدة هو اتاحة الملكية لجموع أخرى ظلت تنتظر دورها فى تملك الأرض فترة طويلة . وكلما توسعنا فى استصلاح الأرض كلما تمكنا من حل مشكلة فائض العمل الزراعى . ولكن يجب أن يكون واضحا ان هذا لن يكون الحل الكامل لمشاكل عمال الزراعة البالغ عددهم ٣½ مليون عامل فلو أعدنا توزيع الـ ٦ مليون فدان لكان نصيب الواحد فدان ونصف . ولذلك لا بد من التنمية الزراعية أولا وتحويل فائض العمل الى الصناعة ثانيا .

ان الحكمة من توسيع قاعدة الملكية الفردية فى الزراعة وتعزيز هذه الملكية بالتعاون هو أن تعم خيرات اعادة التوزيع وتتحقق الزيادة المرجوة فى الانتاج .

٣ ـ التعاون فى بعض المجالات :

يعتمد التطبيق لاشتراكيتنا العربية فى بعض مجالات النشاط على التعاون وعلى تفهم عميق لرسالته الانسانية « (١)

وتدرك اشتراكيتنا العربية ان التعاون نظام اقتصادى يستهدف رفع مستوى المعيشة بين اعضائه . وان منبع التعاون الأصيل هو حاجة الأفراد الى خدمة مصالحهم الاقتصادية وتحسين أحوالهم الاجتماعية عن طريق الاشتراك الاختيارى المبنى على تبادل المنفعة والمساواة بينهم .

ولما كان المجتمع الريفى بحكم طبيعته فى حاجة الى نظام تعاونى . فالفلاح منفردا لا يستطيع النهوض بانتاجه ، والملاك الجدد وصغار الفلاحين لا يستطيع الواحد منهم منفردا أن يوجه مطالب الزراعة من ائتمان وبذور وأسمدة .. الخ مما قد يدعوه الى الالتجاء الى تاجر القرية أو غيره من الوسطاء أو مالك الأرض أو المرابين ليحصل عليها بأثمان ليس له أن يتدخل فيها ، وقد تكون السلف الزراعية بشروط لا يمكنه أن يناقشها أو حتى تقديم الرجاء لتخفيضها . والمزارع الصغير لا يستطيع فى حيازته أو ملكيته المفتتة أن يؤدى الخدمات الزراعية على الوجه السليم حيث لا يستطيع استخدام الآلات أو استعمال الكيماويات فى مقاومة الآفات أو استخدام الأساليب الزراعية الحديثة أو امكان التسويق بأسعار معقولة لمحصوله بل قد تدفعه الحاجة الى الارتباط مقدما مع الدائن على أسعار قد تقل عن تكلفتها .

ولقد وجدت اشتراكيتنا ان الحل انما هو فى الملكية الزراعية المستندة الى التعاون .

---

(١) راجع مقالنا عن دور التعاون الزراعى فى بناء المجتمع الاشتراكى . سلسلة مقالات « من وحى الميثاق » للدكتور جمال الدين محمد سعيد (جريدة المساء بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٦٢)

ولما كانت تجربتنا فى التعاون قبل الثورة تجربة مريرة فاشلة ، اذ استغل كبار الملاك الحركة التعاونية لصالحهم ، لذا كان استقر فى أذهان المصلحين اتجاه جديد يهدف الى التعاون التى تؤازره الدولة . ان النظـــام الاشتراكى الذى فرضته حتمية تاريخية كحل لمشاكل التخلف يرى أن التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده الى عهد قريب وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد فى جبهة واسعة . ويمـــكن ان ندرك خطورة الدور الذى ألقى على التعاون الزراعى من العبارة التى وردت فى الميثاق والتى تنص على أن الآفاق التعاونية « تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين والوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوســـائل العلمية لزيادة الانتاج ثم هى معه حتى التسويق الذى يمكن الفلاح من الحصول على مكافأة عادلة تعويضا عن عمله وجهده وكده المتواصل ، ان التعاون مطالب بالتوسع فى الخدمة الآلية المثمرة لاستخدام الآلات الزراعية ولا سيما الجرارات والمحاريث وماكينات الرى لها آثار هامة فى رفع الكفاية الانتاجية وخفض التكلفة كما انه مطالب بادخال الزراعة العلمية التى تكفل تطوير عملية الانتاج فى الريف والنهوض به وتحقيق تغيير ثورى فى شكل الحياة .

وفى مجال الصناعة فان فى التعاون الانتاجى الحل الملائم لمشكلات ضـــعف المنتجين الحرفيين والنهوض بمستوى الصناعات البيئية حتى يمكن رفـــع الدخول وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفايته . كذلك يمكن للتعاون الانتاجى فتح مجالات هامة فى ميدان التصنيع الريفى فى اطار الجمعيات التعاونية الزراعية او عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعمالة والاستفادة من اوقات التعطل الموسمى وأوقات الفراغ .

أما التعاون الاستهلاكى فانه أداة مقاومة الاستغلال والاحتكار فى التجارة الداخلية وهو الوسيلة لتوفير السلع فى الريف .

أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح اشتراكيتنا فهو يهذب من النشاط الخاص ويحتفظ بجوهر الملكية الخاصة غير المستغلة ويسعى لتحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الادارة .

٤ ـ اشتراكية الخدمـات :

ان الاشتراكية العربية اشتراكية فى الرخاء والثراء تستهدف رفع مستوى العيش للمواطن وتكفل له مقومات الحياة الأساسية وذلك بنشر الخـــدمات العامة لأفراد الشعب جميعا فى التعليم والثقافة والخدمات الصحية والعـــلاج والدواء والرعاية الاجتماعية والاسكان .. الخ . فاشتراكيتنا تقوم على العدل

الاجتماعى ولن يتسنى ذلك الا بضمان قدر متزايد من هذه الخدمات بوفرة الانفاق العام للمواطنين . وان ذلك يشعر الفرد حقا بأن الدخل القومى شركة بين المواطنين وان لكل مواطن حق ونصيب عادل فى ثروة وطنه . لذلك حرص الميثاق على القضاء على الأوضاع المجافية لروح العدالة التى كانت سائدة نتيجة لتركز الثروة فى أيدى فئة قليلة اذ أن ٥ ٪ من السكان كانوا يملكون ٩٥ ٪ من كافة مصادر الثروة فى البلاد . ولقد سبق أن أوضحنا مدى مجافاة توزيع الملكية الزراعية للعدالة الاجتماعية فى مجتمع ما قبل الثورة . كما ان تحليلنا للبيانات التى نشرت عن توزيع ملكية الاسهم لمن يملكون ما قيمتـــه ١٠ آلاف جنيه فأكثر ، على اثر صدور القوانين الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦١ لتعطى صورة أخرى من صور التوزيع غير العادل .

توزيع ملكية الأسهم لمن يملكون
ما قيمته ١٠ آلاف جنيه فاكثر (١)

الفئات بآلاف الجنيهات	العدد	الاهمية النسبية للعدد ٪	القيمة	الاهمية النسبية للقيمة ٪	متوسط ملكية الفرد
١٠ —	٥٩٠	٥١٫٤٠	٨٫٢٢٦٫١٠٤	١٢٫٧٦	١٢٫٩٤٣
٢٠ —	٢١١	١٨٫٣٨	٥٫١٥١٫٦٥٩	٨٫٠٠	٢٤٫٤١٥
٣٠ —	٩٢	٨٫٠١	٣٫١٦٤٫٢٣٩	٤٫٩١	٣٤٫٣٩٤
٤٠ —	٥١	٤٫٤٤	٢٫٢٤٦٫٥٦٨	٣٫٤٨	٤٤٫٠٥٠
٥٠ —	١٠٣	٨٫٩٧	٧٫١٠٦٫٨٥٧	١١٫٠٢	٦٨٫٩٩٩
١٠٠ —	٥٣	٤٫٦٢	٧٫١٥٢٫١٦٣	١١٫٠٩	١٣٤٫٩٤٦
٢٠٠ —	٢٢	١٫٩٢	٦٫٠٣٣٫٤٦٨	٩٫٣٦	٢٧٤٫٢٤٩
٤٠٠ فأكثر	٢٦	٢٫٢٦	٢٥٫٣٨٥٫٩٨١	٣٩٫٣٨	٩٧٦٫٣٨٤
اجمالى	١١٤٨	١٠٠٫٠٠	٦٤٫٤٦٧٫٠٣٩	١٠٠٫٠٠	٥٦٫١٥٦

ان العدل الاجتماعى يتطلب توفير الخدمات لجميع فئات الشعب العامل ولا سيما لأصحاب الدخول الصغيرة ، وبذلك أيضا يتحقق مجتمع تكافـــؤ الفرص .

(١) قام د. جمال سعيد باجراء هذا التحليل بنفسه وذلك بتفريغ البيانات المنشـــورة وعمل توزيع تكرارى لها .

٥ ـ اشتراكية تتبع أسلوبا علميا فى العمل :

تعتمد الاشتراكية العربيـــة فى تحقيقها للـكفاية والعدل على الأسس العلمية وعلى تطبيق كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج وهى بهذا تبعد كل البعد عن الاشتراكية العاطفية أو الخيالية . ان الطريق الى التقدم يواجهنا بنوع من التحدى يجب مواجهته والتغلب عليه . اننا نريد أن نندفع فى تحقيق مزيد من الانتاج ونرفع مستويات الاستهلاك لشعب طال حرمانه وفى نفس الوقت نضمن استمرار المدخرات التى توجه للتوسع الاستثمارى ، وهو مـا اطلق عليه الميثاق المعادلة الصعبة . ان هذا التحدى انما يمكن مواجهته عـن طريق التخطيط العلمى . ان التخطيط العلمى الذى يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية وعلى دراسات عميقة لتوزيعها بين أفضل الاستخدامات الممكنة وعلى تنسيق دقيق للاستخدامات المتعددة هو الطريق الوحيد لمواجهة كـل التحديات لبلوغ الأهداف التى تحقق الخير لمجموع الشعب . ان التخطيط الاشتراكى الكفء بوصفه عملية خلق علمى منظم يستطيع ان يضمن لنا بطريقة علمية وانسانية استخدام جميع الموارد الوطنية بما يضمن تحقيق الرفاهيـة للشعب كله . وباتباع هذا الاسلوب العلمى يتسنى العمل على تحقيق معـدل سريع من النمو فى الدخل القومى يفوق معدل النمو السكانى . ان معدل النمو اللازم تحقيقه لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات يقدر بـ ٨ ٪ . ولكن لو علمنا ان معدل الزيادة السكانية تبلغ ٢½ ٪ ويصل فى بعض السنوات الى ٣ ٪ (الزيادة السكانية وصلت الى حوالى ٨٠٠ الف نسمة فى هذا العام) وهذا يؤثر فى المعدل الصافى فى التنمية ، واذا علمنا أيضا أن حوالى ٢ ٪ أيضا يستخدم لمقابلة النمو فى الانماط الاستهلاكية وارتقاءها اذ لا يعقل ترك المســـتويات الاستهلاكية على ما هى عليه بعد هذه الفترة الطويلة من الحرمان التى عاناها الشعب فى عهود ما قبل الثورة ادركنا ان الزيادة الصافية ٣½ ٪ ان تحقيق معدل قدره ٨ ٪ يعتبر معدلا طموحا جدا ويصعب تحقيقـــه الا اذا بذلت الجهود المحلية الضخمة فى تجميع المدخرات بالاضافة الى المعونات الخارجية . ان تحقيق هذا المعدل (٨ ٪) يتطلب منا نسبة من الاستثمارات (المدخرات) تقدر بحوالى ٢٤ ٪ من الدخل القومى بافتراض أن معامل رأس المال المستثمر الى الدخل فى المتوسط هو (٣) بمعنى انه لانتاج وحدة من الدخـــل يلزم استثمار ٣ وحدات فى المتوسط وهو رقم متوسط اذ يصل هذا العامل فى بعض الصناعات الى حوالى (٦) ، وفى الزراعة قد يصـــل الى (٨) . ان هـــذا يتطلب مضاعفة الشق الايجابى فى مواجهة مشكلة الضغط السكانى على الموارد بتحقيق معدل نمو سريع ، اذ أن الشق الآخر وهو تنظيم الاسرة قد لا يتكون له آثار ايجابية الا فى الفترة الطويلة وذلك لارتفاع نسبة الخصوبة وطول فترتها وصعوبة تنظيم هذه العلاقة الشخصية والتى تتطلب وعيا وادراكا مرتفعا .

ان اتباع أسلوب التخطيط العلمى يحقق الكثير من المزايا ويجنب البلاد عقبات التقلبات الاقتصادية والأزمات ويقيم اقتصادا متوازنا .

ان استخدام العلم فى اشتراكيتنا لا يقف عند حد تخطيط المـــوارد والاستخدامات ووضع الأهداف ووسائل تحقيقها ، بل ان العمل الثورى كله لابد له ان يكون عملا علميا . فالدول التى ارغمت على التخلف زمنـــا طويلا تستطيع أن تبدأ معتمدة على العلم المتقدم وتضمن لنفسها نقطة بداية تفـــوق المستوى الذى بدأ منه غيرها ومن ثم تستطيع ان تحقق قوة اندفاع أكبر ممن سبقوها ولذلك فان الجامعات ومراكز البحث العلمى مطالبة بتطوير نفســها وتطوير الأوضاع وجعل العلم فى خدمة المجتمع يستكشف الطـــريق لبلوغ أهدافه . ولعل أصدق وصف وتعبير هو ما اتى فى الميثاق من « اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة من الدخول منذ الآن فى عصر الذرة ، وقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء وقد كلفنا هذا التخلف ــ مع ان ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا ــ كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ، لكننا مطالبين الان وعصر الذرة يشرق على الدنيا ان نبدأ الفجر مع الذين بدأوه أن الأسلوب العلمى وحده قادر على صنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى .

هذا باختصار تام تحليل لجوانب النظام الاقتصادى الذى اخترناه اساسا لاعادة صنع الحياة على أرض الوطن ، أوضحنا فيه الخصائص النظـــرية والتطبيقية التى جعلت من الاشتراكية العربية نظاما مستقلا قائما بذاته وتجربة جديدة رائدة تضيف الى التجارب العالمية الناجحة زادا جديدا . لقد صاغ الشعب هذا النظام من ايمانه بنفسه ومن كفاحه فى ماضيه ومن فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد لتحقق أمانيه ، والله يوفقنا لما فيه السداد .

دكتور جمال الدين سعيد

هيكل التجارة الخارجية للسودان
وعلاقته الاقتصادية بالجمهورية العربية المتحدة

بقلم

الدكتور حسين عمر

يهدف هذا البحث الى اجراء دراسة تحليلية احصائية لهيكل التجارة الخارجية للسودان والى ايضاح ماهية العلاقات الاقتصادية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة فى الوقت الراهن على ضوء هذه الدراسة التحليلية، لنستخلص من هذا التحليل الوسائل التى يمكن أن تفضى الى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

ولذلك سنبدأ هذه الدراسة بوصف السمات الرئيسية لتجارة السودان الخارجية ثم تطور ميزانه التجارى خلال العقد السادس ثم هيكل تجارته الخارجية ثم الاتفاقات الثنائية التى عقدها السودان مع بعض دول أوروبا الشرقية ونظام التصدير والاستيراد وحركة التبادل التجارى بين السودان وبين الجمهورية العربية المتحدة ، والاتفاقات الثنائية المعقودة بين البلدين وبعض المحاولات الايجابية لترويج المنتجات العربية فى السودان ، ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين والوسائل التى يمكن بموجبها توسيع نطاق التبادل التجارى بين البلدين .

١ ـ السمات الرئيسية لتجارة السودان الخارجية

كان الذهب والعاج والرقيق فى الأزمنة الغابرة أهم السلع التى يصدرها السودان حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وما ان بدأ تاريخ السودان الحديث ببداية القرن الحالى حتى تغيرت السمات الرئيسية لهيكل تجارته الخارجية ، اذ أخذت الغلات النباتية تحتل مكان الصدارة فى صادرات البلاد ، وكان الصمغ العربى أول الغلات المصدرة ولكن لم تمض بضعة سنين حتى بدأ القطن يحتل المكانة الأولى بين سلع الصادرات .

اما السمة الأولى لتجارة السودان الخارجية فهى أن كثيرا من الغلات النباتية يعتمد على المطر ، وهذا بطبيعة الحال عامل طبيعى دائم التغير ، ولايمكن التحكم فيه مما يفضى الى تأثر حجم التجارة السودانية به ، أما السمة الثانية فهى أن صعوبة المواصلات ورداءتها تحول دون نمو التجارة وتوسعها المطرد بل وتقف حائلا دون التقدم الاقتصادى للسودان ، وأما السمة الثالثة فهى ان السودان يعتمد اقتصاده أساسا على غلة واحدة وهى القطن ، ولذلك فان تجارته الخارجية تتأثر تأثرا بعيد المدى بالتقلبات فى المساحة المنزرعة وبغلة

الفدان وبأسعار القطن فى الأسواق العالمية . غير انه يلاحظ ان فائض او عجز ميزان المدفوعات مرده اساسا الى فائض أو عجز الميزان التجارى اذ أن التبادل التجارى بين السودان وبين العالم الخارجى يعتمد فى جوهره على الصادرات المنظورة ، أما الصادرات غير المنظورة فلا تلعب الا دورا ثانويا محدودا للغاية فى ميزان المدفوعات ، ومن ثم فان اى نقص ملحوظ فى محصول القطن أو فى سعره العالمى يفضى الى عجز هذا الميزان ، ولا تستطيع الصادرات غير المنظورة — وهى أغلب الأحيان فى غير صالح السودان — أن تصحح هذا الاختلال .

وتدل الاحصاءات بوجه عام على توسع مطرد فى حجم التجارة الخارجية للسودان ، فقد زادت قيمة الصادرات من ٢٣ر١ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٠ الى ٦٦ر٨ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٩ اى ان قيمة الصادرات قد زادت فى خلال السنوات العشر الأخيرة بما يعادل ٢٨٩٪ على وجه التقريب . أما قيمة الواردات فقد زادت من ٢٧ر٣ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٠ الى ٥٧ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٩ اى ان الزيادة فى قيمة الواردات تعادل ٢٠٩٪ على وجه التقريب فى خلال نفس الفترة .

٢ — تحليل تطور الميزان التجارى خلال العقد السادس

ويبين الجدول التالى الميزان التجارى للسودان فى السنوات العشر الأخيرة، ويدل على ان الميزان التجارى كان فى صالح السودان فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ وعامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وعامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ وفى غير صالح السودان فى الأعوام من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ وعامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ كما يتضح من الجدول التالى رقم ١ :

جـــدول رقم (١)

ويبين الميزان التجارى للسودان ١٩٥٠ — ١٩٦٠

(بآلاف الجنيهات)

العـام	قيمة الصـادرات (فوب)	قيمـة الواردات (سيف)	الميزان التجارى المنظور فائض(+) عجز (—)
١٩٥٠	٢٣ر١١٣	١٧ر٢٦٧	+٥ر٨٤٦
١٩٥١	٦٢ر٧٧٨	٤١ر٩٦٦	+٢٠ر٨١٢
١٩٥٢	٤٢ر٧٧١	٦ر٦٩٦	—١٨ر٩٢٥
١٩٥٣	٤٤ر٤١٩	٥٠ر٧٧٦	—٦ر٣٥٧
١٩٥٤	٤٠ر٣٩٥	٤٨ر٤٩٠	—٨ر٠٩٥
١٩٥٥	٥٠ر٥٠٩	٤٨ر٨٠٣	+١ر٧٠٦
١٩٥٦	٦٦ر٩٤٢	٤٥ر٢٤٩	+٢١ر٦٩٣
١٩٥٧	٥١ر٤٢٣	٦٧ر٥٥٧	—١٦ر١٣٤
١٩٥٨	٤٢ر٩٧٨	٥٩ر٤٤٠	—١٦ر٤٦٢
١٩٥٩	٦٦ر٧٨٧	٥٧ر٠٤٦	+٩ر٧٤١
١٩٦٠	٦٣ر٣٧٣	٦٢ر٩٩٩	+٠ر٣٧٤

لقد كان الاقتصاد السودانى متأثرا بالأوضاع الاقتصادية العالمية التى كانت سائدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد انعكس ذلك فى صورة زيادة مطردة فى قيمة الصادرات من السلع السودانية تبعا لارتفاع السعر العالمى للقطن وغيره من الفلات الزراعية ، وقد أدى ذلك الى موجة من الرخاء الاقتصادى بالسودان . ولكن الموقف تحول بعد ذلك منذ عام ١٩٥٢ ، اذ أنه بينما انخفضت قيمة الصادرات المنظورة بمقدار عشرين مليونا من الجنيهات عن السنة السابقة ، ارتفعت قيمة الواردات بنفس المقدار على وجه التقريب ، فاظهر هذا التحول فى الموقف الاقتصادى للسودان بالنسبة للقطاع الخارجى عجزا يقدر بحوالى تسعة عشر مليونا من الجنيهات . ويعزى النقص فى قيمة الصادرات الى النقص فى قيمة الصادرات من القطن بوصفه السلعة الرئيسية من سلع التصدير ، أما الزيادة فى قيمة الواردات فيمكن أن نرجعها الى أن واردات عام ١٩٥٢ كانت لا تزال متأثرة بدخل عام ١٩٥١ على اعتبار ان حجم الواردات يتأثر بحجم الدخل القومى من جانب والميل المتوسط للاستيراد من جانب آخر ، وان ثمة فاصلا زمنيا فى التحليل «الديناميكى» الواقعى بين المتغير الاقتصادى المستقل والمتغير الاقتصادى التابع . وقد استمر العجز فى الميزان التجارى حتى نهاية عام ١٩٥٤ ، وان تضاءل بنسبة كبيرة ، مما يدعو الى اعتبار عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ عامى استقرار اقتصادى نسبى على الرغم من أن قيمة الواردات كانت تزال اكبر من قيمة الصادرات ابان تلك الفترة . غير أن عام ١٩٥٥ شهد فترة تحول من الكساد الى الرخاء الاقتصادى ثانية ، اذ أظهر الميزان التجارى المنظور فائضا يبلغ حوالى ١ر٧ مليونا من الجنيهات وكان مرد ظهور هذا الفائض ، كما يتضح من الجدول السابق ، هو أن قيمة الصادرات قد زادت من حوالى ٤٠ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٤ الى حوالى ٥٠ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٥ فى حين أن قيمة الواردات لم تزد الا زيادة طفيفة جدا تقدر بنحو ٣ر٠ مليونا من الجنيهات . وتعزى زيادة الصادرات فى عام ١٩٥٥ عنها فى عام ١٩٥٤ الى الزيادة فى سعر وكمية القطن الساكل والصمغ ، وقد عوض ذلك النقص فى قيمة القطن الأمريكانى والحبوب .

واستمرت فترة الرخاء الاقتصادى عام ١٩٥٦ ، اذ بلغ انتاج وتصدير المحاصيل الرئيسية ذروته ، فبلغ انتاج القطن ما يربو على مليونى قنطار وصادرات الصمغ العربى حوالى ٥٠٠ر٠ طن والفول حوالى ٦٥٠٠٠ طن ، كما زادت معظم صادرات الحبوب الأخرى ، وقد أدى ذلك الى زيادة كبيرة فى قيمة الصادرات فى ذلك العام بنحو ١٦ر٤ مليونا من الجنيهات فى حين أن قيمة الواردات قد نقصت فى عام ١٩٥٦ عنها فى عام ١٩٥٥ بنحو ٣ر٦ مليونا من الجنيهات . وقد أدت هذه الزيادة فى قيمة الصادرات والنقص فى قيمة الواردات الى زيادة فى فائض الميزان التجارى المنظور لعام ١٩٥٦ بحوالى ٢٠ مليونا من الجنيهات ، اذ ارتفع من ١ر٧ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٥ الى

حوالى ٧ر٢١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٦ . ويعد فائض عام ١٩٥٦ اكبر فائض حققه الميزان التجارى المنظور للسودان ، ولا يضارعه الا فائض عام ١٩٥١ على وجه التقريب . وقد ادى فائض عام ١٩٥٦ الى زيادة محسوسة فى الدخل القومى وارتفاع مستوى الأسعار بوجه عام ؛ مما حفز الحكومة على الحد من شيوع موجة التضخم برفع الضريبة على صادرات القطن ورفع الرسوم الجمركية المفروضة على عدد كبير من السلع من ٥٪ الى ١٠٪ من قيمتها .

اما فى عام ١٩٥٧ فقد انخفضت قيمة الصادرات الى حوالى ٤ر٥١ مليونا من الجنيهات بينما بلغت حوالى ٩ر٦٦ مليونا من الجنيهات فى العام السابق ، ويرجع هذا النقص فى قيمة الصادرات الى بطء تصريف محصول القطن لموسم ١٩٥٧/٥٦ . وفضلا عن انخفاض صادرات القطن فى ذلك العام ، فقد انخفضت حصيلة بعض الصادرات الأخرى كالصمغ والجلود وحب البطيخ ، وان عوضت هذا النقص الى حد ما الزيادة فى قيمة صادرات الماشية والضأن والذرة والفول السودانى والسمسم وبذرة القطن اذا ما قورنت بعام ١٩٥٦ . اما عن الواردات فى عام ١٩٥٧ فقد طرات على حجمها وقيمتها زيادة كبيرة ، اذ ارتفعت قيمتها من حوالى ٢ر٤٥ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٦ الى حوالى ٥ر٦٧ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٥٧ ، وتعزى هذه الزيادة الى عاملين رئيسيين : ضخامة الاعتمادات الحكومية لبرنامج التعمير والزيادة المحسوسة فى واردات القطاع الخاص ، فقد ازدادت نسبيا معظم بنود الواردات من معادن وآلات وبترول وزيوت ومنسوجات قطنية وحريرية وسكر وشاى وسيارات واطارات وجوت وارز وسجاير . غير انه يلاحظ ان الارتفاع المحسوس فى قيمة الواردات كان انعكاسا لأسعارها المرتفعة ، فواردات السكر مثلا قد نقصت فى عام ١٩٥٧ بنحو ٢ر٧٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٥٦ ، ومع ذلك فان قيمة هذه الواردات قد ارتفعت بنحو ٦ر٢٤٪ عما كانت عليه فى العام السابق . كذلك فقد كان ارتفاع قيمة بعض الواردات الأخرى فى عام ١٩٥٧ يرجع الى زيادة حجمها ، اذ انه عندما تزداد قيمة الصادرات على قيمة الواردات ، بما يستتبعه ذلك من تحقيق فائض للصادرات ، كما هو الحال بالنسبة للميزان التجارى المنظور للسودان فى عام ١٩٥٦ ، فان هذا الفائض يعد فى واقع الأمر بمثابة استثمار خارجى يفضى الى مضاعفة حجم الدخل القومى مما يفضى بدوره الى الزيادة فى حجم الواردات ، ولا تتضح آثار هذه الزيادة الا فى غضون العام التالى ، اذا لم تتخذ الحكومة الاجراءات الكفيلة بايقاف تيار هذه الواردات .

اما فى عام ١٩٥٨ فيدل الجدول السابق على نقص ملحوظ فى قيمة كل من الصادرات ومن الواردات بنسبة متساوية تقريبا ، اذ انخفضت قيمة الصادرات بنحو ٨ر٤ مليونا من الجنيهات وقيمة الواردات بنحو ٢ر٨ مليونا من الجنيهات عنها فى العام السابق . وقد ادى هذا التعادل فى النقص فى

قيمة كل من الصادرات ومن الواردات الى ظهور عجز فى الميزان التجارى لعام ١٩٥٨ يكاد يقترب فى مقداره من عجز الميزان التجارى لعام ١٩٥٧ ، اذ يبلغ العجز فى عام ١٩٥٨ حوالى ١٦ر٤ مليون جنيه بزيادة تبلغ حوالى ٣ر٠ مليون جنيه . أما الهبوط فى حصيلة صادرات السودان فى عام ١٩٥٨ فيرجع أساسا الى هبوط قيمة المحاصيل الأخرى المصدرة غير القطن المحلوج ، كما يتضح من الجدول التالى رقم ٢ :

جدول رقم ٢

ويبين مدى النقص فى قيمة الصادرات الرئيسية للسودان عام ١٩٥٨ مقارنا بعام ١٩٥٧ (بملايين الجنيهات السودانية)

نوع المحصول	قيمة الصادرات ١٩٥٧	قيمة الصادرات ١٩٥٨	النقص فى قيمة الصادرات
القطن المحلوج	٢٢ر٩	٢٢ر٢	٧ر٠
بذرة القطن	٥ر٢	١ر٣	٩ر٣
سلع أخرى	٢٠ر٨	١٥ر٨	٥ر٠
الجملة	٤٨ر٩	٣٩ر٣	٩ر٦

غير أنه يلاحظ بالنسبة لقيمة صادرات القطن المحلوج فى عام ١٩٥٨ انها بلغت تقريبا نفس المستوى الذى بلغته فى عام ١٩٥٧ مع أن الكمية المصدرة قد زادت بنحو ٣٠٪ مما يكشف عن هبوط ملحوظ فى الأسعار التى تم بها تصريف هذا القطن المحلوج ، ويعكس الصعوبات التى تواجه تسويق القطن فى السودان . وترجع الزيادة فى حجم صادرات القطن المحلوج فى عام ١٩٥٨ الى الزيادة الكبيرة فى مبيعات القطن قبيل نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ بعد انخفاض أسعار القطن الى حد كبير ، اذ بلغت الكميات التى اشتراها المصدرون ولم تكن قد شحنت بعد حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ بالة من القطن . اما المبيعات الفعلية لمنتجى القطن عام ١٩٥٨ فقد بلغت ٢٣١ر٠٠٠ بالة أى ما يعادل نصف مبيعات عام ١٩٥٧ ، وقد ترتب على ذلك ان أصبحت كميات القطن غير المباعة فى نهاية عام ١٩٥٨ أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٥٧ ، هذا رغم ان محصول القطن فى عام ١٩٥٨ قد انخفض الى حد كبير ، كما يتضح من الجدول التالى رقم ٣ :

جدول رقم ٣

ويبين انتاج القطن ومبيعاته وارصدته المتبقية فى عام ١٩٥٨ مقارنا بعام ١٩٥٧

(آلاف البالات)

السنة	المتبقى فى أول العام	الانتاج	المبيعات	المتبقى فى نهاية العام	الشحن خلال العام
١٩٥٧	—	٦٩٩	٤٦٤	٢٣٥	٣١٦
١٩٥٨	٢٣٥	٢٥٩	٢٣١	٢٦٣	٤٢١

ويدل هذا الجدول على حقيقة بالغة الأهمية وهى أن انتاج القطن قد هبط فى عام ١٩٥٨ الى ما يقرب من ٣٧٪ من انتاج عام ١٩٥٧ ، أما مبيعات القطن فى غضون عام ١٩٥٨ فقد هبطت الى ما يقرب من ٥٠٪ من مبيعات القطن فى عام ١٩٥٧ . وقد افضى ذلك الى ان يزيد المتبقى فى نهاية عام ١٩٥٨ بمقدار ٢٨ر٠٠٠ بالة عنه فى نهاية عام ١٩٥٧ ، وكان من المؤكد ان يزيد المتبقى فى نهاية عام ١٩٥٨ زيادة كبيرة عنه فى نهاية عام ١٩٥٧ لو كان حجم الناتج من القطن السودانى واحدا فى كلا العامين . أما زيادة الشحن فى خلال عام ١٩٥٨ عنها فى خلال عام ١٩٥٧ بمقدار ١٠٥ر٠٠٠ بالة رغم النقص الكبير فى مبيعات عام ١٩٥٨ فترجع — كما سبق البيان — الى ان حوالى ٢٠٠ر٠٠٠ بالة من القطن كان قد اشتراها المصدرون قبل نهاية عام ١٩٥٧ وبداية عام ١٩٥٨ على أثر انخفاض أسعار القطن بنسبة كبيرة ، ولكنها لم تكن قد شحنت بعد ، يضاف الى ذلك أن ٢٢١ر٠٠٠ بالة اشتراها المصدرون من انتاج عام ١٩٥٨ وشحنت خلال عام ١٩٥٨ . أما مجموع الشحن خلال العام فقد بلغ ٤٢١ر٠٠ بالة ، مما يدل على زيادة الكمية المصدرة من القطن المحلوج بحوالى ٣٠٪ عن الكمية المصدرة منه فى خلال عام ١٩٥٧ ، وهى تبلغ ٣١٦ر٠٠٠ بالة كما يتضح من الجدول السابق . ومن ثم فقد عوضت الزيادة فى الكمية المصدرة من القطن خلال عام ١٩٥٨ النقص فى أسعاره ، ولم يتأثر الميزان التجارى المنظور بهذا النقص فى أسعار القطن الا بدرجة طفيفة ، اذ لم يتجاوز النقص فى قيمة صادرات هذا المحصول حوالى ٧ر٠ مليون جنيه سودانى . أما كميات القطن التى بقيت لدى المنتجين ولم تم بيعها حتى نهاية عام ١٩٥٨ فتبلغ ٢٦٣ر٠٠٠ بالة ، أما قيمتها وفقا للأسعار التى كانت سائدة وقتذاك فتبلغ حوالى ٨ مليون جنيه سودانى .

أما فيما يتعلق بالسلع الأخرى فقد كان الانتاج من الضآلة بحيث ادى الى النقص فى بعض صادرات هذه السلع ، وبخاصة بذرة القطن ، كما تاثرت بعض

الصادرات الأخرى بانخفاض أسعار المواد الأولية فى أسواق العالم . وفضلا عن ذلك فقد أدت القيود التى فرضتها الجمهورية العربية المتحدة الى المزيد من الصعوبات فى تصريف بعض صادرات السودان التى تعتبر الجمهورية العربية المتحدة سوقها التقليدى كالذرة والماشية والبلح والبقول ولب البطيخ . وبالنسبة لصادرات الذرة بصفة خاصة فيرجع بعض النقص فى حصيلة صادراتها من ٢ر١ مليون جنيه سودانى عام ١٩٥٧ الى ٣ر٠ مليون جنيه سودانى عام ١٩٥٨ ، الى القيود التى فرضتها الحكومة على تصدير الذرة حتى تضمن وجود كميات كافية منه للاستهلاك المحلى .

هذه هى العوامل الرئيسية التى دعت الى نقص حصيلة صادرات المحاصيل السودانية عام ١٩٥٨ ، اما عن النقص الكبير فى كمية وقيمة واردات هذا العام فتعزى الى القيود التى فرضتها الحكومة على الواردات ، وقد أصبحت نافذة اعتبارا من ابريل ١٩٥٨ . ولقد تجلت آثار هذه القيود فى غضون النصف الثانى من العام ، فانخفضت قيمة المنسوجات من ٩ر٩ مليون جنيه سودانى فى عام ١٩٥٧ الى ٦ر٦ مليون جنيه سودانى فى عام ١٩٥٨ ، كما انخفضت قيمة الواردات من البن والدقيق وبعض السلع الأخرى . أما السكر فقد بلغت قيمة ما استورده السودان منه عام ١٩٥٨ حوالى ٣ر٨ مليون جنيه سودانى يقابل ذلك ٨ر٥ مليون جنيه سودانى عام ١٩٥٧ ، هذا على الرغم من ان الكمية المستوردة منه فى هذين العامين كانت متساوية تقريبا . أما البترول – وهو أهم المواد التى لا يحتاج استيرادها الى ترخيص – فقد انخفضت قيمة وارداته بدرجة طفيفة ، من ٣ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٧ الى ١ر٤ مليون جنيه عام ١٩٥٨ . غير انه يلاحظ ان السلع التى تستوردها الحكومة عادة ، كالمنتجات المعدنية ومعدات النقل والماكينات – وهى تمثل حوالى ٤٠٪ من جملة واردات السودان – كانت قيمة وارداتها مرتفعة بوجه عام .

اما الميزان التجارى للسودان عام ١٩٥٩ فقد اظهر تحسنا كبيرا اذ انقلب العجز فى الميزان بما يقرب من ٥ر١٦ مليون جنيه سودانى عام ١٩٥٨ الى فائض بما يقرب من ٧ر٩ مليون جنيه سودانى فى عام ١٩٥٩ . غير ان هذا الفائض تضاءل فى عام ١٩٦٠ فأصبح حوالى ٤ر٠ مليون جنيه نظرا لعودة صادرات القطن الى الهبوط ، اذ بلغت ١ر٣٣ مليون جنيه فى ذاك العام . ويوضح الجدول التالى رقم (٤) موقف السودان التجارى لعام ١٩٦٠ مقارنا بعامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حسب احصاءات مصلحة الجمارك :

جدول رقم ٤

ويبين موقف السـودان التجارى لعام ١٩٦٠ مقارنا بعامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩

(القيمة بالجنيهات السودانية)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
وارادت حكومة السـودان (سيف) ...	١٩ر٣٤٠ر٨٧٣	١٢ر٥٦١ر٠٤٥	١٢ر٤٧٥ر٠٠٠
واردات غير حكومية (سيف)	٤٠ر٠٩٩ر٣٥٧	٤٤ر٤٨٤ر٩١٩	٤٩ر٥٢٤ر٠٠٠
جملة الواردات	**٥٩ر٤٤٠ر٢٣٠**	**٥٧ر٠٤٥ر٩٦٤**	٦٢ر٩٩٩ر٠٠٠
صادرات محلية (قـوب)	٢٩ر٣٣٨ر٧٦٨	٦٢ر٤٨٩ر١٤٤	٦٠ر٦٥٧ر٠٠٠
صادرات حكومية معادة (قوب)	١ر٣٨٦ر٤٢٣	٢٢٩ر٨٥٠	٣٠٤ر٠٠٠
صادرات غير حـكومية معادة (قوب)	٢ر٢٥٣ر٢٥١	٣ر٠٦٨ر١٦٤	٢ر٤١٢ر٠٠٠
جملة الصـادرات	**٤٢ر٩٧٨ر٤٤٢**	٦٦ر٧٨٧ر١٥٨	٦٣ر٣٧٣ر٠٠٠
الميزان التجارى المنظور	**– ١٦ر٤٦١ر٧٨٨**	**+ ٩ر٧٤١ر١٩٤**	+ ٣٧٤ر٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق ان التحسن فى الميزان التجارى المنظوريرجع أساسا الى التحسن فى الصادرات ، وعلى الأخص صادرات القطن المحلوج . اذ انتهجت الحكومة سياسة جديدة لبيع القطن تقوم على اسعار اساسية غير معلنة وموضوعة على أسس واقعية لتجعل من قطن السودان منافسا للاقطان الأخرى ، ونتيجة لهذه السياسة الجديدة التى انتهجتها الحكومة لفتح أسواق جديدة للقطن السودانى ، فقد تم بيع كل محصول عام ١٩٥٨/١٩٥٩ وقدره ٦٥٤ر٠٠٠ بالة فضلا عن المتبقى من عامى ١٩٥٦/١٩٥٧ و١٩٥٧/١٩٥٨ وقدره ٢٦٣ر٠٠٠ بالة قبل نهاية أغسطس عام ١٩٥٩ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٥

ويبين انتاج ومبيعات وارصدة القطن وشحناته فى عام ١٩٥٩
المقـارنة بعام ١٩٥٨ (آلاف البالات)

السنة	المتبقى فى أول العام	الانتاج	المبيعـات	المتبقى فى نهاية العام	الشحنات خلال العام
١٩٥٨	٢٣٥	٢٥٩	٢٣١	٢٦٣	٤٢١
١٩٥٩	٢٦٣	٦٥٤	٩١٧	–	٩٤٧

أما متوسط أسعار القطن فى جميع مراحل البيع فقد كان اقل من عام ١٩٥٨ ، والواقع ان الأسعار قد انخفضت كثيرا عند تطبيق السياسة الجديدة فى يناير عام ١٩٥٩ ، ثم ارتفعت ثانية حتى كادت تصل الى المستوى الذى بلغته فى آخر عام ١٩٥٨ . ويوضح الجدول التالى قيمة شحنات القطن المحلوج فى عام ١٩٥٩ بالمقارنة بالعامين السابقين :

جدول رقم ٦

ويبين قيمة شحنات القطن المحلوج وبذرة القطن وصادرات أخرى فى عام ١٩٥٩ بالمقارنة بعامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ (ملايين الجنيهات السودانية)

	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
القطن المحلوج	٢٢ر٩	٢٢ر٢	٤٠ر٢
بذرة القطن	٥ر٢	١ر٣	٤ر٣
صادرات أخرى	٢٠ر٨	١٥ر٨	١٩ر٠
الجملة	**٤٨ر٩**	**٣٩ر٣**	**٦٣ر٥**

أما التحسن فى صادرات البذرة والسلع الاخرى ، فيرجع الى اسباب متنوعة ، فقد ادت زيادة انتاج القطن الى زيادة انتاج البذرة ومبيعاتها ، أما زيادة صادرات الذرة فترجع الى زيادة انتاجها فضلا عن ازالة القيود الحكومية التى حدت من تصديرها فى غضون العام السابق . اما السمسم فقد ارتفعت الكمية المصدرة منه رغم أن انتاجه ظل فى مستوى عام ١٩٥٨ ، غير أن زيادة انتاجه فى البلاد الأخرى قد أدى الى تدهور أسعاره . ويلاحظ أن البند الوحيد من بنود الصادرات الذى أظهر انخفاضا واضحا هو صادرات الأبقار نظرا لصعوبة تصديرها فى سوقها التقليدى بالجمهورية العربية المتحدة خلال معظم العام .

اما عن الواردات فقد اظهر الميزان التجارى المنظور لعام ١٩٥٩ نقصا فى قيمتها عن عام ١٩٥٨ بنحو ٢ر٤ مليون من الجنيهات ، اذ انخفضت قيمة الواردات من حوالى ٥٩ر٤ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٨ الى حوالى ٥٧ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٩ ، اذ كانت الواردات من السلع الاستهلاكية حتى أوائل يوليو ١٩٥٩ خاضعة لقيود مشددة فضلا عن خفض المشتريات الحكومية من الخارج ، فاقتصرت الواردات خلال الشهور الستة الأولى من ذلك العام على السلع الضرورية مع مراعاة الافادة من المعونة الامريكية والقرض البريطانى والاستيراد وفقا لاتفاقات المقايضة مع الجمهورية العربية المتحدة ودول غرب

اوروبا . اما فى شهر يوليو ١٩٥٩ فقد وضعت مجموعة كبيرة من السلع فى « قائمة الرخص المفتوحة » واتخذ نظام خاص لتسجيلها حتى لا يحدث افراط فى تخزينها ، وقد ادى هذا النظام المستحدث للاستيراد الى زيادة ضخمة فى الواردات فى الشهور الأخيرة من العام ، وكان اهم بنودها المنسوجات والعربات ومعدات النقل والشاى .

راينا اذن ، على ضوء ما تقدم ، التطورات التى مر بها ميزان السودان التجارى فى خلال العقد السادس بالنسبة لدول العالم فى مجموعها ، وادركنا العوامل المختلفة التى دعت الى ظهور العجز فى بعض السنوات وظهور الفائض فى سنوات اخرى . ومع ذلك فقد تتضح حقيقة الموقف التجارى للسودان لو اننا تعمقنا فى تحليل الميزان التجارى للسودان فى عام ١٩٥٩ مع بعض الدول المختارة بالمقارنة بعام ١٩٥٨ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ٧

ويبين ميزان السودان التجارى مع دول مختارة فى عام ١٩٥٩ مقارنا بعام ١٩٥٨

(ملايين الجنيهات السودانية)

الدولة	١٩٥٨			١٩٥٩		
	صادرات	واردات	ميزان تجارى (+) أو –	صادرات	واردات	ميزان تجارى (+) أو –
المملكة المتحدة ...	٩ر١١	١ر١٩	–٢ر٧	٤ر١٧	٢ر١٤	+٣ر٢
الهند	٩ر٤	٦ر٦	–٧ر١	٢ر٧	٨ر٨	–٦ر١
الجمهورية العربية المتحدة	٢ر٣	٥ر٣	–٣ر٠	٠ر٢	٥ر٤	–٥ر٢
المانيا الغربية ...	٠ر٤	٣ر٤	+٦ر٠	١ر٦	٣ر٦	+٥ر٢
فرنسا	٦ر٢	١ر٥	+١ر١	٣ر٤	٢ر٣	+٠ر٢
ايطاليا	٥ر٢	١ر٤	+١ر١	١ر٦	٢ر٠	+١ر٤
أثيوبيا	٧ر٠	٦ر٠	+١ر٠	٥ر٠	١ر٤	–٩ر٠
بلجيكا	٩ر٠	٢ر١	–٢ر١	١ر٦	١ر٢	+٤ر٠
الولايات المتحدة ...	٣ر١	٦ر١	–٣ر٠	٦ر١	١ر٠	+٦ر٠
هولندا	١ر١	٢ر٠	–٩ر٠	٧ر٢	٩ر٠	+٨ر١

ويبدو واضحا من هذا الجدول ان ثمة اربع مجموعات من الدول المختارة : الأولى كان ميزان السودان التجارى معها موجبا فى عام ١٩٥٨ وظل كذلك فى عام ١٩٥٩ وتشمل هذه المجموعة كل من المانيا الغربية وايطاليا ، غير أن فائض الميزان بالنسبة لكل منها فى عام ١٩٥٩ يزيد عن نظيره فى عام ١٩٥٨ ، اما الثانية فقد كان ميزان السودان التجارى معها سالبا فى عام ١٩٥٨ ولكنه انقلب موجبا فى عام١٩٥٩ ، وتشمل المملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة وهولندة، أما الثالثة فقد كان ميزان السودان التجارى معها موجبا فى عام ١٩٥٨ ثم

أصبح سالبا فى عام ١٩٥٩ كأثيوبيا أو كان سالبا فى العام الأول ثم ظل كذلك فى العام التالى كالهند والجمهورية العربية المتحدة .

أما الميزان التجارى للسودان فى العشرة شهور الأولى لعام ١٩٦٠ فيظهر فائضا بمبلغ ٣ر٩٥٨ر٠٠٠ جنيه سودانى يقابله ١٧ر٥٠٢ر٠٠٠ جنيه سودانى فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٥٩ كما يتضح من الجدول التالى رقم ٨ :

جـــدول رقـــم ٨

يبين موقف السودان التجارى لعام ١٩٦٠ (العشرة شهور الاولى)

مقارنا بعام ١٩٥٩ (العشرة شهور الاولى)

	١٩٥٩	١٩٦٠	التغير فى القيمة
واردات حكومة السودان « سيف »...	١٠ر١٦٧ر٠٠٠	١٠ر٩٩٧ر٠٠٠	+٨٣٠ر٠٠٠
واردات غير حكومية « سيف »	٣٠ر٣٩٦ر٠٠٠	٣٩ر٠٨٥ر٠٠٠	+٨ر٦٨٩ر٠٠٠
جملة الواردات	٤٠ر٥٦٣ر٠٠٠	٥٠ر٠٨٢ر٠٠٠	+٩ر٥١٩ر٠٠٠
صادرات محلية « فوب »	٥٥ر٦٨٤ر٠٠٠	٥١ر٥٩٨ر٠٠٠	–٤ر٠٨٦ر٠٠٠
صادرات حكومية معادة « فوب »	١٧١ر٠٠٠	٢٩٥ر٠٠٠	+١٢٤ر٠٠٠
صادرات غير حكومية معادة « فوب »	٢ر٢١٠ر٠٠٠	٢ر١٤٧ر٠٠٠	–٦٣ر٠٠٠
جملة الصادرات	٥٨ر٠٦٥ر٠٠٠	٥٤ر٠٤٠ر٠٠٠	–٤ر٠٢٥ر٠٠٠
الميزان التجارى المنظور	١٧ر٥٠٢ر٠٠٠	٣ر٩٥٨ر٠٠٠	

ويدل الجدول السابق على أن الموقف التجارى للسودان حتى نهاية أكتوبر عام ١٩٦٠ قد تدهور بدرجة ملحوظة ، فقد زادت قيمة الواردات بما يقرب من ٩ر٥٢ مليونا من الجنيهات فى حين ان قيمة الصادرات قد نقصت بحوالى ٤ر٠٢ مليونا من الجنيهات فى العشرة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٥٩ . وقد ادت زيادة الواردات ونقص الصادرات خلال الفترة على النحو المتقدم الى النقص فى فائض الميزان التجارى المنظور من حوالى ١٧ر٥ مليونا من الجنيهات عن الفترة من أول يناير الى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٩ ، الى حوالى ٣ر٩٦ مليونا من الجنيهات عن الفترة المناظرة لها من عام ١٩٦٠ . ولا يوجد من البيانات الاحصائية ما يدل على تحسن موقف السودان التجارى فى خلال الشهرين المتبقيين من عام ١٩٦٠ تحسنا ملحوظا .

٣ ــ هيكل التجارة الخارجية للسودان

يدل تحليل تجارة السودان الخارجية على انها تتجه أساسا نحو أسواق دول أوروبا الغربيــة ، سواء بالنسبة للصادرات والواردات ، غير أنه يلاحظ بوجه عام أن المملكة المتحدة تحتل المركز الأول والهند تحتل المركز الثــانى فى تجارة السودان الخارجية فى الأعوام ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ ، ويوضح الجدول التالى الدول العشر الاولى المصدرة الى السودان وقيمة صادراتها فى عــام ١٩٥٩ مقارنا بعامى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ :

جــدول رقــم ٩

يبين أهم الدول المصدرة الى السودان وقيمة صادراتها ، عام ١٩٥٧ الى ١٩٥٩

(القيمة بملايين الجنيهات)

الدول المصدرة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
المملكة المتحدة	١٧ر٩	١٩ر١	١٤ر٢
الهنــد	٨ر٢	٦ر٦	٨ر٨
الجمهورية العربية المتحدة	٥ر١	٣ر٥	٤ر٥
المانيا الغربية	٤ر٩	٣ر٤	٣ر٦
فرنســا	١ر١	١ر٥	٢ر٣
ايطاليا	٢ر٦	١ر٤	٢ر٠
اثيوبيا	٥ر٠	٠ر٦	١ر٤
تشيكوسلوفاكيا	١ر٢	١ر٢	١ر٢
بلجيــكا	١ر١	١ر٢	١ر٢
الولايات المتحدة الامريكية	٢ر٣	١ر٦	١ر٠

ويتضح من الجدول السابق ان الدول الاربعة المصــدرة الاولى ــ وهى المملكة المتحدة والهند والجمهورية العربية المتحدة والمانيا الغربية ــ قد بلغت قيمة صادراتها الى السودان حوالى ٣٦ر١ مليون جنيه ، ٣٢ر٦ مليون جنيه ، ٣١ر١ مليون جنيه اى بنسبة ٥٣ر٥٪ ، ٥٤ر٨٪ ، ٥٤ر٥٪ من القيمة الكلية للواردات فى الأعوام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالى . اما لو أخذنا دول أوربا الغربية على حدة من قائمة الدول المصدرة الرئيسية فى الجدول السابق ــ وهى المملكة المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا ــ فاننا نجد أن قيمة صادراتها الى السودان قد بلغت حوالى ٢٧ر٦ مليون جنيه ، ٢٧ر٥ مليون جنيه ، ٢٣ر٢ مليون جنيه اى بنسبة ٤٠ر٩٪ ، ٤٦ر٣٪ ، ٤٠ر٧٪ من القيمة الكلية للواردات فى الأعوام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالى . وتكشف هذه الارقام عن ان دول أوربا الغربية لا تزال تستأثر فيما بينها بأكبر نســبة من واردات السودان ، وان انخفض نصيبها فى عام ١٩٥٩ عن العامين السابقين

بنسبة طفيفة . كما يلاحظ فى الجدول السابق أن الهند ، وهى تحتل المركز الثانى فى خلال هذه الأعوام الثلاثة قد زادت قيمة صادراتها الى السودان فى عام ١٩٥٩ عن قيمتها فى كل من العامين السابقين ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، وان كانت الزيادة طفيفة بالنسبة لعام ١٩٥٧ وكبيرة بالنسبة لعام ١٩٥٨ . أما الجمهورية العربية المتحدة ، وهى تحتل المركز الثالث خلال نفس الفترة ، فقد نقصت قيمة صادراتها الى السودان فى عام ١٩٥٩ عن قيمتها فى عام ١٩٥٧ . غير ان وضع كل من الهند ومن الجمهورية العربية فى قائمة المصدرين الرئيسيين يبدو أكثر وضوحا ، لو تعرفنا فى الجدول التالى على نسبة قيمة صادرات كل من هاتين الدولتين الى القيمة الكلية لواردات السودان مقارنا بنسبة قيمة صادرات كل من المملكة المتحدة ومن المانيا الفربية فى الأعوام الثلاثة الاخيرة

جدول رقم ١٠

(القيمة بملايين الجنيهات)

السنة	القيمة الكلية للصادرات الى السودان	المملكة المتحدة		الهند		الجمهورية العربية		المانيا الفربية	
		قيمة الصادر	نسبة مئوية	قيمة الصادر	نسبة مئوية	قيمة الصادر	نسبة مئوية	قيمة الصادر	نسبة مئوية
			٪		٪		٪		٪
١٩٥٧	٦٧ر٥	١٧ر٩	٢٦ر٥	٨ر٢	١٢ر٢	١ر٥	٧ر٦	٤ر٩	٧ر٣
١٩٥٨	٥٩ر٤	١٩ر١	٣٢ر٣	٦ر٦	١١ر١	٣ر٥	٥ر٩	٣ر٤	٥ر٧
١٩٥٩	٥٧ر٠	١٤ر٢	٢٤ر٩	٨ر٨	١٥ر٥	٤ر٥	٧ر٩	٣ر٦	٦ر٤

ويتضح من الجدول السابق ان نسبة قيمة صادرات المملكة المتحدة الى القيمة الكلية للصادرات الى السودان قد زادت فى عام ١٩٥٨ عنها فى عام ١٩٥٧ ، ولكنها انخفضت فى عام ١٩٥٩ عنها فى عام ١٩٥٨ . أما الهند فقد احتفظت قيمة صادراتها بنفس النسبة الى القيمة الكلية للصادرات الى السودان فى الأعوام الثلاثة وان زادت نسبيا بدرجة طفيفة عام ١٩٥٩ على وجه التقريب . أما ألمانيا الفربية فان نسبة قيمة صادراتها قد تناقصت فى خلال هذه الفترة . وأما الجمهورية العربية فقد نقصت نسبة صادراتها فى عام ١٩٥٨ عنها فى عام ١٩٥٧ ، ولكنها زادت فى عام ١٩٥٩ عنها فى عام ١٩٥٨ وان لم تصل الى مستوى عام ١٩٥٧ .

أما فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٦٠ فقد تغير وضع السودان التجارى بالنسبة للدول المصدرة اليها الى حد ما ، كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقـــم ١١

ويبين أهم الدول المصدرة الى السودان فى الشهور العشرة الاولى من عام ١٩٦٠

مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٥٩ وقيمة صادراتها اليها

(القيمة بملايين الجنيهات)

الدولة المصدرة	١٩٥٩ (يناير الى اكتوبر)		١٩٦٠ (يناير الى اكتوبر)	
	قيمة الصادرات	النسبة الى جملة الصادرات الى السودان	قيمة الصادرات	النسبة الى جملة الصادرات الى السودان
		٪		٪
المملكة المتحدة	١١ر٣	١٩ر٨	١٤ر٥	٢٣ر٠
الهنـد	٤ر٧	٨ر٣	٦ر١	٩ر٧
المانيا الغربية	٢ر١	٣ر٧	٤ر٢	٦ر٧
الجمهورية العربية المتحدة ...	٢ر١	٣ر٧	٣ر٩	٦ر٢
ايطاليا	١ر٣	٢ر٣	٢ر٧	٤ر٣
روسـيا	٠ر٣	٠ر٥	١ر٥	٢ر٤
الولايات المتحدة	٠ر٧	١ر٢	١ر٤	٢ر٢
فرنسـا	١ر٨	٣ر٢	١ر٤	٢ر٢
تشيكوسلوفاكيا	١ر٠	١ر٧	٠ر٩	١ر٤
أوغنـدة	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٧	١ر١
المجموع الكلى	٢٥ر٦	٤٤ر٩	٣٧ر٣	٥٩ر٢

ويتضح من الجدول السابق ان كلا من المملكة المتحدة والهند احتفظتـــا بمركزيهما الأول والثانى فى قائمة الدول المصدرة الى السودان ، أما الجمهورية العربية المتحدة فقد ارتدت الى المركز الرابع بعد ان كانت فى المركز الثالث الذى احتلته المانيا الغربية بدلا منها فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٦٠ . أمـــا فرنسا فقـــد قلت أهميتهـــا كثيرا كدولة مصدرة الى السودان ، وأما بلجيكا واثيوبيا فقد تضاءلت أهميتهما الى حد بعيد ، ولم تعد كل منهما فى عداد أهم الدول المصدرة ، فى حين ان أهمية كل من روسيا والولايات المتحدة قد زادت فى عام ١٩٦٠ بالمقارنة بعام ١٩٥٩ .

هذا عن الصادرات ، اما عن الواردات فالجدول التالى يوضح أهم الدول المستوردة من السودان وقيمة السلع التى استوردتها فى الأعوام الثلاثة ، ١٩٥٧ الى ١٩٥٩ .

جـــدول رقـــم ١٢

ويبين أهم الدول المستوردة من السودان وقيمة وارداتها منه ، ١٩٥٧ الى ١٩٥٩

(القيمة بملايين الجنيهات)

الدول المستوردة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
المملكة المتحدة	١١ر٨	١١ر٩	١٧ر٤
الهنـــد	٥ر٥	٤ر٩	٧ر٢
المانيا الغربية	٢ر٥	٤ر١	٦ر١
ايطاليا	٤ر٦	٢ر٣	٦ر١
فرنســا	٣ر٧	٢ر٦	٤ر٣
هولندة	١ر٤	١ر١	٢ر٧
الجمهورية العربية المتحدة	٨ر٢	٣ر٣	٢ر٥
اليـــابان	٠ر٨	١ر٣	٢ر٠
الولايات المتحدة	١ر٣	١ر٣	١ر٧
المملكة العربية المتحدة	١ر٤	١ر٤	١ر٦

ويتضح من الجدول السابق أن الدول الاربعة المســتوردة الاولى – وهى المملكة المتحدة والهند والمانيا الغربية وايطاليا – قد استوردت من السودان ما قيمته ٢٤ر٤ مليون جنيه ، ٢٣ر٢ مليون جنيه ، ٣٦ر٨ مليون جنيـــه اى بنسبة ٤٧ر٤٪ ، ٥٣ر٩٪ ، ٥٥ر١٪ من القيمة الكلية من الواردات من السودان فى الأعوام ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩ ، على التوالى . أما لو أخذنا دول أوربا الغربية على حدة من قائمة الدول المستوردة الرئيسية فى الجدول السابق – وهى المملكة المتحدة والمانيا الغربية وايطاليا وفرنسا وهولندة – فاننا نجد أن قيمة وارداتها من السودان قد بلغت حوالى ٢٤ مليون جنيه ، ٢٢ مليون جنيه ، ٣٦ر٦ مليون جنيه ، اى بنسبة ٤٦ر٦٪ ، ٥١ر٢٪ ، ٥٤ر٨٪ من القيمة الـكلية للواردات من السودان فى الاعوام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ على التوالى . غير انه يلاحظ بصفة خاصة أن الجمهورية العربية المتحدة تحتل المركز السابع فى قائمة أهم الدول المستوردة عام ١٩٥٩ فى حين انها تحتل المركز الثالث فى قائمة الدول المصدرة الى السودان فى ذلك العام .

أما فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٦٠ ، فقد تغيرت مراكز البعض من اهم الدول المستوردة من السودان ، فضلا عن أن اليابان لم تعد فى مصاف أهم الدول المستوردة وقد احتلت فنزويلا مركزها الثامن من بين هذه الـدول فى خلال تلك الفترة ، كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقـــم ١٣

ويبين أهم الدول المستوردة من السودان وقيمة وارداتها منها فى عام ١٩٦٠

مقارنة بعام ١٩٥٩ (القيمة بملايين الجنيهات)

الدول المستوردة	١٩٥٩ (يناير الى اكتوبر)		١٩٦٠ (يناير الى اكتوبر)	
	قيمة الواردات	النسبة الى جملة قيمة الواردات من السودان	قيمة الواردات	النسبة الى جملة قيمة الواردات من السودان
		٪		٪
المملكة المتحدة	١٥ر٤	٢٣ر١	١٤ر٢	٢٢ر٤
الهنـــد	٩ر٥	٨ر٨	٦ر٠	٩ر٤
ايطاليـــا	٥ر٤	٨ر١	٣ر٦	٥ر٧
المانيا الغربية	٥ر٤	٨ر١	٣ر٣	٥ر٢
فرنســـا	٣ر٦	٥ر٤	٢ر٥	٣ر٩
الجمهورية العربية المتحدة ...	١ر٦	٢ر٤	٢ر٤	٣ر٨
الولايات المتحدة	١ر٥	٢ر٣	١ر٦	٢ر٥
فنزويلا	١ر٠	٢ر٠	١ر٤	٢ر٢
هولانـــدا	٢ر٤	٣ر٦	١ر٣	٢ر١
المملكة العـربية السعودية ...	١ر٤	٢ر٢	١ر٢	٢ر٠
المجموع الكلى	٤٢ر٧	٦٤ر٢	٣٧ر٥	٥٩ر٢

وبمقارنة وضع أهم الدول المستوردة من السودان بالنسبة للعشرة شهور الأولى من كل من عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ نجد ان المملكة المتحدة لا تزال الدولة المستوردة الاولى والهند الدولة المستوردة الثانية ، اما ايطاليا والمانيا الغربية فقد تبادلتا مركزيهما ، وأما فرنسا والمملكة العربية الســـعودية فلا تزال كل منهما تحتل المركز الخامس والعاشر فى قائمة الدول المستوردة من السودان ، وأما الولايات المتحدة فقد تقدمت من المركز الثامن الى السابق ، والجمهورية العربية المتحدة من المركز السابع الى السادس ، أما هولندا فقـد ارتدت من المركز السادس الى التاسع فى قائمة الدول المستوردة من السودان .

ولكى يبدو الموقف التجارى للسودان مع العالم الخارجى اكثر وضوحا ، يجدر بنا ان نجمع بين أهم الدول المصدرة والمستوردة لنتعرف من ذلك عـلى حجم التجارة الخارجية للسودان مع كل دولة منها ونسبته الى الحجم الكلى لها ، أى جملة قيمة صادرات وواردات السودان فى العشرة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ ، كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقـــم ١٤

جدول يبين حجم التجارة الخارجية للسودان مع أهم الدول المصدرة اليها والمستوردة منها فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٦٠ (القيمة بملايين الجنيهات)

الدولة (مصدرة ومستوردة)	قيمة صادرات الدولة	قيمة واردات الدولة	حجم تجارتها الخارجية مع السودان	النسبة الى الحجم الكلى للتجارة الخارجية للسودان
				٪
المملكة المتحدة	١٤ر٥	١٤ر٢	٢٨ر٧	٢٧ر٥
الهنـــد	٦ر١	٦ر٠	١٢ر١	١١ر٦
المانيا الغربية	٤ر٢	٣ر٣	٧ر٥	٧ر٢
ايطاليـــا	٢ر٧	٣ر٦	٦ر٣	٦ر١
الجمهورية العربية المتحدة ...	٣ر٩	٢ر٤	٦ر٣	٦ر١
فرنســـا	١ر٤	٢ر٥	٣ر٩	٣ر٧
الولايات المتحدة	١ر٤	١ر٦	٣ر٠	٢ر٩
	٣٤ر٢	٣٣ر٦	٦٧ر٨	٦٥ر١
دول أخرى	١٥ر٩	٢٠ر٤	٣٦ر٣	٣٤ر٩
المجموع الكلى	٥٠ر١	٥٤ر٠	١٠٤ر١	١٠٠ر٠

ويتضح من الجدول السابق أن التجارة الخارجية للسودان مع المملكة المتحدة والهند والمانيا الغربية وايطاليا والجمهورية العربية المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة مجتمعة تكون حوالى ثلثى جملة تجارة السودان الخارجية ، كما يتضح أن من بين هذه الدول المصدرة والمستوردة أربع دول تنتمى الى غرب أوربا ، ودولة واحدة فى آسيا ودولة واحدة فى افريقيا ودولة واحدة فى نصف العالم الغربى . ويلاحظ بصفة خاصة فى الجدول السابق أن دول غرب أوربا الأربع تستأثر بما يقرب من ٤٤ر٥ ٪ من تجارة السودان الخارجية .

أما عن صادرات السودان فهى منتجات زراعية حيوانية ، غير أن القطن وبذرة القطن يمثلان أكبر نسبة فى صادرات السودان اذ يبلغان ٦٢٪ من جملة الصادرات فى غضون العشرة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ ، ويلى ذلك الصمغ العربى اذ يمثل ٨ر٧ ٪ من جملة الصادرات فى نفس الفترة ، كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم ١٥

ويبين اهم السلع المصدرة من السودان فى العشرة شهور الاولى من عام ١٩٦٠ بالمقارنة بعام ١٩٥٩ (القيمة بآلاف الجنيهات السودانية)

السلعة المصدرة	الوحدة	١٩٥٩ (يناير الى اكتوبر)		١٩٦٠ (يناير الى اكتوبر)	
		الكمية	القيمة (آلاف الجنيهات)	الكمية	القيمة (آلاف الجنيهات)
قطن ساكل	طن	١٤٠٠٠٥	٣٢٠١٠	٨٦٣٤٩	٢٧٥٥٤
قطن امريكانى	طن	١٧٦٣٤	٣٠١٨	٤٣٣٦	٨٥٨
بذرة القطن	طن	١٥١٧٠٠	٤٠٨٨	٨٨٢٣٧	٢٦٤٢
صمغ عربى	طن	٣٩٣٥٢	٤٧٧٥	٤٥٤٥٥	٦١٢٨
فول سودانى	طن	٥٥٥١٨	٣٠٣٠	٥٩٦٦٠	٣٩١٧
سمسم	طن	٣٦٦٩٢	٢٢٦٤	٥٥٨١٩	٣٣٨١
ذرة	طن	٦٩٢٩٦	١٥٨٨	١٣٥٠١٢	٢٢٣٦
جلود	طن	٤٣٠٧	٨٦٢	٣٨٩١	٨٥٠
حب البطيخ	طن	٣٥٣٠	١١٠	٢٦٨٧	٧١
أبقار	رأس	٥٩٦٠	١٢٤	٣٢٧٤٩	٧٨٥
أغنام	رأس	١١٢٣٥٩	٧٥٩	٦٠٤٩٩	٤٠١
المجموع			٥٢٦٢٨		٤٨٨٢٣

أما عن واردات السودان فهى من السلع المصنوعة وتختلف وارداته عن صادراته فى أنها أكثر تنوعا وتشمل مصادرها كثيرا من بلاد العالم ، غير أن ثمة عشر سلع رئيسية مستوردة هى العربات ومعدات النقل والمنسوجات بأنواعها والآلات والمعادن الأساسية ومنتجات البترول والسكر والمواد الكيماوية والعقاقير والشاى والدقيق والبن والجوت . وتعتبر الحكومة العميل الأول فى تجارة الواردات ، سواء فى ذلك السلع الاستهلاكية أو الانتاجية ، وقد بلغت فى الآونة الأخيرة حوالى ٤٠٪ من قيمة الواردات . والجدول التالى يبين أهم السلع المستوردة فى العشرة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ :

جدول رقم ١٦

ويبين أهم السلع المستوردة الى السودان فى العشرة شهور الأولى من عام ١٩٦٠ بالمقارنة بعام ١٩٥٩ (القيمة بآلاف الجنيهات السودانية)

السلعة المستوردة	الوحدة	١٩٥٩ (يناير الى اكتوبر)		١٩٦٠ (يناير الى أكتوبر)	
		الكمية	القيمة (آلاف الجنيهات)	الكمية	القيمة (آلاف الجنيهات)
عربات ومعدات النقل	–	–	٥٥٢٠	–	٧٢١٠
أقمشة قطنية	طن	٩٠٦٧	٣٦٥٠	١٢٢٤٨	٦٤٥٦
آلات	–	–	٢٨٦٨	–	٥٤١٠
معادن	–	–	٣٨٠٦	–	٤٤٥٠
منتجات البترول ...	طن	٣٢٦٥٦٧	٣٦٣٩	٣٧٤٣٥١	٤١٠٩
سكر	طن	٨٦١٣٨	٢٧٧٧	٨٣٥٢٣	٢٨٤٢
مواد كيماوية وعقاقير	–	–	١٢٨٣	–	١٧٩٠
منسوجات من مواد صناعية	طن	٩٨٢	٨٣٨	١٨٧٥	١٥٥١
شاى	طن	٦٤٧٣	٢٣٧٢	٣٨٠٥	١٥٠١
دقيق	طن	٦٤١٨٢	١٥٦٢	٥٧١١١	١٣٦٢
جوت	طن	٣٠٧٤	٢٥٦	٩٩٢٣	٨٨٣
بن	طن	٧٤٤٢	٢١٠٢	٥٢٧٦	٨٠٥
المجموع			٣٠٦٧٣		٣٨٣٦٩

ويتضح من الجدول السابق أن مجموع قيمة واردات هذه السلع الرئيسية الى السودان ويبلغ حوالى ٣٨ر٤ مليونا من الجنيهات ، يمثل حوالى ٧٦ر٦٪ من مجموع قيمة واردات جميع السلع وقدره ٥٠ر١ مليونا من الجنيهات ، فى خلال هذه الفترة من عام ١٩٦٠ .

وقد كانت المنسوجات تحتل المركز الأول بين واردات السودان ، الا أنها أصبحت تحتل المركز الثانى فى قائمة السلع المستوردة بعد العربات ومعدات النقل ، نظرا للتوسع المطرد فى برامج الانشاء والتعمير فى عهد حكومة الثورة ، ويلاحظ ذلك من أن العربات ومعدات النقل والآلات والمعادن الأساسية – وهى جميعها تعد من السلع الانتاجية – تبلغ قيمة وارداتها فى غضون هذه الفترة حوالى ١٧ر١ مليونا من الجنيهات السودانية أى مايعادل حوالى ٣٤ر١٪ من مجموع قيمة الواردات .

وجدير بالذكر أن السودان لا يزال يعتمد اعتمادا كليا على الواردات من المنسوجات القطنية أو المنتجة من المواد المصنوعة فى سد احتياجاته المحلية من

هذه السلعة الاستهلاكية الرئيسية ، وسيظل كذلك الى فترة طويلة من الوقت . غير أنه يلاحظ أن أهم أنواع المنسوجات التى يستوردها السودان هى الأنواع الشعبية ، أى الأقمشة القطنية السمراء التى يستهلكها السواد الاعظم من السودانيين ، وقد كانت اليابان هى الدولة المصدرة الأولى لهذه الأقمشة الشعبية حتى عام ١٩٤٢ ، غير أن الهند قد حلت محلها منذ هذا التاريخ ، وأصبحت تحتل المركز الأول فى تصدير هذا النوع الرخيص من المنسوجات القطنية الى السودان زهاء الحقبتين الأخيرتين ؛ أما الجمهورية العربية المتحدة فانها تلى الهند فى الأهمية ، غير أن نصيب الجمهورية العربية من واردات السودان من هذه السلعة الرئيسية لايتجاوز ٢٥٪ من جملة وارداتها . أما المملكة المتحدة واليابان فتأتيان بعد الهند والجمهورية العربية المتحدة فى الأهمية بالنسبة لاستيراد الأقمشة القطنية . أما أقمشة الحرير الصناعى فمصادرها الرئيسية هى اليابان وفرنسا والمانيا الغربية والجمهورية العربية المتحدة ، وأما الأقمشة الصوفية فتستوردها السودان عادة من المملكة المتحدة وايطاليا ، والتيلية من المملكة المتحدة وايرلندة .

وفيما يلى جدول تفصيلى بقيمة واردات السودان من الأقمشة المنسوجة مع نصيب كل دولة من الدول المصدرة اليها فى الأعوام الثلاثة ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و١٩٥٨ ، مرتبة حسب أهميتها فى عمليات التصدير بالقياس الى سنة ١٩٥٨ .

جدول رقم ١٧

يبين قيمة واردات السودان من الاقشة المنسوجة ١٩٥٦ – ١٩٥٨ (القيمة بالجنيهات السودانية)

الدولة المصدرة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
الهند	٢ر٩٦١ر٠٩٥	٤ر٠١٥ر٧٩٠	٢ر٤٧١ر٨٧٥
اليابان	٦٠٣ر٠٥٤	٢ر٥٤٢ر٧٦٨	١ر٦٨٦ر٥٣٤
الجمهورية العربية المتحدة	٣ر٢٠٠ر٨٤٢	٢ر٠٤٩ر٥٠٩	١ر٢٣١ر١٥٠
الصين	٩١ر٤٧٨	٢٣١ر٠٥٥	٤٦٦ر٦٩٧
المملكة المتحدة	٤٥٩ر٤٤٨	٨١٠ر٩٠٨	٤٠١ر٨٠٠
سويسرا	٤٢ر٤٩٠	٣١١ر٧١٩	٣٠٣ر٤٩٧
روسيا	١٣٧ر٢٨١	٩١ر٥٨٩	١٠٢ر٩٨٦
تشيكوسلوفاكيا	٧٥ر٣٣٧	٨٩ر٥٣٧	٦٤ر٣٩٧
المانيا الغربية	٣٥ر٢١٤	١١١ر٦٧٥	٤٨ر٠٩٢
ايطاليا	٢٩ر٤٦٨	٨٤ر٦٠٤	٢٧ر٨٣٤
دول أخرى	٥٣٦ر٥٢٤	٢٨٤ر٩١٥	٧٩ر٦٦٠
الجملة	٨ر١٧٢ر٢٣١	١٠ر٦٢٤ر٠٦٩	٦ر٨٨٤ر٥٢٢

ويلاحظ فى الجدول السابق بصفة خاصة أن نصيب الجمهورية العربية المتحدة من قيمة الأقمشة المنسوجة الى السودان قد تناقص تدريجيا ، فقد بلغ حوالى ٣ر٢ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٦ ثم هبط الى حوالى ٢ر٠٥ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٧ ثم هبط مرة أخرى الى حوالى ١ر٢ مليونا من الجنيهات عام ١٩٥٨ . وهذه الاحصاءات قاطعة الدلالة على حدة منافسة المنسوجات الهندية واليابانية للمنسوجات العربية فى سوق السودان مع أنه السوق التقليدى لتصريف منتجات الجمهورية العربية المتحدة لاعتبارات شتى سنتوافر على دراستها فى ختام هذا البحث .

لننتقل بعد ذلك الى دراسة احصائية لقيم الانواع المختلفة من الأقمشة المنسوجة المستوردة الى السودان فى عام ١٩٥٨ مقارنا بعامى ١٩٥٦ و ١٩٥٧ كما هو مبين فى الجدول التالى .

ويلاحظ من هذا الجدول أن واردات الأقمشة من المواد الصناعية قد انخفضت الى حوالى الثلث عام ١٩٥٨ عنها فى عام ١٩٥٦ ، أما واردات الأقمشة الصوفية فقد زادت بنسبة ضئيلة عام ١٩٥٨ عنها فى عام ١٩٥٦ ، أما واردات الأقمشة القطنية فقد زادت أيضا بنسبة ضئيلة فى عام ١٩٥٨ عنها فى عام ١٩٥٦ . ومن المتوقع زيادة الواردات من هذه السلعة نتيجة للنمو المطرد فى عدد السكان واعتماد السودان فى سد احتياجاته الاستهلاكية منها على الواردات من الخارج بل من المتوقع أن تتجاوز قيمة واردات هذه السلعة القيمة التى سجلتها فى احصائيات عام ١٩٥٧ ، لو تحقق التحسن المطرد فى الميزان التجارى المنظور للسودان .

٤ – الاتفاقات الثنائية بين جمهورية السودان وبين دول أوروبا الشرقية

ولقد تعرض الموقف الاقتصادى للسودان الى هزة عنيفة فى النصف الثانى من عام ١٩٥٨ اذ ساء تسويق القطن ، وتراكمت كميات كبيرة منه فى المخازن حتى سبتمبر ١٩٥٨ فى انتظار تصديرها الى الخارج . اذ كان سوق القطن السودانى راكدا ، وقل الطلب بصفة خاصة على القطن الطويل التيلة – وهو المحصول الرئيسى – نتيجة لمنافسة المواد الصناعية فى صناعة المنسوجات .

وانعكس هذا الوضع السيء على الميزان التجارى المنظور للسودان ، وبدأت الأرصدة من العملات الأجنبية فى التناقص ، فكان لا مناص من اتخاذ التدابير لتنشيط الطلب على القطن السودانى ، فقبلت الحكومة مبدأ مقايضة القطن بالسلع الأخرى كوسيلة يمكن أن تفضى الى زيادة الطلب العالمى على هذه السلعة التى تلعب دورا حيويا فى تدعيم اقتصاديات السودان . وقد أخذت الحكومة بعين الاعتبار أن معظم عمليات التبادل التجارى بين السودان والعالم الخارجى تستند الى الاسترلينى ، ومن ثم فقد أحجمت بعض الدول ، وعلى الأخص دول

جدول رقم ١٨

ويبين قيم الانواع المختلفة من الاقمشة المنسوجة المستوردة الى السودان ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ (القيمة بالجنيهات السودانية)

النوع	الوحدة	الكمية (بالطن أو الكيلو) ١٩٥٦	٩٥٧	١٩٥٨
(١) أقمشة من المواد الصناعية				
أقمشة من الحرير الصناعى	طن	٢ر٠٤٨	٣ر٠٦٠	٨٤٦
أقمشة من القطن والحرير الصناعى	طن	٥٦٧	٣٨٨	١٨٢
أقمشة نايلون	طن	–	١٤	٧
منسوجات من الحرير الصناعى ...	كيلو	٤٣٠	١ر٨١٢	٣ر٣٢١
أنواع أخرى من الحرير الصناعى	كيلو	٣ر٩٦٣	٤ر٢٣٦	٣ر٩٦٣
(ب) أقمشة صوفية :				
أقمشة صوفية	كيلو	٢٧ر٢٢٦	٩٧ر٤٠٥	١٩ر٥٢٣
أقمشة صوفية غير معينة	كيلو	٧ر٠٠٣	١٢ر١٣٧	٤ر٢١٩
بطانيات صوفية	عدد	١٣ر٩٥٣	٢١ر٦٥٩	٦٣ر٤٥٥
أقمشة صوفية أخرى	كيلو	–	٩٤٣	٩٧٤
(جـ) أقمشة قطنية :				
أقمشة قطنية سمراء	طن	٨ر٦٢٨	١١ر١٢٠	٨ر٦٠٦
أقمشة قطنية بيضاء	طن	١ر٨٥٩	٢ر٤٦٩	١ر٩٨٤
أقمشة قطنية مصبوغة	طن	٨٤٤	١ر١٥٨	١ر٣٢٩
أقمشة قطنية مطبوعة	طن	٤٧٤	٣٢٦	٣٤٠
أقمشة قطنية مصبوغة بالفتلة ...	طن	٤١٤	٦٣٧	٢٩٣
أقمشة قطنية أخرى	طن	٩٣	٣٧٧	٢٤٦
(د) :				
صوف (خيش)	طن	١ر٠٣٧	١ر٧٣٠	٦٠٤
(هـ) أنواع مختلفة من القطن والصوف والحرير	طن	–	–	–
الجملة		–	–	–

(تابع) جدول رقم ١٨

وبين قيم الأنواع المختلفة من الأقمشة المنسوجة المستوردة من السودان ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ (القيمة بالجنيهات السودانية)

النوع	القيمة (بالجنيهات السودانية)		
	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
(١) أقمشة من المواد الصناعية			
أقمشة من الحرير الصناعى	١ر٧٨٨ر٤٣١	٢ر١٨٦ر٩٠٧	٥٥٥ر٠٤٤
أقمشة من القطن والحرير الصناعى	٥١١ر١٨٩	٤٥٤ر٦٠٩	٢١٣ر٨٢٥
أقمشة نايلون	–	٥٣ر٨١٤	٢٧ر١٨٧
منسوجات من الحرير الصناعى ...	١ر٦١٩	٥ر٣٣٨	٧ر٢٣٨
أنواع أخرى من الحرير الصناعى	٣ر٥٢٩	٥ر٦٠١	٥ر٠٩١
	٢ر٣٠٤ر٧٦٨	٢ر٧٠٥ر٧٢٩	٨٠٨ر٨٨٥
(ب) أقمشة صوفية :			
أقمشة صوفية	٦٨ر٥٥٣	٢٦١ر٣٥٣	٤٤ر٤٣٣
أقمشة صوفية غير معينة	١٢ر٤٢٦	١٩ر٩١٢	١٢ر٧٢٩
بطانيات صوفية	٢٢ر٠٠٢	٣٦ر٠٧٣	٧٠ر٨٤٢
أقمشة صوفية أخرى	–	١ر١٠٢	١ر٠٤٨
	١٠٢ر٩٨١	٣١٩ر٤٤٠	١٢٩ر٠٥٢
(ج) أقمشة قطنية :			
أقمشة قطنية سمراء	٢ر٨٩٨ر٣٦٥	٣ر٤٤٠ر٠٠٥	٢ر٥٣٧ر١٧٩
أقمشة قطنية بيضاء	١ر٢٢٤ر١٣٢	١ر٨٤٧ر٦٤٢	١ر٣٩٩ر٥٢٣
أقمشة قطنية مصبوغة	٧٩٧ر٠٠٨	١ر٠١٦ر٩٦٦	١ر٢١٧ر٨٠١
أقمشة قطنية مطبوعة	٣١١ر١٨٤	٢٢٢ر٩٦٤	٢٦٤ر٢٥٢
أقمشة قطنية مصبوغة بالفتلة ...	٢٥٠ر٤١٠	٤٠٠ر٦٥٦	١٧٤ر٢٢٠
أقمشة قطنية أخرى	١٢١ر٣٤٠	٣٧٩ر٣٤٩	٢٤٧ر٨٥٣
	٥ر٦٠٢ر٤٣٩	٧ر٣٠٧ر٥٨٢	٥ر٨٤٠ر٨٢٥
(د) :			
صوف (خيش)	١١٢ر٣٤١	٢٠٥ر٣٧٩	٦٤ر٢٩٨
(هـ) أنواع مختلفة من القطن والصوف والحرير	٤٩ر٧٠٢	٨٥ر٩٣٩	٤١ر٤٦٢
الجملة	٨ر١٧٢ر٢٣١	١٠ر٦٢٤ر٠٦٩	٦ر٨٨٤ر٥٢٢

الكتلة الشرقية ، عن شراء القطن السودانى نظرا لعدم توافر الأرصدة الكافية من هذه العملة الشرائية . كما أن الدول الأخرى المنتجة للقطن ، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، قد لجأت الى عمليات المقايضة على القطن ، واحرزت نجاحا كبيرا فى انتهاجها هذه التدابير الفعالة فى تسويق القطن .

ولذلك فقد وضعت حكومة السودان بعض الاشتراطات الرئيسية فى قبول مبدأ الاتفاقيات الثنائية ، نلخصها فيما يلى :

أولا : أن تستهدف الاتفاقيات الثنائية بيع الكميات المتراكمة من القطن السودانى بمعنى أن تكون العمليات التى تتضمنها أى اتفاقية ثنائية عمليات مقايضة القطن بالواردات من السلع .

ثانيا : أن يكون استيراد السلع الى السودان بموجب هذه الاتفاقيات الثنائية فى نطاق التقديرات التى تعدها وزارة التجارة والصناعة والتموين تفاديا لضياع عملات أجنبية صعبة دون مبرر .

ثالثا : أن تكون السلع المستوردة من الدول الأخرى التى لا تدخل فى اتفاقيات ثنائية مع السودان .

رابعا : أن تسمح الحكومة بموجب هذه الاتفاقيات باعادة تصدير القطن السودانى من الدول المتعاقدة معها فى اتفاقيات المقايضة الى دول أخرى .

(أ) اتفاقيات الدفع :

وقد ابرمت حكومة السودان اتفاقيات دفع مع كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا ويوغوسلافيا فى خلال عام ١٩٥٨ ، وقد ظلت هذه الاتفاقيات سارية المفعول خلال عام ١٩٥٩ . ويحلل الجدول التالى المعاملات التى تمت خلال حسابات هذه الاتفاقيات :

جدول رقم ١٩

ويبين حساب اتفاقيات الدفع بين السودان وبعض دول أوربا الشرقية عام ١٩٥٩
(القيمة بآلاف الجنيهات السودانية

الدولة	الرصيد فى ١٢/٣١/ ١٩٥٨	متحصلات		مدفوعات		الرصيد ١٢/٣١/ ١٩٥٩	التسهيلات الائتمانية فى ١٢/٣١/ ١٩٥٩
		صادرات السودان	أخرى	واردات السودان	أخرى		
تشيكوسلوفاكيا	+ ١٩٨	١٦٢	٤١	٣٧٥	—	+ ٢٦	٢٠٠
ألمانية الشرقية	+ ١٠٦	٤٣٢	١٤	٧٠٩	—	— ١٥٧	٢٠٠
المجر	+ ١٦٧	٢٢٢	٥	٤٣٢	—	— ٣٨	٢٠٠
بولندا	+ ١٦٤	٢٢	٥	٤٩	—	+ ١٤٢	٢٠٠
يوغوسلافيا ...	+ ١٢٦	٦٩	٦	٣٢١	٥٠	— ١٧٠	١٥٠
الجملة	**+ ٧٦١**	**٩٠٧**	**٧١**	**١٨٨٦**	**٥٠**	**— ١٩٧**	**٩٥٠**

وقد حدث هبوط ملحوظ فى حركة المعاملات التى سويت عن طريق هذه الحسابات فى عام ١٩٥٩ وخاصة فى صادرات السودان · وقد كان الهبوط أكثر وضوحا فى المعاملات مع تشيكوسلوفاكيا وبولندا اذ أنه فى عام ١٩٥٩ تمت تسوية بعض المعاملات التجارية مع الدول المعنية عن طريق حسابات اتفاقيات الدفع ، وقد تم كثير من العمليات الناتجة عن اتفاقيات المقايضة المبرمة فى أواخر ١٩٥٨ وأوائل ١٩٥٩ عن طريق حسابات المقايضة · وفى خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩ لم تمنح أى تراخيص استيراد من الدول التى أبرمت اتفاقيات دفع مع السودان فيما عدا تلك التى تمت عن طريق اتفاقيات المقايضة ·

ونتيجة لهذه التطورات بلغ الرصيد المتبقى فى حسابات اتفاقيات الدفع فى نهاية عام ١٩٥٩ مبلغ ١٩٧٠٠٠ جنيه لصالح دول اتفاقيات الدفع بينما كان الرصيد لصالح السودان بمبلغ ٧٦١٠٠٠ جنيه فى بداية العام · وقد ظلت نسبة القطن فى صادرات السودان وفقا لاتفاقيات الدفع ضئيلة ، اذ لم تجاوز ثلث قيمتها · وبينما نجد أن المجر استغلت حساب اتفاقية الدفع أساسا لشراء القطن ، ركزت الدول الأخرى ، ولا سيما ألمانيا الشرقية ، اهتمامها على الفول السودانى ·

(ب) اتفاقيات المقايضة :

وقبيل نهاية عام ١٩٥٨ عقدت اتفاقيات مقايضة مع كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا ، وبدأ العمل بها فعلا حوالى منتصف عام ١٩٥٩ . ويبين الجدول التالى العمليات التجارية عن طريق الحسابات الخاصة التى أنشئت خصيصا لهذه الاتفاقيات .

جدول رقم ٢٠

ويبين اتفاقيات المقايضة بين السودان وبعض دول أوربا الشرقية والمبالغ المقدرة لها وارصدتها فى نهاية عام ١٩٥٩ (القيمة بآلاف الجنيهات السودانية)

الدولة	دائن	مدين	الرصيد فى ١٢/٣١/ ١٩٥٩	المبالغ المقدرة للاتفاقيات
	واردات	صادرات القطن		
بلغاريا	٤٢	٣٧	ـ ٥	١٢٠
تشيكوسلوفاكيا	٩٥٠	٨١٥	ـ ١٣٥	١٢٢٠
المجر	٤٣٨	٢٩٣	ـ ١٤٥	٧٥٠
بولندا	٥٣٠	٥٠٨	ـ ٢٢	٦٤٠
رومانيا	٣٥٤	٨٧		٦٥٠
يوغوسلافيا	١٧٠	١٢٠	ـ ٢٦٧	٤٢٠
الجملة	٢٤٨٤	١٨٦٠	ـ ٥٧٤	٣٨٠٠

ويتضح من الجدول أن واردات السودان كانت أقل من القيمة المتفق عليها فى صفقات المقايضة ، ولذلك فمن الممكن القول بأن تخفيف قيودالاستيراد فى السودان فى منتصف عام ١٩٥٩ كان له أثر عكسى على مقدرة الدول المعنية للبيع للسودان ، فقد أصبح لهذه الدول أرصدة دائنة فى حسابات المقايضة فى الوقت الذى كان السودان قد باع فيه كل محصول القطن ، وقد بلغ الرصيد المتبقى لصالح تلك الدول فى حسابات المقايضة فى نهاية عام ١٩٥٩ مبلغ ٥٧٤٠٠٠ جنيه .

وفضلا عن ذلك فقد أبرمت اتفاقية ذات طابع تقايضى مع ايطاليا فى حدود ٥ر٠ مليون جنيه سودانى ، وقد سويت هذه العملية بالاسترلينى بالطرق المصرفية العادية . وتنص اتفاقية التجارة المبرمة مع الاتحاد السوفييتى على أن تصدر حكومة السودان رخصا لاستيراد سلع روسية بمبلغ ٥ر٢ مليون جنيه سودانى ، وتكون التسوية بالاسترلينى ، غير أن حكومة الاتحاد السوفييتى التزمت بأن تشترى من السودان قطنا تعادل قيمته هذا المبلغ . وفى خلال العام بلغت قيمة الواردات من السلع المنصوص عليها فى الاتفاقية مليونا من الجنيهات السودانية تقريبا ، بينما كانت قيمة الصادرات من القطن لروسيا حوالى ١ر٥ مليونا من الجنيهات .

٥ – نظام التصدير والاستيراد

بعد أن تحرر السودان من الاستعمار واستقل فى أول يناير ١٩٥٦ ، أخذ يسير بوجه عام على مبدأ حرية التجارة وانشاء علاقات تجارية مع كل من دول الغرب ودول الشرق فى سعيه المتواصل لفتح الأسواق وتصريف منتجاته فى العالم الخارجى على أوسع نطاق ، وان كان تعامله التجارى مع دول أوربا الغربية أوسع فى نطاقه بكثير من تعامله مع دول أوروبا الشرقية .

وفيما يتعلق بالتصدير فليست هناك قيود عليه الا بالنسبة لبعض السلع ، ومن بينها الأسمنت والفحم والبن والأبقار والأخشاب والفواكه الطازجة ، حيث يقتضى الأمر استخراج ترخيص رسمى من وزارة التجارة والصناعة بتصديرها . وفضلا عن ذلك فان الحكومة لا تسمح باعادة تصدير السلع المستوردة الا بعد الحصول على رخصة صادرة من وزارة التجارة والصناعة والتموين وذلك فيما عدا بعض السلع التى تقوم الحكومة السودانية بشرائها وبعض سلع معينة أخرى . اما فيما يتعلق بالاستيراد فالسودان بلد زراعى يعتمد أساسا على محصول تصديرى واحد وهو القطن كما قدمنا ، ومن ثم فان حصيلة الصادرات التى تتكون فى معظمها من حصيلة بيع القطن تستخدم فى سد احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية المستوردة ، اذ أن السودان يخطو خطواته الأولى نحو التصنيع .

وتقوم بعمليات الاستيراد والتصدير فى الوقت الراهن ثلاث فئات من المصدرين : الأجانب والشركات الأجنبية والوكالات التجارية والتجار الهنود • اما الشركات الأجنبية ، ومعظمها بريطانية كشركة راى ايفنز وميشيل كوتس ، فهى تتسم بطابعين : الأول أنها جاءت فى ذيل الاستعمار البريطانى للسودان الذى وطد دعائمها وعمل على حماية مصالحها الخاصة بكل الوسائل ، والثانى أن هذه الشركات تأسست برؤوس أموال ضخمة ، مما كان له أثره العميق فى استئثارها بأكبر نصيب من عمليات الاستيراد والتصدير . وتقوم هذه الشركات بتصدير القطن الى المملكة المتحدة باعتبارها أكبر عميل للسودان فى هذه الناحية كما يتضح من التحليل السابق لهيكل التجارة الخارجية ، كما أنها تتجه فى عمليات الاستيراد الى المملكة المتحدة وأسواق بعض دول أوربا الغربية ، اذ تستورد هذه الشركات من المملكة المتحدة الأصناف الممتازة من الأقمشة القطنية ، ومنها التريكولين والبوبلين والتوتال والحرارير والمنسوجات الصوفية والسيارات والاطارات والخردوات ، كما تستورد بعض المنسوجات القطنية والحريرية من فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية والحديد من بلجيكا • فلا غرو اذا كانت صادرات ووالدات السودان تتجه أساسا الى أسواق دول أوربا الغربية كما أوضحنا فيما سبق تفصيلا • ويؤكد هذا الاتجاه أن الوكالات التجارية الأجنبية ، وهى الفئة الثانية من المصدرين والمستوردين الأجانب ، تقوم باستيراد معظم السلع التى تتعامل فيها ، كالأقمشة القطنية والحريرية وبعض المنتجات الأخرى ، من بعض الدول الغربية كسويسرا وهولندا •

اما الأقمشة القطنية السمراء والبيضاء ، كالدموروالدبلان والفوال والولاية ، فيقوم التجار الهنود باستيرادها من الهند • وتنافس هذه المنتجات الهندية السلع الغربية المناظرة منافسة خطيرة ، اذ أن أسعار الجملة للأقمشة القطنية الهندية تسليم ميناء بورسودان وأسعار التجزئة بالمراكز التجارية بالسودان ، كالخرطوم وأم درمان وغيرهما ، أدنى فى مستواها من الأقمشة القطنية العربية، وان كانت الأولى أقل فى جودتها ومتانة صنعها من الثانية . ومن الحقائق والمشاهدة أن عامل السعر يلعب دورا رئيسيا فى السودان بالنسبة لمثل هذه المنتجات ، لأن السواد الأعظم من الشعب السودانى الذى يعتمد اعتمادا كليا على المنسوجات القطنية المستوردة فى سد احتياجاته الاستهلاكية بفضل المنسوجات الرخيصة على الغالية الثمن بغض النظر عن جودة ومتانة الصنع ، نظرا لضآلة القوى الشرائية لدى المستهلكين نتيجة لضآلة الدخول. ولايغرب عن البال أن الرواج الكبير للسلع الهندية بالسودان واستئثار الهند بنسبة كبيرة من الواردات لايرجع الى رخص أثمان المنسوجات الهندية الشعبية بالمقارنة بأثمان المنسوجات العربية المناظرة فحسب ، بل أن الحكومة الهندية تساعد كثيرا بنظامها المصرفى فى تسهيل عمليات التصدير للسودان الى حد بعيد ، اذ أن أية شركة هندية منتجة للاقمشة تستطيع أن تصدر منتجاتها للتجار الهنود بائتمان يتراوح

بين ثلاثة شهور وتسعة شهور ، وقد يتجاوز الائتمان حدود هـذه الفترة فى بعض الأحيان • اذ حالما تعقد الشركة الهندية صفقة التصدير بينها وبين التاجر الهندى بالسودان ، وتجرى عملية الشحن ، فانها تسلم مستندات الشـحن من فواتير وبوالص وكمبيالات خارجية الى البنك الهندى الذى يدفع لها بمجرد استلامه لهذه المستندات قيمة السلع المصدرة بالكامل • أما التاجر الهنـدى المستورد فانه يدفع ثمن السلعة ، مضافا اليها فائدة زهيدة عن هذا الائتمان ، لوكيل البنك الهندى بالسودان ـ وليكن بنك باركليز مثلا ـ وهذه الفـائدة لا تتجاوز فى العادة ستة جنيهات شهريا عن كل ماقيمته ١٠٠٠ جنيه سودانى تتقاضاها الشركة الهندية المصدرة من البنك الهندى • أما البنك الوكيـل بالسودان فانه يتقاضى عمولة تخصم من الفائدة المستحقة • وهنا تسـتفيد الشركة المصدرة بالهند باستلامها ثمن السلعة المصدرة من البنك الهندى بمجرد تسليمها لمستندات الشحن دون أن تتحمل أية فائدة فى مقابل خصم الكمبيالة الخارجية ، اما التاجر الهندى المستورد فانه يحصل على ائتمان يطول أجله الى عام أو أكثر يستطيع فى خلاله تصريف السلعة وتقاضى ثمنها ودفع ماعليـه من التزامات هذا الائتمان • فضلا عن أنه يتحمل فائدة زهيدة لاتؤثر فى أرباحه تأثيرا محسوسا ، بل ان ضآلة هذه الفائدة قد تحمله فى بعض الأحيان على طلب مد مهلة الائتمان للافادة من المبالغ المتحصلة من بيع الواردات الهندية فى طلب شراء بعض السلع من بلاد أخرى ، فيزيد بذلك حجم أرباحه ، وتتوسـع دائرة نشاطه التجارى •

والى جانب هذه الفئات الثلاث من المستوردين والمصدرين فهناك عدد قليل من التجار الوطنيين أو المستوطنين يقوم بعمليات التجارة الخارجية على نطاق ضيق وبرأسمال محدود مع اليابان وسيلان والجمهورية العربية المتحدة • ولا يستطيع هؤلاء التجار بامكانياتهم المحدودة أن يقفوا على قدم المساواة فى المنافسة بينهم وبين الشركات البريطانية والوكالات التجارية الأجنبية التى انعقدت لها الأسبقية التجارية بما لها من مركز مالى قوى وقـدم راسـخ فى التعـامل الخارجى وصلات واسعة النطاق • بل ان الشركات البريطانية قد اتجهت أخيرا الى منافسة التجار الوطنيين فى مجال نشاطهم الخارجى الموجه الى اسـتيراد المنسوجات اليابانية بعد عقد الاتفاقية الأخيرة بين السودان واليـابان لـكى تحتكر السوق المحلى بالنسبة للمنسوجات الممتازة التى تستوردها من المملكة المتحـدة ، كالبوبلين والتريكولين والتوتال ، وبالنسبة للمنسوجات الشعبية الرخيصة كالبوبلين والحرير الصناعى اليابانى . ومن الحقائق المسلم بها أنه لا يمكن لأى بلد أن تقوى بسهولة على منافسة اليابان فى هذين النوعين بالذات فى الأسواق الخارجية لأنهما يمتازان عن أى منتجات منافسة من ناحيتى رخص الثمن وجودة الصنع .

أما النظام المتبع فى الاستيراد فهو يقسم رخص الاستيراد الى رخص (مفتوحة) بالنسبة لبعض السلع تقبل الحكومة اصدارها لأى تاجر مستورد ورخص (مقيدة) بالنسبة لبعض السلع الأخرى قد تقبل أو ترفض الحكومة اصدارها للتاجر المستورد . ويحرر المستورد النموذج المفتوح بالنسبة للنوع الأول من السلع أو النموذج المقيد بالنسبة للنوع الثانى ، ويتقدم به الى وزارة التجارة ، فاذا جاء ردها بقبول اصدار ترخيص الاستيراد ، يقوم المستورد اذا كان أجنبيا ، بالاتصال مباشرة بالتجار المصدرين فى الخارج لعقد صفقة الاستيراد وشحن الكمية المطلوبة من السلعة فى حدود الترخيص . ولتمويل عملية الاستيراد يجرى التاجر المستورد اذا كان وطنيا ، فتح اعتماد فى أحد البنوك بما يعادل ٤٠ ٪ من قيمة البضائع ، وفى مقابل ذلك يقدم البنك خطاب ضمان بقيمة البضاعة بالكامل الى التاجر المصدر فى الخارج مباشرة أوالى وكيل المصدر بالسودان . ثم يوقع المستورد على فاتورة المصدر ويرسلها اليه اما مباشرة فى الخارج أو الى وكيله بالسودان ، فيقوم المصدر بناء على ذلك بتصدير البضاعة وارسال مستندات الشحن الى أحد البنوك بالسودان عن طريق البنك الذى يتعامل معه فى الخارج . ومن ثم يقوم المستورد بدفع قيمة البضاعة الى البنك فى مقابل استلام الفاتورة ومستندات الشحن ، ويجرى بعد ذلك تخليص البضاعة بالجمارك السودانية . أما اذا كان الاستيراد من الخارج على أساس ائتمان قصير الأجل ، فيمكن للمستورد أن يتسلم فاتورة البضاعة ومستندات الشحن من البنك ، ويجرى تخليصها من الجمارك على أن يدفع قيمتها بعد انقضاء مهلة الائتمان . وأما بالنسبة للشركات الأجنبية بالسودان فالأمر لا يدعو الى أن تقدم للمصدرين الأجانب خطابات ضمان بما لها من رءوس أموال ضخمة .

أما النظام المتبع فى التصدير فينطوى على أن يقدم المصدر طلبا الى وزارة التجارة بتصدير كمية معينة من سلعة معينة لتاجر معين فى بلد أجنبى ، وفى العادة تمنح الوزارة تراخيص التصدير فيما عدا بعض السلع التى يمتنع تصديرها نظرا لعدم كفايتها لحاجة الاستهلاك المحلى ، وتجرى عمليات التصدير على عكس النهج الذى تجرى عليه عمليات الاستيراد .

وقد كانت جميع السلع المستوردة الى السودان تخضع للضريبة الجمركية بمعدل ٢٥ ٪ ، غير أن ثمة بعض الاستثناءات الهامة ، فالمنسوجات القطنية والأحذية والمواد الغذائية تخضع للضريبة بمعدل ١٥٪ ومواد البناء بمعدل ١٢٪ وخيوط غزل القطن والحديد والصلب بمعدل ١٠ ٪ ومعظم الآلات بمعدل ٦ ٪ ، أما الأسمدة ومواد مقاومة الحشرات فمعفاة من الضرائب . وأما السلع الكمالية فترتفع الضريبة الجمركية على المستورد منها عن معدل ٢٥ ٪ ، وكلما اقتربت السلعة من مصاف الكماليات ، ارتفعت الضريبة حتى تصل الى ٥٠ ٪ .

ثم أجرت حكومة الثورة تخفيضا فى رسم الوارد على بعض المواد المتعلقة بغذاء الشعب وكسائه وعلى مواد البناء والآلات والأدوات الزراعية والصناعية ،

اذ اجرت تخفيضا فى رسم الواردات على الشاى والبن بنحو ٢٠ مليما فى الكيلو ، وعلى المواد الغذائية والمنسوجات بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٣٥٪ . كما اجرت تخفيضا فى رسم الوارد على بعض الماكينات والآلات الزراعية والصناعية وآلات الرفع والحفر وغيرها من ٤٠٪ الى ٢٥٪ وفى رسم الوارد على خشب البناء من ١٥ ٪ الى ١٠ ٪ . كما الغت رسم الصادر على الذرة بغية تشجيع تصديرها الى الخارج ، واعفت اهالى المنطقة المتأثرة بقيام السد العالى بحلفا من الضرائب الجمركية الخاصة بالحكومة المركزية ومجالس الحكومة المحلية .

وقد كانت السلع الواردة من الجمهورية العربية الى السودان معفاة من الضريبة الجمركية وفقا لما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية عام ١٨٩٩ الى أن وقع الاتفاق الجمركى بين حكومة جمهورية السودان وبين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، رغبة منها فى تدعيم العلاقات الجمركية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات القوية القائمة بين البلدين . وقد نصت المادة الأولى من هـذا الاتفاق على أن « تعامل السلع المدرجة بالجدول المرافق لهذا الاتفـاق والتى منشأها احد البلدين المتعاقدين ، عند ورودها للبلد الآخر ، معاملة تفضيلية ، وذلك سواء باعفائها من الرسوم الجمركية ام بمنحها تخفيضا فى التعريفـة الجمركية العادية المطبقة فى البلد المستورد وذلك بالنسب الموضحة بالجدول المذكور » . ووفقا لهذا النص اصبحت نسبة التخفيض فى السلع الواردة من الجمهورية العربية المتحدة تتراوح بين ٢٠ ٪ و١٠ ٪ من التعريفة الجمركية العـادية ، فأصبح غزل القطن وغزل الصوف وخيوط واليـاف وغزل الحرير الصناعى تتمتع بالاعفاء الكامل من رسم الوارد ، أما خيوط القطن وغزل الحرير الطبيعى فهى تتمتع بتخفيض قدره ٦٠ ٪ من رسـم الوارد وأما الأقمشة القطنية السمراء والأقمشة القطنية البيضاء فهى تتمتع بتخفيض قدره ٥٠ ٪ من رسم الوارد ، وأما الأقمشة القطنية الملونة او المطبوعة واقمشة الحرير الصناعى فتتمتع بتخفيض قدره ٤٠ ٪ من رسم الوارد .

٦ ـ حركة التبادل التجارى بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان

وترتبط الجمهـورية العربيـة المتحدة بالسودان منـذ القدم بعلاقات اقتصادية ، اذ انهما بلدان متجاوران يربطهما نهر النيل ، غير أن الجمهورية العربية المتحدة ، اذ قطعت شوطا كبيرا فى مضمار التنمية الصناعية ، تصدر الى السودان كثيرا من السلع المصنوعة ، فى حين أن جمهورية السودان اذ لاتزل حديثة العهد بالتصنيع ، تصدر الى الجمهورية العربية المتحدة كثيرا من المواد الأولية والتموينية . ويبين الجدول التالى حجم التجارة الخارجيـة بين البلدين ، خلال العقد السادس :

جدول رقم ٢١

يبين حجم التجارة الخارجية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، ١٩٥٣ الى ١٩٦٠

(بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	الصادرات الى السودان	الواردات من السودان	الميزان التجارى	حجم التجارة الخارجية	الرقم القياسى ١٩٥٣ = ١٠٠
١٩٥٣	٥ر٢٠٨	٢ر١٧٧	+ ٣ر٠٣١	٧ر٣٨٥	١٠٠
١٩٥٤	٥ر٥٨٤	٣ر١٠٦	+ ٢ر٤٧٨	٨ر٦٩٠	١١٨
١٩٥٥	٧ر٦١٦	٤ر٣٣٥	+ ٣ر٢٨١	١١ر٩٥١	١٦٢
١٩٥٦	٩ر٣٦٥	٤ر٦٧٩	+ ٤ر٦٨٦	١٤ر٠٤٤	١٩٠
١٩٥٧	٧ر٥١١	٤ر٩٠٨	+ ٢ر٦٠٣	١٢ر٤١٩	١٦٨
١٩٥٨	٥ر٦٥٣	٢ر٧٣٣	+ ٢ر٩٢٠	٨ر٣٨٦	١١٣
١٩٥٩	٥ر٦٠٢	١ر٧٩٦	+ ٣ر٨٠٦	٧ر٣٩٨	١٠٠ر٢
١٩٦٠	٤ر٨٠٨	٢ر٤٩٦	+ ٢ر٣١٢	٧ر٣٠٤	٩٨ر٩

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة الصادرات العربية الى السودان كانت تتزايد باطراد حتى بلغت ذروتها عام ١٩٥٦ ، ثم أخذت تتناقص تدريجيا منذ ذلك العام حتى عام ١٩٦٠ . أما قيمة الواردات العربية من السودان فقد أخذت تتزايد باطراد حتى عام ١٩٥٧ ثم هبطت بعد ذلك فى الأعوام التالية الى ما يقرب من نصف قيمتها ، وقد كان لهذا انعكاسه على حجم التجارة الخارجية بين البلدين ، اذ تدل أرقامه القياسية (١٩١٣ = ١٠٠) على أنه كان فى تزايد مطرد حتى عام ١٩٥٦ اذ بلغ الرقم القياسى ١٩٠ ثم أخذ فى الهبوط تدريجيا حتى بلغ ٩٨ر٩ فى عام ١٩٦٠ ، أما الميزان التجارى بين البلدين فقد كان لصالح الجمهورية العربية دائما أرقامه ويتراوح خلال الفترة بين حوالى ٣ر٢ مليون جنيه و٦ر٤ مليون جنيه . ويعزى ركود العلاقات التجارية بين البلدين بعد عام ١٩٥٦ الى أن الجمهورية العربية المتحدة كانت قد فرضت قيودا على الاستيراد . ثم طبق نظام تقيد الاستيراد الذى أعيد فرضه فى السودان فى ابريل عام ١٩٥٨ على السلع العربية لأول مرة . وقد دعا هذا الركود الى ابرام اتفاقيتى تجارة ودفع بين البلدين فى أواخر عام ١٩٥٨ ثم فى أواخر عام ١٩٥٩ ، كما سنبين تفصيلا فيما بعد .

وأهم صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى السودان هى الأقمشة القطنية والسكر والمنسوجات الحريرية وغزل القطن والأرز والبرتقال والأحذية. والجدول التالى يبين قيمة هذه الصادرات فى الأعوام ١٩٥٨ الى ١٩٦٠ مرتبة حسب أهميتها فى عام ١٩٦٠ :

جدول رقم ٢٢

يبين قيمة صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى السودان ١٩٥٨ الى ١٩٦٠

(بآلاف الجنيهات المصرية)

السلعة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النسبة الى جملة قيمة صادرات عام ١٩٦٠
				٪
أقمشة قطنية	١ر٧٩٦	٢ر٣٣٥	١ر٧٠٥	٣٥ر٥
سكر	١ر١٣٥	١٤٩	١ر٥١٧	٣٢ر٠
منسوجات حريرية	١ر١١٤	١ر٢٥٩	٤٤٣	٩ر٣
أسمنت	٥٧	٢	١٣٠	٢ر٧
غزل القطن	٢٠	٢٣	١٠٠	٢ر١
برتقال	٢٦	١٤	٧٨	١ر٦
أحذية	٣١٥	٥٠٦	٦١	١ر٢
سلع أخرى	١ر١٩٠	١ر٣١٤	٧٧٤	١٥ر٦
الجملة	**٥ر٦٥٣**	**٥ر٦٠٢**	**٤ر٨٠٨**	**١٠٠**

وأهم واردات الجمهورية العربية المتحدة من السودان هى الحيوانات الحية كالجمال والأبقار والعجول والجلود والذرة الرفيعة والتوابل والفول السودانى والسمسم والصمغ العربى ولب البطيخ ، وفيما يلى جدول يبين قيمة هذه الواردات فى السنوات ١٩٥٨ الى ١٩٦٠ مرتبة حسب أهميتها فى عام ١٩٦٠ :

جدول رقم ٢٣

يبين قيمة واردات الجمهورية العربية المتحدة من السودان ، ١٩٥٨ الى ١٩٦٠
(بآلاف الجنيهات المصرية)

السلعة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	جملة النسبة الى قيمة واردات عام ١٩٦٠
حيوانات حية	٩٢٩	٧٠	٧٣٧	٢٩
سمسم	٤٠٠	٣٨٨	٣٦٠	١٤ر٥
ذرة رفيعة	٥٧	١٤	١٣٥	٥ر٤
فول سودانى	٢٠	٢٦	٨٧	٣ر٥
صمغ عربى	٣٢	٦٦	٦٧	٢ر٦
توابل	٥٧	١٨	٤٤	١ر٧
لب البطيخ	–	٩٨	٢٢	٠ر٩
جلود	٤٠٣	٣	٣	٠ر١
سلع أخرى	٨٣٥	١ر١١٢	١٠٤١	٤٢ر٣
الجملة	٢٧٣٣	١٧٩٦	٢٤٩٦	١٠٠

ومن الحقائق التى يكشف عنهـا هذا الجدول أن الواردات من السمسم والذرة الرفيعة والفول السودانى والصمغ العربى قد زادت فى سنة ١٩٦٠ عنها فى سنة ١٩٥٨ الا ان قيمة الواردات من الحيوانات الحيـة قد هبطت بحوالى ٢٠٪ فى سنة ١٩٦٠ مما كانت عليه فى سنة ١٩٥٨ . أما الجلود فقد هبطت قيمة الواردات منها سنة ١٩٦٠ ، فأصبحت تمثل نسبة ضئيلة جدا من جملة الواردات وهى ١ر٠٪ بينما كانت تمثل حوالى ١٥ ٪ من جملة واردات سنة ١٩٥٨ ، أما لب البطيخ فقد هبطت قيمة الواردات منه فى سنة ١٩٦٠ الى حوالى ربع ما كانت عليه فى سنة ١٩٥٨ .

هذا عن الميزان التجارى بين البلدين ، أما ميزان المدفوعات بينهما فيدل على عجز دائم فى غير صالح الجمهورية العربية المتحدة فى السنوات ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ باستثناء سنة ١٩٥٩ التى تدل على فائض قدره ١٠٠ر٠٠٠ جنيه اذ بلغ العجز ٣ر٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٧ ، ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٨ ، ٩٠٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٦٠ ويرجع ذلك الى زيادة النفقات الحكومية فى السودان . كما يلاحظ أن رصيد الحساب بين البلدين فى آخر ديسمبر ١٩٦٢ هو لصـالح السودان اذ بلغ :

الحساب السودانى (ا)	١ر٤٦٤ر٢٣٨ جنيه
والحساب السودانى (ب)	١ر١٩٧ر٣٨٨ جنيه
والحســـاب الخاص	٥ر٠٠٩ر٩٧١ جنيه

٧ ـ الاتفاقيات الثنائية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين جمهورية السودان

كانت اتفاقية سنة ١٨٨٩ بين مصر وبريطانيا فى شـــأن تنظيم ادارة السودان هى التى كانت تنظم عمليات التبادل التجارى بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان بلا قيود أو رسوم جمركية ، غير انه بعد استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ اتجهت الحكومة السودانية الى تنفيذ سياســة جديدة للاستيراد كان من مقتضاها ان فرضت قيودا على الاستيراد ، وخاصة على بعض السلع التقليدية التى كانت تصــدرها الجمهورية العربية المتحــدة الى السودان ومن بينها المنسوجات والحلوى والأوانى الزجاجية والروائح العطرية والصابون وأشغال التريكو القطنية . اما حكومة الجمهورية العربية المتحدة فقد اتجهت فى نفس الوقت الى وضع تنظيمات جديدة للاستيراد من شأنها أن تضع قيودا مشددة على استيراد السلع الكمالية أو السلع غير الضرورية ومن بينها لب البطيخ الذى كانت تستورده الجمهورية العربية المتحدة بكميات كبيرة .

ولتدعيم الروابط الاقتصادية بين البلدين دخلت حكومتاهما فى اتفاقات دفع واتفاقيات تجارة ومالية وجمركية منذ أول ابريل عام ١٩٥٧ يمــكن أن نجملها فيما يلى :

اتفاق الدفع لعام ١٩٥٧ :

وقد بدأ العمل بهذه الاتفاقية فى ٨ ابريل عام ١٩٥٧ وبمقتضـــاه تتم المدفوعات الخاصة بالبضائع والمعاملات التجــارية الأخرى بالجنيه المصرى فى حساب المتحصلات المفتوح باسم حكومة السودان لدى البنك الأهلى المصرى . ويتم التعامل على اعتبار تعادل الجنيه المصرى مع الجنيه السودانى فى القيمــة أما الأرصدة التى تزيد على ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه فتسوى فى نهــاية العام بعملة ثالثة يقبلها الطرف الدائن .

وأما فى حالة انتهاء العمل بالاتفاق يؤدى الرصيد القائم فى الحســاب السودانى عن طريق تصدير بضائع أو عن طريق مدفوعات جارية وذلك فى مدى ستة شهور من تاريخ انتهاء العمل بهذا الاتفاق ، ويؤدى الرصيد المتبقى بعد انقضاء الستة شهور بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان . ويتجدد هذا الاتفاق تلقائيا فى كل سنة ، مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى انتهاء العمل به وذلك قبل مضى ثلاثة شهور من انتهاء مدة السنة الجارية .

الاتفاق المالى عام ١٩٥٧ :

وبموجب هذا الاتفاق تقوم جمهورية السودان بسحب البنكنوت المصرى والعملة المعدنية المصرية المتداولة فى السودان ، اما حكومة الجمهورية العربية

المتحدة فتلتزم بالوفاء ببعض الالتزامات المعينة وذلك بموجب سندات بريطانية وفى حدود ٢٠ مليون جنيه استرلينى خصما من أرصدة الحساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى على بنك انجلترا . وهذه الالتزامات هى : قيمة البنكنوت المصرى وقيمة العملة المصرية المعدنية المسحوبة من التداول فى السودان ، والتزامات المستحق للجمهورية العربية المتحدة على حكومة السودان كما نص الاتفاق على أنه اذا زاد المستحق على الجمهورية العربية المتحدة لحكومة السودان عن ١٠ مليون جنيه استرلينى يفتح بمقدار الزيادة حساب خاص بالجنيهات السودانية لدى البنك الأهلى المصرى باسم حكومة السودان وتؤدى عنه فائدة سنوية بمعدل ٢ ٪ على أن يستخدم رصيد هذا الحساب الخاص فى أداء قيمة خدمات وبضائع تصدر الى السودان من الجمهورية العربية المتحدة وذلك فى حدود ٢ مليون جنيه مصرى على أن يشمل ذلك ٤٠ الف طن سنويا من السكر المصرى بالأسعار التى يتم الاتفاق عليها ، فضلا عن أداء قيمة ما قد يطلب تحويله الى الجمهورية العربية المتحدة من رؤوس أموال عربية مستثمرة فى السودان ، وخصم ما قد يوجد من فائض لحساب الجمهورية العربية المتحدة فى اتفاقية الدفع وفى حدود هذا الحساب .

اتفاقية التجارة لعام ١٩٥٨ :

وقد بدأ تنفيذها فى أوائل عام ١٩٥٩ ، وتنص على أن تصدر كل من الحكومتين رخصا للاستيراد تبلغ قيمتها مليون جنيه و ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه على التوالى لاستيراد سلع متنوعة محددة . وقد خصص المبلغ الأول لصادرات السودان من الجمال والماشية والجلود والسمسم والذرة وارداته من المنسوجات والأحذية ، وخصص مبلغ ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه لصادرات السودان من لب البطيخ والبلح والسمك المملح ، ويقابلها استيراد السودان للعطور وصناديق الورق المقوى والأدوات المكتبية والفواكه والخضروات من الجمهورية العربية المتحدة . وقد تم فتح حسابين خاصين لهذه المعاملات يختلفان عن اتفاقية الدفع لعام ١٩٥٧ – والتى كانت سارية فى نفس الوقت – فى أنهما لا يستلزمان التسوية بعملة ثالثة .

غير أنه لم تؤد العمليات التى أجريت عن طريق حسابات هذه الاتفاقية التجارية الى زيادة تذكر فى حجم التبادل التجارى بين البلدين . أما حساب اتفاقية الدفع الذى كان معمولا به جنبا الى جنب مع حسابات اتفاقية التجارة فقد استخدم أساسا لمعظم عام ١٩٥٩ فى تسوية المعاملات غير المنظورة التى كانت أهم بنودها ، فى جانب المتحصلات ، هى منح الأجازات والحوالات العائلية، بينما تكونت غالبية المدفوعات من التحويلات للبعثات الدبلوماسية والتعليمية والرى . وتجدر الاشارة الى أنه طبقا لنصوص اتفاقية الدفع فقد دفعت

الجمهورية العربية المتحدة فى مايو ١٩٥٩ بالاسترلينى مبلغا يعادل١٥ر٨٠٢ر١ جنيها مصريا لكى يهبط رصيد حساب اتفاقية الدفع الى المستوى المتفق عليه وهو نصف مليون جنيه .

اتفاقية التجارة والدفع عام ١٩٥٩ :

وقد أبرم هذا الاتفاق فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وأصبح نافذا من أول يوليو سنة ١٩٥٩ بأثر رجعى ، وذلك لمدة سنة على أن يتجدد تلقائيا سنويا ، مالم يخطر أحد الطرفين الآخر رغبته فى انهاء العمل بهذا الاتفاق وذلك قبل انتهاء مدته بشهر على الأقل ، وفيما يلى اهم بنود هذا الاتفاق :

١ ـ تلتزم كل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان بأن تستورد كل منهما من الأخرى سلعا لاتقل قيمتها عن خمسة مليون جنيه وفقا لما هو وارد فى القائمتين (ا) و (ب) المرفقتين بالاتفاق ، وتلتزم جمهورية السودان خلال مدة سنة من تاريخ سريان هذا الاتفاق بأن تستورد من الجمهورية العربية المتحدة سلعا من المنصوص عنها فى القائمة (ا) تبلغ قيمتها مايوازى الفرق فى ميزان المدفوعات غير المنظورة لصالح السودان فى المدة المذكورة ، وذلك فى حدود مليون جنيه .

٢ ـ لايجوز اعادة تصدير السلع المستوردة من أحد الطرفين الى بلد ثالث الا بموافقة كتابية سابقة من السلطات المختصة فى البلد التى استوردت منه السلع .

٣ ـ يقدم كل من الطرفين للطرف الآخر التسهيلات اللازمة لاقامة المعارض الدائمة أو المؤقتة فى حدود القوانين واللوائح السارية .

٤ ـ اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة تضم مندوبا أو أكثر عن كل منهما وتجتمع بناء على طلب أحد الطرفين أو كليهما ، كلما دعت الضرورة الى ذلك .

٥ ـ تتم المدفوعات بالجنيه المصرى عن طريق الحسابين المفتوحين باسم حكومة السودان لدى البنك المركزى .

٦ ـ يجوز استخدام الحسابين السودانيين (ا) و (ب) فى تحويل مبالغ الى حساب بلد ثالث يرتبط مع أحد البلدين باتفاق مع شرط موافقة السلطات المختصة فى كل من البلاد الثلاث كتابة بعد ذلك .

٧ ـ تجرى مقاصة فى ٣٠ يونية من كل عام بين الحسابين (ا) و (ب) ويسدد ناتج المقاصة على الوجه الآتى :

ا) من جانب الجمهورية العربية المتحدة بعملة ثالثة يقبلها السودان .

ب) من جانب الجمهورية السودانية بالخصم على الحساب الخاص باتفاق استبدال العملة المبرم فى ٨ ابريل ١٩٥٧ ٠

ونخلص من نصوص هذه الاتفاقية الى أنه قد يتبادل البلدان سلعا قيمتها ٥ مليون جنيه فى العام الذى يبدأ فى أول يوليو سنة ١٩٥٩ ٠ كما وافق السودان على أن يستورد سلعا تعادل فى قيمتها الفرق فى المبادلات غيرالمنظورة لصالح السودان لحد أقصاه مليون جنيه آخر ، وبينت السلع التى يتم تبادلها فى ملحق للاتفاقية ، كما بينت المبالغ المقدرة لكل منها . وتم فتح حسابين جديدين : الحساب السودانى (ا) لتغطية السلع والحساب السودانى (ب) لتغطية المعاملات غير المنظورة ٠ وأخيرا فقد تم الاتفاق على أنه فى الأول من شهر يوليو من كل عام تسدد الجمهورية العربية المتحدة بعملة دولة ثالثة أى رصيد فى هذه الحسابات لصالح السودان ، بينما اذا كان الرصيد لصالح الجمهورية العربية فيخصم من الرصيد المتبقى للسودان فى الحساب الخاص ٠

وتجدر الاشارة الى أن رصيد حساب اتفاقية الدفع السابقة (اتفاقية عام ١٩٥٧) قد بلغ وقت ابرام هذه الاتفاقية الجديدة مبلغ ٢٦٥ر٠٠٠ جنيه لصالح السودان . وقد جمد هذا الرصيد على أن تقوم الجمهورية العربية بسداده بعملة ثالثة مقبولة فى ٧ مايو عام ١٩٦٠ ، أما الأرصدة المتبقية فى حساب اتفاقية التجارة السابقة (اتفاقية عام ١٩٥٨) فقد نقلت الى الحساب السودانى الجديد (ا) كما تم الاتفاق على خصم قيمة المعاملات التجارية التى أجريت عن طريق حساب الاتفاقية السابقة على المبالغ المقدرة للاتفاقية الجديدة اعتبارا من أول يوليو عام ١٩٥٩ ٠

الاتفاق الجمركى :

وفى نفس الوقت تم أيضا التوقيع على اتفاق جمركى بين البلدين ، وتبعا لهذا الاتفاق تحظى بعض السلع المتفق عليها بمعاملة تفضيلية باعفائها جزئيا أو كليا من الرسوم العادية المطبقة فى كل من البلدين ٠ وفيما يلى أهم نصوص هذا الاتفاق : –

١ – تعامل السلع المدرجة بالجداول المرفقة بالاتفاق والتى منشأها أحد البلدين معاملة تفضيلية وذلك بالنسب الموضحة فى الجداول المذكورة .

٢ – تعتبر السلع المصنوعة ذات منشأ سودانى أو عربى اذا كانت نسبة التكاليف المضافة عن طريق التصنيع فى أى من البلدين لاتقل عن ٥٠٪ من تكاليفها النهائية .

٣ – يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالتفضيل الجمركى بشهادة منشأ ، ويجوز بالاتفاق الكتابى بين الجمارك فى البلدين استثناء بعض هذه السلع من هذه الشهادات ٠

٤ ــ تعفى السلع العابرة من رسوم الترانزيت ويستثنى من ذلك عوائد المرور فى قناة السويس .

٥ ــ يجوز تعديل الجداول المرفقة بالاتفاق بموافقة الحكومتين كتابة .

٦ ــ ويعمل بالاتفاق لمدة ثلاث سنوات من تاريخ سريان مفعوله ، ويتجدد تلقائيا لثلاث سنوات أخرى ، ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته فى انهاء العمل به قبل شهر على الاقل من انقضاء كل أجل .

اتفاقيات السكر :

قدمنا أن الاتفاق الذى عقد بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان فى تاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٥٧ كان ينص فى مادته الرابعة على التزام حكومة الجمهورية العربية بأن تبيع الى حكومة جمهورية السودان ٤٠ الف طن من السكر سنويا بالاسعار التى يتم الاتفاق عليها .

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٩ توصلت الحكومتان الى اتفاقية جديدة لشراء السكر التزمت فيها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن تبيع للسودان ٤٠ الف طن من السكر بحوالى ١ر٤ مليون جنيه خلال عام ١٩٦٠/٥٩ على أن يخصم بالقيمة على الحساب الخاص مع الجمهورية العربية المتحدة وهو الحساب الذى نتج عن الديون المستحقة للسودان والمترتبة على سحب العملة المصرية التى كانت متداولة فى السودان حتى ابريل ١٩٥٧ . وقد نصت الاتفاقية على تفاصيل محددة لتواريخ التسليم والكميات والاسعار .

وفى ٤ يوليو سنة ١٩٦٠ تم الاتفاق على تصدير ٤٠ الف طن من السكر المصرى سعر الطن الواحد ٣٥ر٤ جنيه للسكر المكرر أى بحوالى ١ر٤ مليون جنيه أخرى خلال عام ١٩٦١/٦٠ . وفى ١٨ مايو ١٩٦١ تم الاتفاق على التزام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بان تبيع الى حكومة جمهورية السودان ٦٠ الف طن من السكر المكرر المصرى سعر الطن الواحد ٢٩ جنيه سيف بور سودان تسليم الرصيف أى بحوالى ١ر٧٤ مليون جنيه على أن يبدأ برنامج تصدير هذه الصفقة اعتبارا من شهر سبتمبر ١٩٦١ الى شهر اكتوبر سنة ١٩٦٢ .

وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٦١ تم الاتفاق بين البلدين على انه تنفيذا لأحكام المادة الرابعة من الاتفاق المالى المعقود بين حكومتيهما فى ٨ ابريل سنة ١٩٥٧ تلتزم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن تبيع الى حكومة جمهورية السودان ٤٠ ألف طن من السكر المصرى بسعر الطن ٥ر٢٨ جنيه سيف بور سودان تسليم الرصيف . وتم الاتفاق على البرنامج الزمنى لتصدير هذه الصفقة لعام ١٩٦٣/٦٢ كما تم الاتفاق على أن تجرى حكومة الجمهورية

العربية المتحدة تأمينا شاملا عن القيمة الكاملة للسكر تسليم الرصيف ببور سودان طبقا لما تقبله شركات التأمين وعلى أن تفتح حكومة جمهورية السودان اعتمادا مستنديا لصالح شركة السكر والتقطير المصرية لدى البنك المركزى المصرى خصما على الحساب الخاص ومن ثم يخصم ثمن السكر من الحساب المذكور ، ويصرف للشركة بمجرد تقديم أوراق الشحن الى البنك .

٨ ـ بعض المحاولات الايجابية لترويج المنتجات العربية فى السودان

ولقد وافقت اللجنة المشتركة ـ وهى المكونة وفقا لاتفاقية التجارة والدفع عام ١٩٥٩ ـ على ايفاد بعثة من رجال الأعمال والمديرين العرب الى السودان لغرض دراسة احتياجات السوق السودانية وترويج المنتجات العربية فى هذا السوق . وقد أسفر نشاط البعثة عن وضوح بعض الحقائق ، وأثمر فى الوصول الى بعض الاتفاقات التى نجملها فيما يلى :

١ ـ اتضح للبعثة أن المستهلك السودانى يقبل على الاصناف الرخيصة من الاقمشة بغض النظر عن جودة الصنف . ولذلك فانه يقبل على الاقمشة المطبوعة من انتاج الصين واليابان التى تخلط الاقطان بالالياف الصناعية أو تنتج منسوجاتها جميعا بالألياف الصناعية فتصبح أسعارها زهيدة ، وقد تصل الى حوالى نصف اسعار الاقمشة العربية المصنوعة . كما اتضح للبعثة أن السودان يستهلك كميات كبيرة من الأقمشة الدمورية والفوال والدبلان والولاية ، ويمكن للجمهورية العربية أن تجد سوقا لمنتجاتها من هذه الأقمشة الرخيصة ، وخاصة الدبلان ، فى السودان الا أن هذه المنتجات تلقى منافسة سعرية من جانب الهند والصين .

٢ ـ وان السودان بدأ فى انتاج كثير من السلع التقليدية التى اعتادت الجمهورية العربية تصديرها اليه ، وأهمها الأسمنت والمنسوجات القطنية الأمر الذى يؤكد ضرورة تعزيز دعم هذه الاصناف وضرورة تسويق سلع جديدة الى جانب السلع التقليدية حيث يمكن تصدير اطارات السيارات والخضر الطازجة والاغذية المحفوظة والادوية والبطاريات والكتب والثلاجات والافران والغسالات وأدوات الطبخ ومنتجات الحديد والصلب والمنتجات البترولية ولو أدى الامر الى اعانة تصدير هذه السلع لتكون اسعارها منافسة لاسعار مثيلاتها من منتجات البلاد الاخرى .

٣ ـ طلبت البعثة الى المسئولين بحكومة السودان فتح مكتب للشركة المصرية العامة للتجارة الداخلية فى السودان ، ويتولى مهمة الاتصال بمنتجى المحاصيل السودانية التى تقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيرادها ، والاتصال بالتجار السودانيين لعرض السلع والمنتجات العربية عليهم ، وبذلك

يعمل المكتب على توثيق الصلة بين الشركات والمصانع العربية وبين التجار السودانيين بغرض زيادة التبادل التجارى بين البلدين .

٤ ــ وقعت البعثة مشروع عقد انشاء شركة سودانية عربية للبترول فى السودان براسمال قدره مليون جنيه ، ولا تقل حصة الجانب السودانى فيه عن ٥١ ٪ لغرض امداد السودان بفائض المنتجات البترولية فى الجمهورية العربية المتحدة وبغرض التنقيب عن البترول والمعادن فى السودان .

وكان قد اتفق الجانب العربى والجانب السودانى فى اجتماعات اللجنة المشتركة بالخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ على ان تشترى حكومةالسودان معدات وادوات لازمة لبناء وتأسيس الفندق المزمع انشاؤه فى الخرطوم بمبلغ لايتعدى ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه خصما على الحساب الخاص .

٩ ــ مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان .

لقد وضح فى تحليلنا لتطور الميزان التجارى للسودان وهيكل تجارته الخارجية أن العلاقات الاقتصادية بين السودان والجمهورية العربية المتحدة تميل الى الركود المطرد وان اتفاقية التجارة والدفع المعقودة بين البلدين والتى أصبحت نافذة منذ أول يوليو ١٩٥٩ لم تؤد الى توسع ملحوظ فى العلاقات التجارية بينهما رغم ما بذل من محاولات من جانب اللجنة المشتركة والبعثة العربية الى السودان . وقد تعزو هذا الركود الى رواسب الاستعمار البغيض من ناحية والى عوامل اقتصادية متفاعلة بعضها بالبعض لتؤكد آثار هذه الرواسب وما يصاحبها من استغلال اقتصادى مقنع . ويمكن ان نجمل عوامل الركود فيما يلى :

أولا ــ لاتزال التجارة الخارجية فى عهد الاستقلال فى أيدى الشركات البريطانية والوكالات التجارية الأجنبية والتجار الهنود . هذه المؤسسات التجارية الاجنبية لابد بطبيعة الحال أن تخدم المصالح الغربية دون مراعاة للمصلحة القومية ، تساندها فى ذلك ضخامة رؤوس أموالها ورسوخ أقدامها فى عمليات التجارة الخارجية ووجود فروع للبنوك الأجنبية فى السودان ، بنك باركليز والبنك العثمانى وبنك الكريدى ليونيه ، ترعى المصالح الغربية من الناحية المصرفية ، وتسهل عمليات تمويل التجارة الخارجية لمثل هذه الشركات والمؤسسات التجارية الاجنبية . ولا ادل على ذلك من أن البعض من هذه الشركات والمؤسسات قد احجم عن الاسهام فى الاكتتاب فى راسمال البنك التجارى السودانى عند انشائه فى ابريل عام ١٩٥٩ . فلا غرو أن اتجهت التجارة الخارجية للسودان فى معظمها الى أسواق دول أوربا الغربية بدلا من اتجاهها الى أسواق البلاد العربية المجاورة . ولا يقف الامر فى خدمة المصالح

الاقتصادية الغربية عند هذا الحد بل ان هذه الشركات والمؤسسات التجارية الأجنبية تخدم الاقتصاد الغربى فى ناحية أخرى ، اذ أن أرباحها الوفيرة التى تحققها من نشاطها التجارى ، فضلا عن أرباح فروع البنوك الأجنبية بالسودان التى تخدم بنشاطها المصرفى هذا النشاط التجارى ، تؤول الى الأجانب من رعايا الدول الغربية والى المراكز الرئيسية لفروع هذه البنوك . حقيقة أن للتاجر الوطنى فى عهد الاستقلال الاولوية على التجار الاجانب فى عمليات التصدير والاستيراد الا أن امكانياته وموارده المحدودة وحداثة نشاطه لا تمكنه من أن ينافس الشركات والمؤسسات الاجنبية ليخلص الاقتصاد القومى من سيطرتها عليه واستغلالها له .

ثانيا : لا تزال التجارة الهندية بالسودان على أوسع نطاق ، وهى تنافس التجارة العربية منافسة بالغة الخطورة ، وعلى الأخص فى تسويق المنسوجات القطنية والحريرية ، ومرد ذلك أساسا الى التسهيلات الائتمانية التى تمنحها الحكومة والبنوك للتجار الهنود بالسودان الى ابعد الحدود كما أشرنا من قبل ، اذ ان أى تاجر هندى يستطيع استيراد السلع الهندية دون ماحاجة الى توافر راس المال العامل الذى يلزم للقيام بعمليات الاستيراد فى حين أن التاجر الوطنى لايحظى بمثل هذه التسهيلات الائتمانية من البنوك العربية .

ثالثا – ان اعادة فتح باب التعامل التجارى بين السودان وبين اليابان منذ اكثر من ثلاثة أعوام على أساس تصدير القطن السودانى الى اليابان واستيراد المنسوجات اليابانية من السودان لابد أن يفضى الى ركود الطلب على بعض المنسوجات العربية وبخاصة البوبلين والحرير الصناعى العربى .

رابعا – لاتزال أسعار المنسوجات العربية فى السودان لاتشجع على تصريفها على نطاق واسع رغم جودتها ومتانة صنعها ورغم تخفيض رسوم الوارد منها الى السودان طبقا للاتفاق الجمركى الاخير بين السودان وبين الجمهورية العربية المتحدة ، ورغم قلة نفقات الشحن نسبيا نتيجة لعامل القرب بين البلدين ، اذ أن أسعار بعض هذه المنسوجات لا تزال أعلى فى مستواها من أسعار المنسوجات الهندية واليابانية ، وفيما يلى دراسة مقارنة لأسعار الأصناف الستة الرئيسية من المنسوجات المصرية القطنية والحريرية ونظائرها من أسعار الأصناف الهندية واليابانية المنافسة .

جـــدول رقم ٢٤

ويبين دراسة مقارنة لاسعار الاصناف العربية والاصناف المنافسة من المنسوجات القطنية والحريرية

الصنف	السعر بالقطاعى	الصنف	السعر بالقطاعى
دمورية صينى	٧٠ مليم للياردة	دبلان هندى	١٠٠ مليم للياردة
دمورية هندية	٧٠ مليم للياردة	دبلان صينى	٩٠ مليم للياردة
دمورية مصرية	٧٠ مليم للياردة	دبلان مصرى	٨٥ مليم للياردة
فوال هندى	٦٠ الى ٧٠ مليم للمتر	ولاية هندية	٤٠ مليم للياردة
فوال مصرى	١٢٥ مليم للمتر	ولاية مصرية	٢٢ للياردة
بوبلين يابانى	١٢٠ مليم للمتر	حرير صناعى يابانى	١٣٠ مليم للمتر
بوبلين مصرى	١٨٠ مليم للمتر	حرير صناعى مصرى	١٨٥ مليم للمتر

خامسة : النقص فى وسائل الدعاية للمنتجات العربية والدراسات الفنية للسوق السودانى ورداءة وسائل النقل والمواصلات وعدم انتظامها بين البلدين ، فضلا عن قيود الاستيراد والتصدير .

وفيما يلى الوسائل المقترحة لتنشيط التعامل التجارى بين البلدين :

اولا : انشاء شركة للاستيراد والتصدير يسهم فيها رأس المال السودانى والعربى ، العام والخاص على السواء ، وهذه الشركة تحتكر عمليات التجارة الخارجية للسودان لصالح الاقتصاد السودانى بمعنى ان الحكومة لا تمنح أى ترخيص استيراد أو تصدير جديد لأى مؤسسة اجنبية أو تاجر أجنبى بعد انشاء الشركة ، ولا يقتصر نشاط هذه الشركة السودانية العربية على تدعيم التبادل التجارى بين البلدين ، بل انها تضطلع بعمليات تصدير المحاصيل السودانية الى العالم الخارجى واستيراد السلع التى لا نظير لها فى الجمهورية العربية أو فى السودان من مختلف الدول الغربية أو الشرقية ، بما يتفق مع المصلحة الاقتصادية المشتركة للبلدين .

وتترتب على انشاء هذه الشركة فوائد جمة للاقتصاد السودانى نجملها فيما يلى :

١ ــ القضاء على المؤسسات والوكالات التجارية الأجنبية التى تخدم المصالح الغربية دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الوطنى .

٢ ــ القضاء على فروع البنوك الاجنبية بالسودان لان نشاطها المصرفى مرتبط الى حد كبير بنشاط المؤسسات والوكالات التجارية الأجنبية مما يسهل معه تأميم هذه الفروع وتركز النشاط المصرفى بالسودان فى البنك المركزى والبنوك الوطنية وبنك مصر وفروعه بالسودان .

٣ ــ الابقاء على الارباح الوفيرة الناجمة عن النشاط التجارى والمصرفى فى أيدى المساهمين من السودانيين والعرب بدلا من التجار والأفراد الأجانب ، فضلا عما يتضمنه ذلك من تحسن ملحوظ فى ميزان المدفوعات السودانى نتيجة لعدم الحاجة الى توفير القدر اللازم من العملات الاجنبية لنقل هذه الارباح الى الخارج .

٤ ــ امكان اتباع سياسة موحدة فى تسويق القطن العربى والسودانى على النحو الذى يؤدى الى تصريفه باسعار مجزية عندما يصبح سوق القطن سوقا للبائع بدلا من أن يكون سوقا للمشترى .

٥ ــ تسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية للسودان واجراءات الاستيراد والتصدير ومراقبة النقد لتركز هذه العمليات فى أيدى الشركة السودانية العربية للاستيراد والتصدير والبنوك الوطنية .

٦ ــ توسيع التبادل التجارى الى ابعد الحدود بين السودان وبين الجمهورية العربية المتحدة ،لهذا أهميته البالغة فى أوقات السلم وأوقات الحرب على السواء لتجاور البلدين وقربهما من بعضهما البعض .

ثانيا ــ انشاء شركة زراعية تسهم فيها رؤوس الاموال السودانية والعربية ، العامة والخاصة ، لغرض النهوض بالزراعة فى المديريات الجنوبية الثلاث بالسودان وامداد الجمهورية العربية المتحدة بما ينقصها من القمح والفلات الزراعية الاخرى .

ثالثا ــ العمل على اقامة الوحدة الاقتصادية بين البلدين كنموذج عملى للوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية التى اقرت اتفاقيتها الدول الاعضاء فى الجامعة العربية ولم توضع بعد موضع التنفيذ العملى . وبمقتضى هذه الوحدة الاقتصادية بين البلدين تزول الحواجز الجمركية تدريجيا ، وتصبح حرية انتقال السلع والأفراد ورؤس الأموال مكفولة ، وهذه من أولى أهداف السوق العربية المشتركة المقترح اقامتها بين البلاد العربية .

والى جانب هذه المقترحات التى تدعو الى الاتفاق بين البلدين على تنفيذها فهناك مقترحات أخرى عاجلة لتنمية التبادل التجارى بينهما يمكن للجمهورية العربية أن تتوافر على دراستها ووسائل تنفيذها من جانبها فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

أولا ــ ربط البلدين بسكك حديدية وموانى ملاحية منظمة وسريعة لكى يمكن شحن ونقل السلع العربية والسودانية فى اقصر وقت ممكن حتى تصبح لها الاسبقية فى الوصول الى السوق المصدرة اليها على السلع المستوردة من البلاد الاخرى . ولو امكن تسيير قطارات بضائع منظمة وسريعة من القاهرة الى الخرطوم عن طريق اسوان وابو حمد وبالعكس ، لحال ذلك دون تكدس البضائع المصدرة والمستوردة فى الشلال وفى حلفا وفى بور سودان وفى السويس لبضعة شهور قبل أن تصل الى ايدى التجار والمستهلكين .

ثانيا : العمل على تخفيض اسعار السلع العربية المصدرة الى السودان ، وبخاصة الاقمشة القطنية السمراء والبيضاء الى الحد الذى يجعلها فى مستوى أسعار السلع الهندية واليابانية . اذ لو تساوت أسعار هذه البدائل المتنافسة ، لأمكن للمنسوجات العربية ان تجد سوقا رائجا بالسودان ، اذ انها اكثر جودة ومتانة بوجه عام من المنسوجات المنافسة لها . ويمكن تخفيض أسعار المنسوجات العربية بتخفيض أجور النقل على السكك الحديدية العربية والاتفاق مع الشركات المنتجة للمنسوجات القطنية بتحديد أسعار للتصدير تقل عن أسعار الاستهلاك المحلى بما يعادل على الاقل قيمة الرسوم الجمركية على المصدر منها الى السودان . وستفيد الشركات العربية المنتجة للمنسوجات من هذا الاجراء التشجيعى على التصدير ، اذ أن توسعها فى التصدير يتضمن التوسع فى الانتاج ، بما يستتبعه من تقليل نفقاته بقدر محسوس ، فلا يتأثر هامش الربح عن كل وحدة فى المتوسط تأثرا محسوسا ، وقد تزيد الأرباح الاجمالية لهذه الشركات فى النهاية نتيجة لانتهاج هذه الخطة .

ثالثا ــ العمل على التوسع فى اساليب الدعاية للمنتجات العربية بالسودان بانشاء مكاتب للدعاية فى المراكز التجارية الرئيسية بالسودان كالأبيض وأم درمان ومدنى وكسلا وبور سودان وعطبرة والخرطوم ، على أن يشرف على هذه المكاتب المبعوثون التجاريون ، وتعرض فيها عينات السلع العربية ، وتقدم أسماء المصدرين العرب لكل سلعة وعناوينهم وكل البيانات المتعلقة بعملية تصدير هذه السلعة . وجدير بالتنويه الى أن كلا من الهند والصين واليابان تقيم بالسودان معارض لمنتجاتها فى فترات متقاربة ، بل أن الهند على وجه الخصوص تقوم بدعاية واسعة للسلع الهندية .

رابعا ــ تذليل العقبات التى تقف فى سبيل استيراد التجار السودانيين للسلع العربية ، اذ أن عمليات الاستيراد من السودان الى الجمهورية العربية المتحدة مقصورة على التجار العرب والسودانيين المقيمين بالجمهورية العربية ولهم سجل تجارى به ، كما أن عمليات الاستيراد من الجمهورية العربية الى السودان مقصورة على التجار السودانيين الذين تكون لديهم رخصة تجارة بالسودان . وقد يكون التاجر العربى جاهلا بأحوال السوق فى السودان ، أو

قد يكون معرفته به قليلة او قد لا تكون لديه الامكانيات المادية التى تمكنه من استيراد السلع ، فضلا عن أن العملية تستغرق وقتا طويلا لاتمام صفقة البيع واستخراج تراخيص الاستيراد والتصدير . أما التجار السودانيون فى الجمهورية العربية فهم قلة لا يمكن الاعتماد عليها فى توسيع دائرة النشاط التجارى بين البلدين . وتفاديا لهذه العقبات الادارية فقد يمكن أن تصرح الجهات الحكومية بالجمهورية العربية للتاجر السودانى الذى تكون لديه رخصة تجارة بالسودان بترخيص الاستيراد الى الجمهورية العربية ، كما يمكن لحكومة السودان أن تصرح للتاجر العربى الذى يكون لديه سجل تجارى فى الجمهورية العربية بترخيص الاستيراد الى السودان . ومن ثم تصبح عمليات التبادل التجارى بين البلدين سهلة ميسورة ، ويمكن انجازها فى اقصر وقت ممكن ، اذ يستطيع التاجر العربى فى مدة وجيزة أن يحصل على ترخيص تصدير السلع العربية من الجهات الحكومية بالجمهورية العربية وترخيص استيراد هذه السلع الى السودان من الحكومة السودانية ، كما أن التاجر السودانى يمكن أن يحصل على ترخيص تصدير للسلع السودانية من حكومة السودان وترخيص استيراد هذه السلع الى الجمهورية العربية من الجهات الحكومية بها ، على أن يشرف على هذه العمليات المبعوثون التجاريون للبلدين .

خامسا – أما عن المنافسة اليابانية للمنتجات العربية فمن الممكن الاتفاق بين الجهات الحكومية بالجمهورية العربية وبين حكومة السودان على أن يقتصر التعامل التجارى بين اليابان والسودان على أساس مقايضة القطن السودانى بالمنسوجات القطنية والحريرية اليابانية التى يزيد ثمن الياردة منها على ٣٥ بنسا اى مايعادل ١٤ قرشا سودانيا . وهذه المنسوجات اليابانية الممتازة لاتعرقل تسويق المنسوجات القطنية والحريرية العربية « البوبلين المصرى والحرير الصناعى المصرى » فى السودان ، اذ أن اسعار هذه المنسوجات أقل من ١٤ قرشا سودانيا ، ولذلك فلا تقوم المنافسة فى مثل هذه الحالة الا بين المنسوجات اليابانية الممتازة والمنسوجات القطنية والحريرية المستوردة من المملكة المتحدة . وتجدر الاشارة الى أن التعامل التجارى بين السودان وبين اليابان قد قام على هذا الاساس لبضعة شهور بعد استئناف العلاقات التجارية بين البلدين فى أوائل عام ١٩٥٩ وفى حدود مليون وربع المليون من الجنيهات السودانية ، كما قدمنا غير أن باب الاستيراد من اليابان قد فتح على مصراعيه ثانية دون تحديد نوع المنسوجات اليابانية المستوردة ، وبدأت اليابان فى الاونة الاخيرة تفزو السوق السودانى بالمنسوجات الممتازة فضلا عن المنسوجات الشعبية المنافسة للمنسوجات العربية .

سادسا – أما عن المنافسة الهندية للمنتجات العربية وهى منافسة خطيرة للأصناف الرئيسية من واردات الجمهورية العربية الى السودان ، كالدبلان والدمورية والولاية والفوال ، فلا يمكن مقاومتها الا بمنح نفس التسهيلات

الائتمانية التى تمنحها الحكومة والبنوك الهندية للمستوردين من التجار الهنود بالسودان وقد اشرنا اليها انفا . وقد يدعم مقاومة المنتجات العربية للمنافسة الهندية ماقد تلجأ اليه حكومة السودان على قصر علاقتها التجارية مع الهند على أساس تصدير القطن السودانى فى مقابل استيراد الاقمشة من الحرير الصناعى وبعض السلع الهندية الأخرى بخلاف المنسوجات القطنية ، اذ أن الحرير الصناعى العربى يستطيع بسهولة ان يتنافس مع الحرير الصناعى الهندى فى أسواق السودان ، بما انه أجود بكثير وأمتن صنعا من نظيره الهندى فضلا عن أن سعريهما متقاربان .

المراجع :

١ ــ النشرات السنوية للتجارة الخارجية التى تصدرها مصلحةالاحصاء بالسودان .

٢ ــ العرض الاقتصادى للسودان فى نشرات القسم الاقتصادى بوزارة المالية والاقتصاد بحكومة السودان ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ .

٣ ــ ملخص التجارة الخارجية للسودان ، مصلحة الاحصاء السودانية .

٤ ــ اتفاقيات التجارة والدفع المبرمة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان .

٥ ــ تقارير الادارة العامة للشئون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد عن اقتصاديات السودان وتجراتها الخارجية .

٦ ــ نشرات الادارة العامة للنقد .

اختيار رجال القانون لوظائف النيابة العامة على ضوء مبادىء علم النفس الاجتماعى

بقلم

الأستاذ عبد السميع سالم الهراوى

اخصائى التنظيم والادارة وسكرتير عام النيابات المساعد

استثناء مرفق القضاء من قانون موظفى الدولة

حرصت الدولة على كفالة استقلال السلطة القضائية تنزيها لاجراءاتها من شبهات العنت والتأثير حفاظا على ثقة المجتمع الكاملة فى حيادها .

ومن أجل ذلك صدر قانون استقلال القضاء ، ثم قانون السلطة القضائية متضمنا قواعد تعيين القضاة وأعضاء النيابة وترقياتهم وتنقلاتهم وتأديبهم وفصلهم ، وكل ماينظم هيئتهم ، بما لايدع مجالا لسيطرة السلطة التنفيذية أو تدخلها عن طريق أحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو اى قانون عام آخر بديل ، أو عن طريق اختصاصات ديوان الموظفين بوجه عام .

فالقواعد العامة لشئون الموظفين التى تضمنها قانون موظفى الدولة لاتطبق بالنسبة لرجال القضاء والنيابة على اختلاف درجاتهم ، اذ لايشترط قانون استقلال القضاء للتعيين فى وظائف معاونى النيابة — وهى أولى درجات السلم القضائى — سوى توافر جنسية الجمهورية العربية المتحدة ،والحصول على شهادة الليسانس فى الحقوق أو مايعادلها ، وبلوغ التاسعة عشرة من العمر كحد أدنى للسن ، وحسن السمعة ، ثم اللياقة الطبية .

ولم يشترط هذا القانون عقد اختبار تحريرى أو شفوى لتقييم قدرات المتقدمين للتعيين واستعداداتهم ، بل انه لم يحدد وسيلة الاختيار والمفاضلة بين المرشحين .

وقد استقل كل من مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة بقانون خاص ينظم شئونه ، وهما لا يخضعان لقانون موظفى الدولة ولا لأنظمة ديوان الموظفين — من حيث عقد امتحان تحريرى أو اختبار شفوى لاختيار المرشحين لوظائفهما — وذلك قياسا على ما هو متبع فى مرفق القضاء .

اجراءات اختيار معاونى النيابة

يحصل فى العمل ان خريجى كليات الحقوق فى كل عام يتقدمون الى كل من النيابة العامة ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة ـ فى آن واحد ـ بطلبات محررة على الاستمارة رقم ١٦٧ عح للتعيين فى وظائفها القضائية ، ثم يتركون مصائرهم للحظ والصدفة وحدهما .

فتقوم كل جهة من ناحيتها بالتأكد من توافر شرط السن من واقع شهادات الميلاد وتتولى التحرى عن سمعتهم وسلوكهم وميولهم السياسية ، وتستعرض الماضى الوظيفى لمن سبقت له الخدمة فى الحكومة منهم من واقع ملف الخدمة ، ثم تحيل من صلحت تحرياته منهم ـ على اللجنة الطبية العامة لتقرير لياقته الطبية ، ويلى ذلك ترشيح الناجحين فى الكشف الطبى للتعيين ، الذى يتم بطريقة تكاد تكون عشوائية ـ بالنسبة لمقتضيات العمل على الاقل ـ لا تتحرى وضع كل منهم فى المكان اللائق له .

وذلك بأن يرتب المرشحون فيما بينهم طبقا لمجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى امتحان الليسانس فى الحقوق ، ثم يبدأ مجلس الدولة بشغل وظائفه الشاغرة من بين من حصلوا على أعلى التقديرات ، ثم تتقاسم النيابة العامة وادارة قضايا الحكومة باقى المرشحين ـ فيما بينهما ـ دون قاعدة معينة مرسومة فى توزيع من يقع عليهم الاختيار ، اكتفاء بأن التعيين طبقا لترتيب مجموع الدرجات فى امتحان الليسانس ادنى الى العدل وادعى الى اختيار افضل المرشحين واكثرهم كفاية علمية .

تقييم الاجراءات الحالية لاختيار أعضاء النيابة

تنحصر المعلومات التى تعتبر فيصلا فى جدارة المرشحين ، والتى يختار على اساسها أعضاء النيابة من بين مئات المتقدمين ـ فيما يلى :

١ ـ بيانات الاستمارة رقم ١٦٧ عح .
٢ ـ الصورة الشمسية للمرشح .
٣ ـ نتيجة امتحانات كلية الحقوق .
٤ ـ تاريخ الميلاد طبقا للشهادة الرسمية او المستخرج المعتمد .
٥ ـ نتيجة تحريات النيابة .
٦ ـ نتيجة استعراض الماضى الوظيفى للمرشح من بيانات ملف خدمته السابقة .
٧ ـ نتيجة الكشف الطبى الموقع بمعرفة اللجنة الطبية العامة .

وسنتكلم فيما يلى عن قيمة كل من هذه البيانات من الناحية الموضوعية وأهميتها العملية كمعيار للترشيح وللترجيح .

١ ـ بيانات الاستمارة رقم ١٦٧ عح :

لامراء فى قصور هذه البيانات عن التعبير عن جميع المواصفات التى ينبغى توافرها فيمن يرشح للتعيين فى وظيفة عضو نيابة ، فهى لاتعدو اسم المرشح وسنه وعنوانه ومؤهلاته العلمية والمعاهد التى تخرج فيها واسم والده وصناعته والمصادر التى يمكن الرجوع اليها بشأنه ، وأخيرا بيانات عن سابقة استخدامه فى الحكومة .

وحتى لو عدلت هذه الاستمارة بحيث تستوعب بياناتها المواصفات المطلوبة فانه لا يمكن الاعتماد عليها لأنها لن تكون صادقة التعبير لما أنها مبداة من الطالب ذاته وسوف يحرص بالطبع على الاقرار بتوافرها لديه ، فضلا عن أنه لن يكون ثم معيار للتفضيل بين مرشح وآخر .

٢ ـ الصورة الشخصية للمرشح :

لئن كان من المستحيل الحكم على صفات الشخص وميوله من صورته فانها لا تصلح حتى للحكم على مظهره العام لما أن من ظروف التقاطها ـ سواء على استعداد واتئاد أو على عجلة وارتجال ـ ثم اعمال يد الصنعة والتحسين فيها مما لا يطمأن معه اليها .

بل ان الاعتماد على الصورة الشمسية ـ فى غير التحقق من شخصية صاحبها ـ ادعى الى الوقوع فيما يعرف بخطأ الهالة Halo-error فى صدد تقييم صاحبها والحكم عليه .

٣ ـ نتيجة امتحانات كلية الحقوق :

ان نتائج امتحانات الكليات الجامعية ـ على ماهى عليه الآن ـ لا تصلح اساسا للمفاضلة والتمييز بين الكفايات العلمية للمرشحين ، اذ ثبت من البحوث العلمية أن طريقة الامتحانات على الوضع الراهن ليست هى الطريقة المثلى لتقدير درجة التحصيل العلمى لعدم توافر عناصر الصلاحية والثبات والشمول والموضوعية ، فضلا عن أن الأسئلة نفسها ليست نمطية موحدة فهى تختلف من جامعة لأخرى ، ومن ثم فهى لاتصلح اساسا لتقييم المرشح الواحد ولا للمفاضلة بين المرشحين المختلفين (فى نطاق بحثنا على الأقل) .

٤ ـ تاريخ الميلاد طبقا للشهادة الرسمية أو المستخرج المعتمد :

لاشك فى ان تحقيق شرط السن بناء على شهادة رسمية معتمدة تتوافر فيه الثقة الكاملة والدقة المؤكدة .

٥ ــ نتيجة تحريات النيابة عن المرشح :

ان هذه التحريات فى مجموعها ليست اهلا للثقة التامة ولا تبلغ من الدقة مرتبة اليقين حتى يمكن التعويل عليها وحدها ، لأنها تتسم بالذاتية وما تتعرض له من مؤثرات نفسية وما يشوبها من نوازع شخصية واحتمال المحاباة او التحامل ، سواء من ناحية محررها او ممن استقى منهم تحرياته .

كما أنها تتم على غير نمط موحد بالنسبة لجميع المرشحين ، فهى شاملة بالنسبة للبعض قاصرة بالنسبة للبعض الآخر ، ولذلك فهى تتسم فى كثير من الأحيان بالابهام ، أو الايجاز المخل ، أو اغفال وقائع بالغة الأهمية ، أو ذكر عبارات أو أحكام عامة غير محددة المدلول تحديدا دقيقا قاطعا .

٦ ــ استعراض الماضى الوظيفى للمرشح من بيانات ملف خدمته السابقة :

ان ما يتضمنه ملف خدمة الموظف ، صورة لسلوكه ووضعه الوظيفى ــ الى حد ما ــ وهى صورة قد تكون صادقة فى المسائل الموضوعية المحددة ، الا انه قد تشوبها الذاتية والتجرد من الدقة العلمية فى تقييم سلوك الموظف وتكييف حسناته وسيئاته ، فقد يكون ما ينسب اليه من اهمال مثلا راجعا الى حالة نفسية أو مرضية عارضة ، وقد لا يكون السبب فى انعدام اخطائه العملية راجعا الى كفايته بل الى بساطة العمل الذى يزاوله كمًا أو نوعا .

٧ ــ نتيجة الكشف الطبى الذى تجريه اللجنة الطبية العامة :

وهذه لاجدال فى توافر عناصر الوثوق بها والاعتماد عليها فى تقرير اللياقة الصحية للمرشح ، لأنها تتوخى مواصفات محددة ونسبا للياقة مبينة على وجه الدقة والوضوح .

***

يبين من هذا كيف أن هذه الطريقة لاتراعى فى الاختيار والتوزيع الاستعداد الشخصى للوظيفة ، ولا تتوخى عناصر الترجيح السليمة والميول والقدرات الخاصة التى تتناسب مع احتياجاتها .

وقد كان مؤدى ذلك انه ماتكاد تصدر قرارات التعيين حتى تتوالى فى أعقابها طلبات النقل بين كل من هذه الجهات الثلاث لأسباب يبديها المعينون ، تخلص فى عدم ملاءمة التعيين لاستعداداتهم أو ميولهم أو ظروفهم الخاصة .

وقد يرضى البعض بما قسم له ويتأقلم فى وظيفته ويتكيف بجوها وظروفها ، غير انه لا شك ، رغم ذلك ، فى انه من الأجدى عليه وعلى الوظيفة نفسها ، من حيث الانتاج والسرعة والجودة ، لو انه وجه منذ البداية الى المكان الذى يتفق واستعداداته ويناسب ميوله .

ومهما يكن من أسس الاختيار من بين المرشحين على الوجه المتقدم ، فانها لم تأخذ فى اعتبارها قط اتفاق التوزيع والاختيار مع ميولهم واستعداداتهم واحتياجات العمل نفسه ، بدليل أن كثيرا مايتم تبادل المعينين بين النيابة وادارة قضايا الحكومة رغم تباين الاحتياجات والمواصفات بين وظائف هاتين الهيئتين .

الأسس العلمية الصحيحة للاختيار

لاجرم أن طريقة التعيين الجزافية غير منتجة ، وليست فى صالح المعينين ولا فى صالح العمل نفسه ، فهى على الأقل لاتوفر أصلح العناصر لشغل الوظيفة على فرض صلاحية مجموع المرشحين .

وان الطريقة المثلى ـ لا ريب ـ هى أن يتم التعيين بناء على تطابق المميزات الشخصية للمرشح مع الاحتياجات والمواصفات الخاصة بالوظيفة نفسها ، والتى تختلف اختلافا بيّنا من وظيفة لأخرى من تلك الوظائف القضائية ، وليس المعول فيها على الثقافة القانونية وحدها ، بل ان هذه الثقافة فى ذاتها ليست مطلوبة بدرجة واحدة ، ولعل أبسط دليل على ذلك أن عناية مجلس الدولة بالقانون الادارى تطغى على احتفاله بسائر فروع القانون الأخرى .

كما ينبغى أن نضع فى الاعتبار أن كثيرا ممن الحقوا بكليات الحقوق لم يكن لهم بد من ذلك ان طوعا وان كرها دون توجيه سليم ، بل نزولا على توجيه مكتب التنسيق المنوط به توزيع الطلاب على كليات الجامعة المختلفة بناء على مجموع الدرجات التى حصل عليها كل منهم فى شهادة الثانوية العامة ودون اعتبار لأى استعداد أو ميول .

فمجموع الدرجات وحده ليس معيارا صحيحا لشغل وظيفة عضو نيابة ، لأن النجاح فى هذه الوظيفة لايعتمد على التفوق فى التحصيل العلمى فحسب ، بل لابد معه من توافر مقومات أخرى كالذكاء ـ وليست كمية التحصيل وحدها معيارا لتوافره ـ ثم الميول الشخصية والقدرات والاستعدادات الجسمية والخلقية والمزاجية التى تتطلبها وظيفة عضو النيابة ، فقد يجيد المرشح المرافعة بينما لايجيد التحقيق أو لاتساعده حالته الجسمية على الانتقال لمباشرته ، وقد يكون سر التفوق فى مجموع الدرجات الاقبال على القانون الادارى أو الاقتصاد السياسى دون سائر فروع القانون الأخرى .. وهكذا .

من أجل ذلك كان لابد لايجاد التطابق بين صفات المرشح ومواصفات الوظيفة أن نحلل كل وظيفة لاستظهار عناصرها وواجباتها وظروف العمل فيها ، حتى يستبين ماتتطلبه فى شاغلها من صفات جسمية وعقلية وخلقية ومزاجية ، ثم تحليل أشخاص المرشحين كل على حدة بطريقة علمية مضمونة الصلاحية والثبات والنتائج يتولاها اخصائيون ، تحليلا يراعى فيه ابراز الصفات الموجبة التى يمكن استغلالها ، وباعتباره فردا له ذاتيته بغض النظر عن المجموعة أو الجامعة التى ينتمى اليها ، مع استخدام عبارات محددة فى التعبير عن هذه

الصفات وتقييمها ، وان أفضل طريقة لهذا التحديد هي التقدير بالدرجات ، حتى يمكن التمييز الدقيق بين المرشحين واتمام عملية المفاضلة على اساس سليم .

ثم توجيه كل مرشح الى احدى الجهات التى يصلح لها — النيابة أو مجلس الدولة او ادارة قضايا الحكومة — والتى يظهر من التحليل مطابقة مايتحلى به مع الاحتياجات والمواصفات المطلوبة لها .

وسوف نقتصر هنا على الكلام عن وظيفة معاون النيابة — ويمكن بالقياس عليها وضع قواعد التعيين فى الوظائف القضائية الأخرى .

وصف الأعمال التى يقوم بها عضو النيابة

١ — الانتقال لتحقيق قضايا الجنايات بعامة ، وقضايا الجنح الهامة ، فى محال وقوعها وفور الابلاغ عنها ، فى اى وقت وفى اى مكان وايا كانت ظروف العمل أو حالة الجو او وسائل المواصلات .

٢ — التعاون مع سائر الجهات الادارية والفنية على تحقيق ادلة النفى او الاثبات ، كرجال الشرطة والطب الشرعى والخبراء الفنيين فى الفروع المختلفة .

٣ — تحقيق المسائل الخاصة بعديمى الأهلية والغائبين ، والمسائل الخاصة بتوقيع الحجر ورفعه ، وسلب الولاية أو الحد منها أو ردها ، والانتقال لاتخاذ الاجراءات التحفظية والحصر المؤقت فى التركات .

٤ — دراسة التحقيقات التى ترد للنيابة من اقسام ومراكز الشرطة واستكمال أوجه النقص فيها .

٥ — دراسة وقائع الدعاوى التى تم تحقيقها ، وتحليل أقوال المتهمين والشهود ووزن أدلة الاثبات والنفى ، واعطاء التحقيقات الوصف القانونى والتصرف فيها اما باصدار قرارات بحفظها مؤقتا او قطعيا مع دعم هذه القرارات بالأسانيد القانونية .

واما بتقديمها للمحكمة للفصل فيها اذا ما رجحت لديه ادلة الاثبات فيها .

واما باصدار أوامر جنائية بمثابة أحكام من النيابة مباشرة فى الأحوال التى يسوغ له القانون فيها هذه السلطة .

٦ — التدخل وجوبا فى جميع المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف للأجانب وجوازا أو وجوبا — حسبما يقرره القانون — بالنسبة للمصريين على اختلاف دياناتهم وتقديم مذكرات للمحكمة برأى النيابة القانونى فيها .

٧ — المرافعة شفاها أمام المحاكم فى القضايا التى تمثل فيها النيابة العامة لبيان وقائعها وأدلة الاثبات فيها والرأى القانونى الذى يرى مطابقته لها — ثم الرد على أقوال الدفاع وطلباته .

٨ ـ اتخاذ اجراءات تنفيذ العقوبات الجنائية التى تصدرها المحاكم المختلفة .

٩ ـ رعاية مصالح عديمى الأهلية والغائبين المصريين والأجانب والتحفظ على اموالهم والاشراف على ادارتها .

١٠ ـ ادارة أعمال النيابة التى يعمل بها والاشراف على موظفى القلم الجنائى .

١١ ـ الاشراف على رجال الضبطية القضائية التابعين لمصالح أخرى كرجال الشرطة ، ومفتشى الصحة ، وموظفى الجمارك والاذاعة وغيرهم ، فيما يتعلق بمباشرتهم سلطة الضبطية القضائية ، باعتباره رئيس السلطة القضائية فى دائرة اختصاصه .

١٢ ـ القيام باجراءات التحقيق لحساب الدول الأجنبية تنفيذا لقرارات الانابة القضائية التى تبعث بها اليه .

١٣ ـ اتخاذ اجراءات تسليم المجرمين الأجانب للدول الأخرى بناء على طلبها ، اذا كانت بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة اتفاقات لتسليم المجرمين .

١٤ ـ مراقبة حركة النقود بالمحكمة واعتماد صرفها وتفتيش خزانة المحكمة وجرد محتوياتها .

١٥ ـ التفتيش على السجون الواقعة فى دائرة اختصاصه .

١٦ ـ تمثيل النيابة العامة فى بعض اللجان والمجالس ، كمجلس الغنائم فى حالة الحرب ، ولجان القيد والتصحيح فى جداول الانتخاب ، ولجان الشياخات ، ولجان الاصلاح الزراعى .

الصفات التى يجب توافرها فى عضو النيابة

تأسيسا على الوصف السابق للأعمال التى يقوم بها عضو النيابة ، نجمل فيما يلى الصفات التى ينبغى توافرها فيه حتى يمكنه الاضطلاع بأعبائها على أكمل وجه :

أولا ـ الاحتياجات الجسمية :

١ ـ ان يكون رجلا ، فقد ثبت أن الاناث لا يتحملن أعباء هذه الوظيفة خلافا للنيابة الادارية مثلا .

٢ ـ القدرة على العمل فى ظروف غير ملائمة بدنيا فى الأجواء والأوقات والأمكنة المختلفة فى الريف والمدن .

٣ ـ وفرة النشاط والحركة بما يعين على اجراء المعاينات مهما يكن مكانها أو ظروفها ووعورة الطريق اليها .

٤ ــ قوة السمع والبصر بما يمكنه من تتبع أقوال المتهمين والشهود والمرافعة ، سواء فى التحقيق أو المحاكمة ، وملاحظة دقائق آثار الجريمة حين معاينتها .

٥ ــ حسن المظهر والتناسق الخلقى حتى لا يكون مثارا للاشفاق أو الزراية أو الاشمئزاز ، مما يؤثر على حالته النفسية وينال من روحه المعنوية .

٦ ــ السلامة من الأمراض والعلل التى قد تؤثر على نشاطه أو قوة احتماله أو على مزاجه وأخلاقه .

ثانيا ــ الاحتياجات العقلية (السيكولوجية) :

١ ــ الالمام بثقافة قانونية عميقة تساعده على تكييف الوقائع والتطبيق القانون السليم . لا تقل عن درجة الليسانس فى الحقوق .

٢ ــ أن يكون حاد الذكاء سريع الفهم ، حتى يمكنه ادراك العلاقات واطرافها المختلفة فيما يطرح أمامه من وقائع .

٣ ــ القدرة على تركيز الانتباه ، سواء فى التحقيق لمتابعة أقوال المستجوبين أو فى الجلسة لمتابعة اقوال الدفاع والاستعداد للرد عليه .

٤ ــ قوة الذاكرة ، مما يمكنه من استيعاب أقوال المستجوبين وادراك أوجه التعارض بينها والرد على أقوال الدفاع بالجلسة .

٥ ــ سرعة البديهة فى الرد على مايثار فى الجلسات من طلبات ودفوع .

٦ ــ دقة الملاحظة بحيث لا تفوته دقائق الأشياء والمعلومات التى تفيد التحقيق .

٧ ــ التذكر البصرى للأرقام والأشخاص ، مما يساعد على ادارة التحقيق وتقييمه .

٨ ــ القدرة على تقدير المسافات والحجوم والأوزان ، وهى من القدرات التى تفيد فى تجميع المعلومات فى التحقيق .

٩ ــ القدرة على التحليل المنطقى ، بما يساعد على ادارة المناقشة والاستجواب واستجماع المعلومات الضرورية فى التحقيق ، ولامكان اعطاء نتائج التحقيقات التكييف القانونى السليم والتصرف فيها تصرفا محكما .

١٠ ــ المهارة فى التعبير الكتابى ، لأهمية ذلك فى صياغة القرارات والمذكرات التى يلخص فيها الوقائع ويحللها ويبنى عليها تصرفه القانونى .

١١ ــ المهارة فى التعبير الشفوى ، لما فى هذا التعبير من بالغ الأهمية فى المرافعة أمام المحاكم وفى الرد على أقوال الدفاع .

١٢ ـ القدرة على التعاون مع الهيئات الأخرى التى تساهم مع النيابة العامة فى استجلاء الحقائق ومكافحة الجريمة .

١٣ ـ الالمام بقسط كبير من المعلومات العامة ـ الخاصة بظروف المجتمعات التى تقوم النيابة العامة برسالتها فيها عادة على اختلاف طبقاتها ، من حيث تقاليدها وظروفها المعيشية والاجتماعية ، سواء فى البيئات الزراعية أم الصناعية أم التجارية ، فى المدن أو القرى فى أعماق الريف .

١٤ ـ سلامة التقدير والحكم والقدرة على استخلاص النتائج الصائبة من مقدماتها .

١٥ ـ التحلى بصفات القيادة الرشيدة ـ التى يضطلع بها سواء باعتباره مديرا للأعمال الادارية بالنيابة أو مديرا لجلسات التحقيق التى يباشرها .

١٦ ـ الاستعداد للاقامة فى أى بلد ينقل اليه فى أنحاء القطر دون تذمر أو ملل .

ثالثا ـ النواحى الخلقية والمزاجية :

١ ـ الثبات العاطفى ، حتى لايكون سهل الانقياد والتأثر بالمواقف العاطفية التى تتخلل وقائع الدعوى ومباشرة تحقيقها .

٢ ـ الصبر وضبط النفس ، وهما عماد النجاح فى تتبع سير التحقيق والمحاكمة .

٣ ـ المثابرة على العمل ساعات طويلة بل أياما بأكملها دون فترة راحة ودون كلل أو ملل ـ مما تقتضيه اجراءات التحقيق أو سير المحاكمة فى كثير من الأحيان .

٤ ـ عدم التعصب لرأى أو عقيدة أو مذهب معين ، مماقد يؤثر فى القدرة على تقبل أقوال المستجوبين أو فى توجيه التحقيق أو تكوين الرأى القانونى .

٥ ـ الاعتماد على النفس وسرعة البت فى الأمور دون تردد .

٦ ـ حسن الخلق وطيب السمعة .

ويضاف الى المواصفات المتقدمة التى أسفر عنها تحليل الوظيفة ، شروط نص عليها قانون السلطة القضائية وشروط أخرى جرى عليها العرف القضائى حتى أصبحت تقليدا مستقرا وجزءا متمما لذلك القانون يعتد به القضاء الادارى فيما يطرح أمامه من دعاوى وظيفية .

١ ـ شروط نص عليها قانون السلطة القضائية :

١ ـ التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وكمال الأهلية المدنية م ٥٠ فقرة أولى و ١٢٠ .

٢ ــ أن لاتقل سنه عن تسع عشرة سنة اذا كان التعيين فى وظيفة معاون نيابة م ١٢٠ .

٣ ــ أن يكون حاصلا على أجازة الحقوق من احدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة او على شهادة أجنبية معادلة مع النجاح فى امتحان المعادلة فى الحالة الأخيرة م ٥٠ فقرة ٣ و م ١٢٠ .

٤ ــ أن لايكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لأمر مخل بالشرف ولو كان قد رد اليه اعتباره م ٥٠ فقرة ٤ و م ١٢٠ .

٥ ــ أن يكون محمود السيرة حسن السمعة م ٥٠ فقرة ٤ و م ١٢٠ .

٦ ــ أن تقرر اللجنة الطبية لياقته للخدمة طبيا م ١٢٤ .

ب) شروط جرى عليها العرف فأصبحت تقليدا ملزما :

١ ــ أن يكون من أسرة تتحلى بحسن السمعة ولها مركز اجتماعى لا شائبة عليه .

٢ ــ أن لاتتجاوز سنه الثلاثين سنة .

٣ ــ الحصول على اكبر مجموع ــ من بين مجموعات المتقدمين ــ فى درجات امتحان الليسانس .

٤ ــ أن لا يكون مشتغلا بالسياسة او له ميول سياسية ظاهرة .

على أنه يلاحظ ان شروط الحصول على شهادة الليسانس فى الحقوق وحسن السمعة واللياقة البدنية والتجرد من الميول السياسية الظاهرة ــ قد تضمنتها احتياجات الوظيفة التى اسفر عنها تحليلها حسبما فصلنا فيما تقدم

ويجدر بالذكر ــ التنويه الى أن الصفات التحليلية والشروط الأخيرة المطلوب توافرها فى عضو النيابة ، كلها صفات وشروط أساسية متكاملة ينبغى توافرها جميعا فيمن يلى هذه الوظيفة ، ولايمكن التغاضى عن احداها أو الغض من قيمتها ، لأن كلا منها ركيزة لنجاح مرحلة معينة من مراحل عمله ، ان تخلفت أثرت تأثيرا سيئا فى كفايته للمرحلة المتصلة بها ، وبالتالى فى صلاحيته كعضو فى النيابة العامة مسئول عن جماع واجباته دون تمييز بينها .

الطريقة العلمية للاختيار

أما وقد حددنا واجبات الوظيفة ومقوماتها واستخلصنا المواصفات المطلوبة فيمن يشغلها ، فقد بقى تحديد طريقة اختيار من تتوفر فيه هذه المواصفات من بين مئات المرشحين ، بل اختيار أجدرهم بها وأصلحهم لها .

ويعتمد الاختيار الصالح على تحليل المرشحين لاختبار كل من الصفات المطلوبة لدى كل منهم وتقييمها بدقة ، حتى يمكن المفاضلة بين المرشحين على أساس درجة كفايتها لدى كل منهم ، ثم تعيين أصلحهم لشغل الوظيفة .

ولكى تكون طريقة الاختيار سليمة وقاطعة يجب ان تتسم بالموضوعية ، أى أن لاتتيح الفرصة لتدخل الانسان أو الاستجابة للمؤثرات الشخصية والعوامل النفسية سواء فى عملية التحليل أو التقييم فتكون التعليمات قاطعة واضحة لاتحتاج الى تأويل ولا تحتمل الاجابة على موضوع الاختبار أكثر من وجه واحد حتى لا يتذبذب تقدير المصحح بين الأوجه المحتملة للاجابة .

ويجب كذلك أن يتوفر فى الاختبار شرط الصلاحية Validity بمعنى أن يقيس الاختبار حقيقة الشىء الذى وضع من أجله ولا يقيس شيئا سواه .

وأن يكون ثابتا reliable يعطى نفس النتائج تحت نفس الظروف فى جميع الأوقات .

وأن يكون شاملا Comprehensive أى يستوعب منهج الموضوع الذى يجرى عنه الاختبار ولا يقتصر على نماذج منه فحسب .

وأن يكون مميزا Discriminative أى متدرجا فى حساسيته بحيث يعبر عن ادق الفروق بين مستويات المختَبِرين .

واخيرا أن يكون الاختبار مقننا Standardised أى أن له معايير أو جداول تقنن لكل مستوى درجة معينة ، حتى يمكن تحديد مدى الكفاية بالنسبة لكل مستوى ، باعتبار أن الاختبار الواحد يتضمن مستويات مختلفة .

ذلك مع اهتمام الاختبار بقدرات المرشح الموجبة دون نواحى الضعف والعجز ما دامت المواصفات المطلوبة لم تعرها اهمية ، وعلى أن يهتم الاختبار بالمرشح كفرد بغض النظر عن مجتمعه أو جامعته التى تخرج فيها ، ومع مراعاة استخدام عبارات محددة تتوفر فيها دقة التمييز القاطع الحاسم .

وقد كان يمكن الاعتماد فى اختبار معاونى النيابة ـ على الاختبارات السيكولوجية التى عنى بوضعها الاخصائيون النفسيون توخيا للاعتبارات السابقة ، لبعدها عن جميع المؤثرات الذاتية ، غير أن الواقع أنها حتى الآن لم تصل فى مجموعها الى درجة مؤكدة من الصلاحية والثبات الا فى اختبارات الذكاء فحسب ، ثم انها باهظة التكاليف ، فضلا عن أنه قد يكون من الميسور حصول المرشحين على نماذج منها ـ لأنها اختبارات عالمية ـ ثم التدرب عليها قبل اختبارهم فيها .

ذلك الى أنه مهما يكن من دقتها ومبلغها من الكمال فان من المواصفات المطلوبة فى اعضاء النيابة ما لا بد لاستيعابه من وسائل أخرى ، كلياقة المظهر

واللياقة الصحية والقدرة على التعبير الشفوى وسرعة البديهة ، مما لايكشف عنه الا المقابلات الشخصية . ثم ان الاحاطة بالمركز الاجتماعى للأسرة وسمعتها لا تتم الا عن طريق التحريات الادارية .

أما الاعتماد على نتيجة فحص الخط لمعرفة النواحى الخلقية والمزاجية للمرشح ، فانه عديم الجدوى فى صدد التعيين لوظيفة عضو النيابة ، لما تتطلبه من جهد لايتناسب مع الغرض منها ، فضلا عن أن هذه الطريقة لم تحز ثقة علماء النفس فى الحكم على الأشخاص ، ولما ثبت قطعا من أنه لا قيمة لها فى التنبؤ بنجاح الشخص فى عمل ما .

من أجل ذلك كله قد تكون المقابلة الشخصية اجدى الوسائل المستطاعة فى الكشف عن المواصفات المطلوبة فى المرشح ، لولا أنها اجراء تشوبه الذاتية سواء فى ادارتها أو فى تقييمها ، كما أنها عرضة للنوازع الشخصية والظروف العامة التى تؤثر على الحالة النفسية للقائم بالمقابلة وللمرشح على السواءوتنأى بهما عن جادة الحقيقة المجردة . بيد انه لو روعى فى تشكيلها وفى اجراءاتها الصفة الموضوعية ، وتوفرت لها العناصر الفنية المتخصصة المدربة لكانت ادت الى الكمال وادعى الى الثقة فى نتائجها .

أما عن تقدير الكفاية العلمية — كمعيار للمفاضلة بين المرشحين — بعدما تبين من قصور الامتحانات الجامعية عن بيانه بالدقة المنشودة ، فان الأجدر عقد اختبارات تحريرية فى المواد التى تعنى بها النيابة أساسا ، ويتولى وضع أسئلتها أخصائيون مدربون يتحرون فيها عناصر الوثوق ، من الصلاحية والثبات والشمول والتمييز والتقنين والموضوعية على ماسبق بيانه .

قواعد الاختبار المقترحة

يبين مما تقدم — من تقييم الاجراءات المتبعة حاليا فى اختيار أعضاء النيابة ، ثم من دراسة مختلف الطرق العلمية من الناحية التطبيقية ، أن فى الاجراءات الحالية من العناصر مايمكن الاعتماد عليها لو أنها قومت بما يعالج ثغراتها ويحد من قصورها ، وأن من الطرق العلمية الحديثة ما يكفل اكمال هذا النقص ، على أن يقتصر منها على أدناها الى الصلاحية الكاملة وأيسرها فى التطبيق فى مجتمعنا .

ومن ثم فانى أرى فى قواعد الاختيار على الوجه المقترح بعد — مرتبة حسب تسلسلها الزمنى — مدعاة للوثوق والصلاحية :

١ — الاكتفاء ببيانات الاستمارة رقم ١٦٧ عح الحالية والاعتماد عليها فى التعريف بالمرشح وعنوانه فحسب .

٢ ـ الاعتماد على الصورة الشمسية فى التأكد من شخصية المرشح كلما دعا الأمر الى ذلك .

٣ ـ الاعتماد على شهادة الميلاد فى التأكد من توافر شرط السن .

٤ ـ اجراء تحريات النيابة بطريقة موضوعية تنأى بها عن شوائب الأهواء والنوازع الذاتية وتكفل لها درجة عالية من الصلاحية والوثوق .

وذلك بجعلها فى صورة اجابات على أسئلة نمطية محددة يضعها اخصائيون فى علم النفس والاجتماع ، تكشف عن سمعة المرشح وميوله السياسة ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية ، بمعلومات موضوعية ووقائع محددة .

على ان تدعم هذه التحريات بتقرير موضوعى مماثل من الجامعة عن سلوكه ابان دراسته .

وأن تشفع بصحيفة الحالة الجنائية من مصلحة تحقيق الشخصية .

٥ ـ العناية فى تلخيص ملف أوراق الخدمة السابقة للمرشحين ـ ببيان كفايتهم العملية وسلوكهم الوظيفى ، وذلك بتحرى مايرد فيها من الدوافع التى حدت بهم الى ما قد ينسب اليهم من مآخذ ودفوعهم عنها ، وبيان دواعى الثواب والعقاب ، مع تفصيل الأعمال التى كانوا يقومون بها .

٦ ـ الاكتفاء بنتيجة الكشف الطبى على المرشح أمام اللجنة الطبية العامة لاعتماد لياقته الصحية .

٧ ـ تعزيز نتيجة امتحان الليسانس باختبار تحريرى لتقييم الكفاية القانونية المطلوبة من المرشح فى وظيفة عضو النيابة يكون أساسا المفاضلة العلمية بين المرشحين .

على أن يتناول هذا الاختبار مقررات فروع القانون التى تهتم بهاالنيابة اساسا ـ كقانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية مثلا ـ وأن يتوافر فى هذا الاختبار شروط الموضوعية والصلاحية والثبات والشمول والتمييز والتقنين ، بحيث يشمل منهاج المادة كله فى أسئلة عديدة مختصرة ، لا تحتمل الاجابة عليها الا ردا واحدا موجزا لا يعدو كلمة أو اثنتين ، لسهولة التصحيح ودقة تحديد الدرجات والنبو عن العوامل الشخصية فى التقدير .

٨ ـ اجراء اختبار شفوى عن طريق المقابلة الشخصية ، للكشف عن سائر الاحتياجات الجسمية والعقلية والخلقية والمزاجية ، يعتبر معيار الاكتشاف هذه الصفات لدى المرشحين وتقييم استعدادهم وقدراتهم وأهليتهم لشغل الوظيفة .

على أن يراعى توافر العناصر والمقومات الآتية فى هذه المقابلة كفالة لسلامة اجراءاتها وضمانات الموضوعية والصلاحية والثبات والشمول والتمييز وسلامة التقدير .

١ ــ أن تقوم بالمقابلة لجنة من اخصائى نفسى واخصائى اجتماعى ومندوب من النيابة العامة ــ تخصصوا فى فن المقابلة ودربوا عليها وتوافرت فيهم الصفات العلمية والخلقية اللازمة لمباشرتها .

٢ ــ أن تحدد مهمة كل من اعضاء اللجنة تحديدا واضحا لايحتاج الى تأويل .

٣ ــ أن تتاح الفرصة لهم للاجتماع قبل عقد الاختبار بوقت كاف ، للتعارف والاطلاع على المعلومات المبدئية عن المرشح التى تضمنتها استمارة الالتحاق وتحريات النيابة وملف خدمته السابقة .

وذلك للاستئناس بها عند وضع الخطة العملية لادارة المقابلة وتحديد النقاط الرئيسية فى المناقشة لكل منهم فى مجال تخصصه .

٤ ــ اخطار المرشحين بموعد المقابلة قبل تاريخ انعقادها بوقت كاف .

٥ ــ اعداد مكان للمقابلة يكفل الراحة والهدوء والسرية .

٦ ــ أن تكون أوراق كل مرشح امام اللجنة عند انعقادها .

٧ ــ القيام بمقابلة كل مرشح على انفراد ضمانا لحريته فى الاجابة .

٨ ــ يستهل الاخصائى النفسى المقابلة بأسئلة بسيطة يسهل على المرشح الاجابة عليها تسكينا لأعصابه من رهبة الامتحان وحتى يستعيد ثقته فى نفسه Shock Absorber.

٩ ــ يتولى مندوب النيابة تعريف كل مرشح بظروف العمل فى النيابة وواجبات اعضائها حتى يكون على بينة منها فى تقدير استعداده لها .

ويتولى كل عضو فى اللجنة مناقشة المرشح فى موضوع اختصاصه لاستخلاص المعلومات المطلوبة عنه .

١٠ ــ مراعاة شروط الصلاحية فى المناقشة والأسئلة ، من حيث تحديد المقصود من كل سؤال أو اختبار بدقة فلا يتعداه الى غيره . فلا يستخدم الحكم على المظهر الخارجى مثلا قرينة على الحكم على شخصية المرشح حتى لا يقع المختَبِر تحت تأثير خطأ الهالة .

١١ ــ ينبغى تجنب الأسئلة المحرجة او الجارحة او الخارجة عن الموضوع .

١٢ ـ يجب ان تستمر المقابلة فترة كافية وان تتاح للمرشح فرصة معقولة للاجابة وحتى لاتكون العجلة سببا فى اضطراب المرشح أو عدم احكام الاختبار وكفايته .

كما ينبغى أن لاتطول مدة المقابلةبحيث ترهق القائمين بالمقابلة أوالمرشحين

١٣ ـ أن يكون انهاء المقابلة بطريقة كيّسة لبقة تحفظ على المرشح كرامته مهما تكن نتيجة اختباره .

١٤ ـ أن يتولى كل من أعضاء اللجنة تقييم صفات المرشح التى تدخل فى نطاق تخصصه .

١٥ ـ ان يراعى فى تقييم المرشحين أن يكون للتقييم معيار مقنن لكل صفة على حدة ، مع اشتماله على درجات متدرجة محددة لكل مستوى ، حتى يمكن تمييز درجة كفاية الصفة الواحدة من شخص لآخر .

وبناء على مايحرزه المرشحون من درجات التقدير فى عناصر الكفاية على الوجه المتقدم ، يرتبون فيما بينهم ، ثم يعين العدد المطلوب للوظائف الشاغرة طبقا لأولوية الترتيب .

***

تلك هى القواعد التى ارى فيها أقوم السبل وأيسرها لكفالة اختيارأصلح المرشحين لشغل وظائف أعضاء النيابة ، بما يمكنهم من الاضطلاع برسالتها الجليلة فى خدمة العدالة على اكمل وجه ، فى ظل استقلال وظيفى ينشده المجتمع ويكفله القانون .

وان فى القياس على هذه القواعد مايكفل الصلاحية المنشودة لمن يلون الوظائف القضائية فى مجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة مع شىء من التطوير يناسب طبيعة العمل فيهما .

الجهود التعاونية فى النهوض باستهلاك الطعام فى الجمهورية العربية المتحدة *

دكتور شحاتة السيد شحاتة

كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس

خلال المدة ١٩٥٣/٥٢ ـ ١٩٦٢/٦١ التى اشتملها البحث لم يكن النصيب الفردى من الغذاء كافيا فى حراريته أو متوازنا طبقا لأصول التغذية العصرية . فقد بلغ متوسط السعرات للفرد حوالى ٢٥٠٠ سعرا يوميا ؛ وانه لقدر منخفض بالمقارنة بشعوب العالم الأسعد حظا فى مستوياتها الغذائية . وطبقا للتكوين القياسى للغذاء المتوازن يجب أن يحصل الفرد على أكثر قليلا من ٥٠ فى المائة من سعراته اليومية من الكربوهيدرات ، وعلى حوالى حوالى ٣٥ فى المائة من الدهون وعلى حوالى ١٢ فى المائة من البروتين . وطبقا لهذه الدراسة يحصل الفرد المصرى على حوالى٨٠ فى المائة من نصيبه الحرارى اليومى من الكربوهيدرات وبالتالى يبدو أننا نأكل (فى المتوسط) نسبا أقل من الأغذية الدهنية والبروتينية .

وللمستويات الغذائية للسكان اهمية أولى فى تقرير بعض خصائصهم النوعية المرغوبة ، ولحد كبير تعتمد مستويات انتاجيتهم على مستوياتهم الغذائية ، ومن ثم يتعين على الجمهورية العربية المتحدة أن تعمل ـ ضمن جهودها المعاصرة للتطوير الذاتى ـ على ترقية الأنماط الاستهلاكية الغذائية لسكانها .

وفى الحقيقة يتطلب الأمر اتخاذ اجراءات انتاجية وتسويقية عديدة يمكن معها تحسين الأنماط الاستهلاكية الغذائية فى الجمهورية العربيةالمتحدة. وفى الاقتصاديات الأقل تطويرا يمكن ان تكون الأنشطة التسويقية التعاونية للمستهلكين وسيلة فعالة لرفع الأنصبة الحرارية ولتحسين الأنماط الغذائية للسكان ، ويصدق هذا بدوره على ظروفنا المصرية . فيجب أن تأخذ هذه الأنشطة فى الاعتبار ضرورة امداد سوقنا الداخلية بالطعام من الانتاج الداخلى بصفة رئيسية ، والاعتماد بنسبة ثانوية فقط على التجارة الدولية كمصدر عرض لغذائنا .

---

* ملخص البحث المنشور باللغة الانجليزية فى هذا العدد من المجلة .

وأساسا يمكن معالجة القصور العام لغذائنا فى البروتين الحيوانى بتطوير لمخاليط بروتينية خضرية وبجعل بعض المواد الغذائية أكثر غنى فى عناصر غذائية معينة ، ويجب ضمان عرض غذائى كاف لمختلف فئاتنا السكانيـــة خصوصا الأطفال والأمهات الحاملات والمرضعات والفئات السكانية الأكثـر نشاطا . ويتطلب الأمر ايضا القيام بحملة تعليمية تعاونية واسعة النطـــاق تعم جميع أنحاء البلاد ــ وتعطى فيها عناية اكبر لسكاننا الريفيين ــ لاحداث تحسينات معينة فى أنصبتنا الغذائية .

ولابد كذلك ان يعاد تنظيم جهازنا التسويقى كى يتمكن من المساهمـة الجوهرية فى حل مشكلة هذا القصور الغذائى العام ؛ وللحكومة بالطبع دور كبير الأهمية فى سلامة تصميم وتنفيذ سياسة غذائية شاملة للجمهـــورية بأسرها .

نقـد الكتب

على الجريتلى : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر القاهرة ١٩٦٢ ـ ٢٠٩ ص (بالعربية)

ما من شك فى أهمية مشكلة التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية ، ولكنى لا أخفى على سيادتكم اننى ما من مرة قرأت او سمعت عن تقديم تحديد عدد السكان كحل لهذه المشكلة الا وضقت ذرعا . كنت أضيق ذرعا بالفكرة لأنى كمشتغل بالعلم ، ومتتبع فى حدودى المتواضعة لتاريخ العلم ، أحترم دستور العلم ، واومن بقوة المبدأ الأول فى هذا الدستور الا وهو مبدأ **لا نهائية العلم** .

فقديما ذاعت نظرية الكون المحدود ، الكون الذى يحتل فيه الكوكب الأرضى موقعا مركزيا ، وتحد سماءه دائرة النجوم . على أساس هذه النظرية كان من السهل قبول فكرة امكان التعرف على كل خبايا الكون بأكمله ، أو بتعبير آخر كان من المقبول عقلا افتراض الوصول الى نهاية العلم . ولكن لم تصمد هذه النظرية أمام اكتشافات كوبرنيكوس وجاليليو وكيبلر ، فى القرن السادس عشر ، التى ادت الى وضع نظرية الكون غير المحدود ، تلك النظرية التى ترتب عليها مبدأ **لا نهائية العلم** .

وكل مرة سمعت فيها بالمناداة بتحديد النسل كحل لمشكلة التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية تحرك فى ذهنى السؤال الآتى : كيف تأتى لمعتنقى هذه الفكرة أن يحددوا الانتاج الاقتصادى ، وهو كما نسلم جميعا قائم على العلم (اللانهائى) وامكانيات تطبيقه ، ويقيموا تقديراتهم لسنين طوال مستقبلة على معدل قوة الانتاج الحالية ؟

كثيرا ما سألت نفسى هذا السؤال ، ولكن لم تتح لى فرصة لدراسة هذا الموضوع والتحرى عن مدى سلامة الأسس والنظريات التى انبثقت عنها هذه الفكرة ـ فكرة تحديد النسل ـ ولذلك ، فانه فضلا عن اعتزازى بدعوة جمعيتكم الموقرة للاسهام فى هذه الندوة ، عددت فرصة قراءة كتاب « السكان والموارد الاقتصادية فى مصر » للدكتور الجريتلى والتعليق عليه أفضل سبيل للتعرف على بعض نواحى هذه القضية : والحق انها لمقدرة فائقة أن يضمن السيد المؤلف كتابه هذا كل ما حوى من معلومات ، نظرية وتاريخية واقتصادية وعملية ، وانى لأقرر اعجابى بالكتاب كمرجع من اهم مراجع هذا الموضوع ولو انى أختلف مع سيادته فى الحل العملى الذى يقترحه لهذه المشكلة فى بلادنا (الجريتلى ص ٨٠) وسأقتصر كمشتغل بعلوم الأحياء والنظريات الاحيائية على **أولا :** مناقشة الناحية النظرية . **ثانيا :** الاشارة الى القضية من الناحية العالمية وامكانيات العلم الانتاجية ، ثالثا : القضية من الناحية المحلية .

الناحية النظرية

يقوم الحل الذى يقترحه السيد مؤلف الكتاب على أساس نظرية السكان التى وضعها مالثوس سنة ١٧٩٨ . ولا حاجة بى للاطالة عن هذه النظرية وقيمتها العلمية ، ولكن تكفى الاشارة الى أن مالثوس لم تتوفر لديه الا بيانات ناقصة ومتفرقة عن الاحصائيات السكانية ، ولم يكن لديه الجهاز الكافى من المشتغلين بالعلوم الرياضية لدراسة هذه الاحصائيات ، فلا غرابة اذا للحكم على هذه النظرية بالفساد ، لضعف مقوماتها العلمية ، وبخاصة أيضا أن ادعاءات مالثوس وتنبؤاته عن الفروق بين عدد السكان وقيمة الموارد لم تحققها الأيام ، ولم ينخفض نصيب الفرد من الانتاج فى آخر القرن التاسع عشر الى ٥/١٦ مما كان عليه فى آخر القرن الثامن عشر ، كما تنبأ ، بل على النقيض ، ارتفع نصيب الفرد الى حوالى خمسة أضعاف ما كان عليه (الجريتلى ص ٥٩) . فنظرية مالثوس هذه ما كانت لتعمر وما كان اسم مالثوس ليذكر فى سجلات المفكرين فى المجال الاجتماعى والاقتصادى لولا أن نظريته هذه قد أوحت الى داروين بنظرية **الانتخاب الطبيعى** ، وهى النظرية التى يشرح داروين بواسطتها ميكانيكية التطور العضوى ونشوء أنواع الأحياء المختلفة . والواقع أن نظرية داروين هذه ما كانت هى الأخرى لتعمر (لضعف مقوماتها العلمية) لولا أنها جاءت منسجمة مع ظروف عصرها ، فقد نبتت فكرتها فى ذهن داروين سنة ١٨٣٨ بعد قراءته لمقال مالتوس وظلت تختمر زهاء عشرين سنة وظهرت لأول مرة سنة ١٨٥٩ فى كتابه **أصل الأنواع بالانتخاب الطبيعى** ، مشبعة بروح القرن التاسع عشر والتفكير الاجتماعى الذى ساد فيه ، وبمجرد ظهورها ، كنظرية علمية تدعى الكشف عن طريقة الطبيعة فى تشكيل الكون ، ذاع خبرها وعم التسليم بها فى كل الأوساط ، اذ وجد الاستعمارى فيما قدمه داروين من آراء تكأة الاستعباد ، ووجد السياسى سند التعسف ، ووجد الاجتماعى والفلسفى روح التميز بين الطبقات ، ووجد الاقتصادى قانونيه الاستغلال والتسخير . وفى نفس كل هؤلاء ارتياح للانسجام التام (فى نظرهم) بين طريقة الطبيعة كما فهمها داروين وطريقة انسان ذاك العصر . وقد ترتب على التسليم بصحة هذه النظرية أن تأخر البحث العلمى فى بعض الظواهر الاحيائية الهامة : كظاهرة التوازن الطبيعى بين الأحياء وظاهرة التعاون والتساند والترابط بين وحدات الأحياء سواء فى الجسم الواحد أو بين افراد مجموعة الآهلات الحية فى البيئة الواحدة ، تلك الظواهر الطبيعية التى تدل بلا شك على أهمية مبدأ التعاون فى استمرارية الحياة وتنظيم العلاقة بين الأفراد والأنواع الأحيائية المختلفة . هذا عن أثر هذه النظرية الداروينية فى مجال البحث العلمى . أما فى المجال الاجتماعى فان أقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنها ثبطت نمو الانسان كانسان يمتاز عن سائر الحيوان بالادراك والتمييز بين الخير والشر ، وحثت على ازدياد المناشط التى لا تبقى على الانسان كرامته ولا تعترف له بحقوق أو امتيازات ،

ومن ذلك كثرة الحروب والمنازعات وما يلازمها من قلق وعدم استقرار . والخلاصة أن نظرية مالثوس فى السكان ووليدتها نظرية داروين عن طريقة التطور قد جرتا على العالم كوارث عديدة .

ولكن من حسن الحظ أن النظريات العلمية ليست بالمنزلات ، فالنظرية العلمية ما هى الا اداة لتقدم العلم ، تتبدل بغيرها اذا ما ثبت فسادها أو استنفذت أغراضها . وقد ثبت الآن لمعظم علماء الاحياء أن طريقة التطور ونمو العالم العضوى لا تقوم على التناحر كما نادى بذلك داروين بل أن التعاون هو اقوى مقومات الحياة للاستمرار والتطور والازدهار .

وأن المشتغلين بالعلوم عامة ، وبعلم الأحياء على الخصوص ، ليحدوهم الأمل أن يطهر انسان النصف الثانى من القرن العشرين افكاره من مخلفات ، نظريات التناحر للبقاء التى ورثها عن سلفه انسان القرن التاسع عشر ، وأن يسترشد بنظريات التعاون البيولوجى الطبيعى فى تنظيم شئون البشرية ، ففى ذلك الحل الوحيد لكل مشاكل البشر الحالية وبخاصة المشكلة التى نناقشها الآن . فمن الناحية النظرية ، اذن ، يعترض المشتغلون بالعلوم الطبيعية على فكرة تحديد النسل لسببين : **الأول :** هو تنافى هذه الفكرة ومبدأ لا نهائية العلم وثمراته ، **والثانى :** هو الاتصال الوثيق بين هذه الفكرة ونظرية التناحر للبقاء .

وانى لأرى من باب الأمانة العلمية ، ونحن بصدد تقويم نظرية مالثوس ، أن اشير بتقدير وافر لما ذكره زميلنا الأستاذ محمود الدرويش عام ١٩٤٠ فى محاضرة عن سكان القطر المصرى القاها فى المجمع المصرى للثقافة العلمية ، اذ قال سيادته بالحرف الواحد : « ولو أننى تعرضت هنا الى تنفيذ نظريات مالثوس ومعاصريه من رجال الاقتصاد لخرجت عن الحدود التى وضعتها لمحاضرتى . انما يكفينى أن أقول لحضراتكم أن التاريخ قد أثبت فساد نظريته » (ص ٨٨)

القضية من الناحية العالمية وامكانيات العلم الانتاجية

ولنترك الآن الناحية النظرية ولننظر موضوعيا فى القضية نفسها . فمن الناحية العالمية تدل الاحصائيات المختلفة على ان هناك تزايد فى عدد سكان العالم بنسبة ٢ ٪ سنويا تقريبا ، ويقتضى ذلك أن لا تقل نسبة زيادة الموارد الغذائية عن ٢ ٪ ، ولما كان حوالى نصف سكان الكرة الأرضية يشكون من النقص الغذائى بدرجات متفاوتة فيلزم مبدئيا رفع هذه النسبة الى ٤ ٪ لتخليص العالم من ربقة الجوع تدريجيا . وليس هناك من شك فى أن المقدرة الانتاجية العالمية تسمح بأكثر من هذه النسبة (وذلك باتباع طرق الانتاج الحالية دون افتراض تعديل جذرى فى طرق الاغتذاء ، أو الاعتماد افتراضيا على ألوان جديدة من الأغذية ، وكذلك دون افتراض استغلال مصادر طاقة

لا تزال فى طى الخفاء ، أو افتراض تحويل ماء البحر الى ماء شرب ، علما بأن كل هذه الموضوعات قيد البحث الحثيث وتبشر نتائجها بتطبيقات عملية ناجحة على نطاق واسع) ولا توجد أية صعوبات لا يمكن تذليلها ، ولكن الصعوبة كلها تتمثل فى أنه بينما يعيش ما يقرب من ٢٠ ٪ من سكان الدول الناهضة على مستوى الحرمان و ٦٠ ٪ على الكفاف الناقص ، نجد جمهرة الدول الأخرى تشكو من فائض انتاجها الغـذائى بالذات ، وترسم الخطط الغريبـة للحد من الاستثمار الزراعى وللتخلص من هذا الفائض اما بتصنيعه الى مواد غير غذائية ، أو باغراء الزراع فى عدم الانتـاج بدفع اعانات مالية مجزية عن كل مساحة زراعية تترك بورا الى غير ذلك من الطرق غير الانسانية ، هذا فضلا عن وجود مساحات شاسعة ، يسهل استغلالها زراعيا ، ما زالت بكرا ولم تعمر للآن .

والخلاصة انه من الناحية العالمية ليس هناك ما يبرر أى خوف أو قلق من نضوب مصادر الانتـاج الغذائى العـالمى ، والمشكلة هى مشكلة تنظيمية وتوزيعية على مستوى عالمى أكثر منها مشكلات محلية أو اقليمية ، وعلى انسان النصف الثانى من القرن العشرين أن يتناول هذه المشكلة بروح جديدة ، بعيدة عن كل نزعات القرن التاسع عشر ، اذا ما كان صادقا ومخلصا فى استهدافه الرخاء والسلام العالميين .

ولا بد من الاشارة هنا الى أن جمهرة معتنقى المالثوزية الجديدة فى أمريكا وانجلترا بالذات لا تتحكم فيهم فكرة قصور الموارد الاقتصادية بالنسبة لعدد السكان ، وهى فكرة مالثوس الأصلية ، بقدر ما تتحكم فيهم روح الاستعلاء ، فيجاهرون بأن عدم الحد من تزايد سكان الدول « المتخلفة » سوف يؤدى فى الجماعة البشرية الى تدهور مميزاتها النوعية واضمحلال مكوناتهـا التوارثية (جوليان هكس بانجلترا وكوك وبراون بأمريكا على سبيل المثال) .

ولا يؤثر فى تيار تفكيرى هذا ما ذكره السيد الدكتور الجريتلى عما دار فى اجتماع المجمع البريطانى لتقدم العلوم فى اجتماع عام ١٩٦٠ والنداء الذى نبع كنتيجة لهذا الاجتماع (جريتلى ص ٧٦) . فالواقع أن ما دار فى هـذا الاجتماع ما هو الا ترديد لما قاله الأستاذ هيل(A.V. Hill) رئيس دورة ١٩٥١ لهذا المجمع نفسه فى خطابه الافتتاحى ، ونكتفى فى التعليق على ما تمخض عنه هذان الاجتماعان بأن نسجل هنا ما قاله الأستاذ برنال ردا على خطـاب الدكتور هيل بالذات الذى ينادى فيه طبعا بضرورة تحديد النسل وبخاصة فى البلاد الناهضة . قال الدكتور برنال فى كتابه (العلم فى التاريخ) بعد أن فند كلام هيل : « ان العجز عن تصور أى وضع غير الوضع الحالى مضافا الى ذلك ، ولكن عادة بطريقة مستترة ، عدم الارتياح لفكرة احتمال وجود شعوب ناهضة كثيرة يتحدونه فى امتيازاته ــ هو الذى يدفع الانجليزى أو الأمريكى المثقف والمشتغل بالعلم الى تأييد فكرة تحديد النسل » (برنال ص ٦٨١) .

وأرى من المفيد أن أختم هذا الجزء من التعليق على الكتاب القيم الذى نحن بصدده بفقرة جاءت فى كتاب لرسل لورد (١٩٦٢) وهو من رجال الانتاج الزراعى الأمريكى الأفذاذ ومن أوسعهم خبرة ، فهو يقول فى صفحة ٤٢٧ « ان النوع البشرى نوع شديد المراس ، يمتاز فيه الفرد والكل ، على حد سواء ، بعزيمة ، قوية دبقة ، على الحياة والبقاء ، ولولا هـذه العزيمة ما كان النوع البشرى ليوجد الآن بكثرته الحالية ، وما كان ليتأتى لكل البلدان المتنورة أن تعزف فى تدبير أمورها عن فكرة اعتبار ، التزايد المستمر فى السكان عملية تجر وراءها حتما مواقف لا تطاق ، وانه ليبدو لى (رسل) ان المجتمعات البشرية الأكثر تنورا ما كان ملاذها الأساسى الا ما فطر عليه الانسان من ذكاء ومقدرة على التكيف . وهذا الاستعداد الفطرى قد يؤدى مع الزمن ، وربما بعد زمن قصير ، الى تعديل فى العلاقات الدولية ، والى تبادل على نطاق عالمى واسع فى الخيرات والخدمات ، والى تخفيف الحواجز المصطنعة التى تحول فى الوقت الحاضر دون هجره بعض سكان البلاد المكتظة ، صعبة التنمية الانتاجية ، الى أصقاع يقل فيها الازدحام وتتوفر فيها فرص النماء » .

القضية من الناحية القومية

يحق لرجال الاقتصاد والأرقام أن ينزعجوا من عدم التوازن السكانى ومعدل نمونا الاقتصادى . وقد كان يحق لهم أيضا أن ينادوا بتحديد النسل أو تنظيم الأسرة كحل لهذه المشكلة لو أن هذه الفكرة فى هذا المجال كان لها المقومات النظرية والعملية التى تبررها — وانى لأجد لزاما على أن أذكر أن جمهرة من المشتغلين بالاقتصاديات السكانية يعترفون بأن العلاقة بين النمو السكانى والاقتصاديات ، على أهميتها ودقتها ، لا يعرف عن كنهها الا القليل جدا ، وفى نظرهم أن هذا القليل المعروف كاف لاثبات فساد نظرية مالثوس . ويذهب تفكير بعض هؤلاء الى أن التزايد السكانى فى البلدان المتنورة الحالية يمكن أن يتخذ قرينة على الرخاء . (انظر « بير » ص ٢٢٤) .

ونحن لا ننكر أن فى هذه البلاد المتنورة قد تلعب ممارسة تنظيم الأسرة دورا ثانويا (وثانويا فقط) فى الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادى . ولكن مبعث هذه الممارسة فى أوساط هذه البلدان المتنورة **هو شعور الفرد بمسئوليته نحو بيته وذريته** . هذا الشعور كما نعلم جميعا لا يأتى جزافا بل ينبثق عن معرفة أصيلة بالحياة اللائقة بالبشر والتزاماتها . وهذه المعرفة لا يتمع بها الا من أعطى قسطا وافيا من التعليم والثقافة . وقد أكد السيد الدكتور الجريتلى ، اعتمادا على دراسات احصائية ، وجود ارتباط عكسى بين مستوى تعليم الزوج والزوجة وبين متوسط عدد المواليد (ص ١٧٨) . وعلى ذلك فممارسة تنظيم الأسرة سواء فى البلدان المتنورة أو ما هو موجود منها فى عائلاتنا المصرية لا تخرج فى نظرى عن أنها **نتيجة لارتفاع المستوى الثقافى** .

ان حقيقة الترابط العكسى الموجود بين المستوى الثقافى ومتوسط عدد المواليد ليقوى عندى الاعتقاد بأن المناداة بفكرة تحديد النسل (لو سلمنا بصحة مقوماتها النظرية) سوف تكون عديمة الأثر بيننا لارتفاع نسبة غين المتعلمين ، ولفشلنا الذريع للآن فى محاربة الأمية . ويبدو لى أن طريق **المعرفة** هو أسلم وأقصر طريق لنا للوصول الى توازن ما بين السكان والموارد فليكن همنا الأول هو تحطيم رقم الأمية المخيف أو بتعبير آخر محاربة العدو رقم ١ وهو **الجهل** ، وذلك بتوسيع دائرة التعليم والاهتمام بعملية الارشاد أو **التنوير** (**كما يصح** أن نسمى هذه العملية) وغنى عن البيان أن أول الوان التنوير التى يجب أن نزاولهـا هى ما ترمى الى الارتفـاع بمستوى الشعور بالمسئولية وبخاصـة المسئولية نحو الوطن والأسرة .

ولكن الانتصار على الجهل ليس بالأمر السهل السريع المنال ، فالى أن يعقد لنا النصر ويستقر التوازن بين التزايد السـكانى والنمو الاقتصـادى كنتيجة للارتفاع بمستوى الشعور بالمسئولية كيف نحصل على ما ينقصنا من مواد غذائية ؟

للاجابة على هذا السؤال ، يلزم أن نعود الى موضوع المقدرة العالمية على الانتاج وضرورة النظر لمشكلات الدول الناهضة نظرة جديدة ، هدفهـا تعويض هذه البلاد الناهضة (ومصر أولاها) عما فاتها من جراء الاستعمار ونزعات القرن التاسع عشر ، أى نظرة يحل فيها **التعاون الجديد** محل **التناحر القديم** . ومن جانبنا ، غير المناداة بهـذه الفكرة فى كل الأوسـاط والمناسبات ، وغير العمل بكل ما أوتينا من عزيمة واخلاص لانجاح خطة التنمية الانتاجية ببلادنا يجب أن نعطى الأولوية الواضحة لكل عمليات **التنوير** وبخاصة تنوير الأميين الحاليين . وبذلك فقط يمكن أن نأمل فى مجتمع متنور يرفل فى توازن سكانى اقتصادى عريق .

والله ولى التوفيق .

دكتور كامل منصور

١.برست ـ المالية العامة فى البلاد النامية ـ لنـدن ١٩٦٢ ـ ١٦٢ صفحـة (بالانجليزية) *

دعى الأستاذ « برستون » لالقاء محاضرات عن البلاد النامية بالمعهـد الاحصائى البرتغالى فى لشبونة فى خلال سنة ١٩٦٠ ، وكتاب المالية العامة فى البلاد النامية يضم تلك المحاضرات بعد شىء من التعديل . ولاشك أن الموضوع متشعب الأرجاء وما كان لكتاب لا تتعد صفحاته المائتين أن يفى به . ولم يغب ذلك عن الكاتب ، لذا نجده قد بلور فى السطور الأولى لمقدمته الخطوط العامة لبحثه وذلك فيما يتعلق بناحيتين :

الأولى : انه لن يعرض لاتجاهات السياسة الاقتصادية فى تلك البـلاد سواء فيما يتعلق بالانفاق العام أو الايرادات العـامة ، وانمـا سيقتصر على التعريف بمكونات المالية العامة وعلى الأخص الضرائب .

الثانية : أن ما خرج به من مبادىء ونماذجه الاقتصادية عموما مبنيـة على الاتجاهات السائدة فى بلاد الكومنـولث او البـلاد التى كانت خاضـعة للاستعمار البريطانى .

ويرى أن ذلك لا يخل بالتعميمات التى خرج بها طالما أن تلك البلاد تقع فى جهات متفرقة وذات طبيعة متباينة مما يجعل النتائج التى تنتهى اليهـا تحليلاته غير مضللة .

وفى حدود ما تقدم عرض الكاتب خلال فصول ستة للمواضيع التالية :

١ ـ دور الضرائب المباشرة .

٢ ـ دور الضرائب غير المباشرة .

٣ ـ الهبات والاعانات والاعفاءات .

٤ ـ الدين العـام .

٥ ـ الاجراءات الادارية والمالية .

٦ ـ المالية العامة فى الاتحادات الفيدرالية .

والضرائب المباشرة تضم : الضرائب الفردية على الدخل والضرائب الفردية على الانفاق ، والضرائب على ارباح الشركات ، والضرائب على رأس المال . وعموما فقد لاحظ الكاتب أنه بالمقارنة بالبلاد المتقدمة فان نسـبة ايرادات الضرائب المباشرة والضرائب على الثروة بسيطة اذا ما قورنت بالايرادات العامة فى مجموعها .

(*) A. R. Prest, *Public Finance in underdeveloped countries* London 1962.

ولعل ذلك يرجع الى صعاب كثيرة تعترض امكانيات اتساع نطاق تلك الضرائب ، فالتخلف وسيادة القطاعات الزراعية تؤدى الى صعوبة تحديد وعاء الضريبة على الدخول وضعف الأجهزة الادارية بدوره يحول دون التحصيل الكامل وعلى نحو عادل للديون الضريبية .

وكان من نتيجة ذلك أن اتجهت بعض البلاد النامية كالهند الى اتخاذ الانفاق كوسيلة لقياس الدخل الخاضع للضريبة ، وذلك على الأخص بالنسبة لأصحاب الدخول الكبيرة ، وعلى الرغم من أن مثل هذا الاتجاه فى فرض الضريبة له أثره فى تنمية المدخرات الا انها ، لا تخلو بدورها من صعوبات مماثلة لدى التطبيق .

والضرائب على الشركات لها أهميتها فهى تمثل فى كثير من البلاد المتخلفة نسبة كبيرة من الايرادات العامة تستخدم فى تمويل التنمية ، ويظهر ذلك بوضوح فى البلاد النامية المنتجة للبترول ، ومع ذلك فان هناك حدودا فى رفع سعر الضريبة على هذا النوع من الدخول فضلا عن أن نطاق فرض هذه الضريبة فى الغالبية العظمى من البلاد النامية محدود للغاية نظرا للتخلف فى مجالات التصنيع وقيام النشاط الاقتصادى على المنشآت الحرفية الصغيرة والاستغلالات الزراعية الضرورية .

والضرائب على رأس المال فى رأى الكاتب لا تحتل مرتبة لها أهميتها فى البلاد النامية لذا اقتصر على التعرض للضريبة على الأطيان الزراعية وامكانيات رفع سعر الضريبة عليها ، واستخدام حصيلتها فى تمويل عمليات التنمية . وقد خلص الكاتب بأن هناك صعوبات فنية وادارية تحول دون تحقيق هذا الهدف .

وفى مجال الضرائب غير المباشرة فان الضرائب على الواردات تقوم بدور فعال فى تمويل الانفاق فى البلاد النامية ، ومع ذلك فان هناك حدودا لزيادة امكانياتها كوسيلة للتمويل . فضلا عن أن زيادة معدلات التقلب فى الايرادات يقلل من مدى فاعليتها فى هذا المجال فان الاتجاه الى رفع أسعار الضريبة الجمركية على الواردات قد يؤدى الى احداث اتجاهات تضخمية عن طريق جهاز الأسعار ومستويات الأجور .

اما بالنسبة للضرائب على الصادرات فان أهميتها اخذت تتزايد فى البلاد النامية كمصدر من مصادر الايرادات العامة . ففانا تحقق ٢٥ فى المائة من ايراداتها عن هذا الطريق ، والملايو ٣٨ فى المائة . وامكانيات البلد فى هذا الشأن يرتبط عموما بمدى المركز الاحتكارى العالمى الذى يشغله كمصدر للسلع ، الا أن الكاتب بدوره قد لاحظ بحق أن نسبة كبيرة من البلاد النامية بلاد مصدرة للمواد الأولية والسلع الزراعية التى يتعرض انتاجها للتقلب

وكذلك الأمر بالنسبة لمستوى أسعارها وبالتالى الايرادات التى يمكن أن تحققها مثل هذا النوع من الضرائب ، هذا فضلا عن أن الاتجاه الى رفع معدلات أسعار الضريبة الجمركية على الصادرات قد يؤدى الى التقليل من معدلات التنمية المرجوة .

ونظرا لضيق نطاق القطاع الصناعى فى البلاد النامية فاننا نجد أن رسوم الانتاج لا تحقق ايرادات يعتد بها ، الا أنه من المتوقع أن تتزايد أهميتها فى المستقبل كلما زاد التقدم الصناعى فى تلك البلاد .

واذا كانت الضريبة على المبيعات تمثل مصدرا هاما من مصادر ايرادات القطاع العام فى البلاد المتقدمة فان صعوبات التطبيق فى البلاد النامية والتى لا تختلف فى جوهرها عما هو ملموس فى البلاد المتقدمة ، تحول دون الأخذ بها فى البلاد النامية أو توسيع مجال تطبيقها .

واخيرا عرض الكاتب لمصدر من مصادر الايرادات العامة قد تنفرد بها بعض البلاد الآسيوية والافريقية ، وعلى الأخص التى كانت خاضعة للاستعمار ، ويتمثل هذا المصدر فى الارباح التى كان يحققها القطاع العام من احتكاره لمشترى وبيع بعض السلع . ولا شك أن التقدم والتطور الاجتماعى والاقتصادى لتلك البلاد سيقلل من أهمية هذا النوع من الايرادات .

وفى الفصل الرابع انتقل الكاتب الى بحث الهبات والاعانات والاعفاءات . وأساس ذلك ما يراه من أنه لها صلة وثيقة بالايرادات ، فالتوسع فى الاعفاءات الضريبية فى نظره لا يخرج عن أن يكون خفضا لأسعار الضريبة . والهبات والاعانات بصفتها نفقات ناقلة يمكن اعتبارها الجانب المقابل للضريبة . وبهذا الفصل انتهى الكاتب من عرض سريع للجوانب المختلفة لمصادر الايرادات وهى مركزة عموما فى الجهاز الضريبى . واذا كانت الضرائب فى البلاد النامية تختلف فى مدى أمكانياتها فى تمويل التنمية أو النفقات عموما الا أن الاستاذ «برستون» يخرج من تحليله بالنسبة لجميع أنواع الضرائب بنتيجة واحدة وهى عدم اتساع نطاقها وقصورها .

والحقيقة أن القارىء المتخصص يلمس على الفور السطحية التى عالج بها الكاتب تلك النواحى على الرغم من اتساع مجال البحث فيها ، وحتى اذا كان الدافع له على تلك اللمسات السريعة تقيده بعدد معين من المحاضرات فان ذلك لا يبرر عدم تعرضه لنواحى جوهرية لتلك الموضوعات وخصوصا ما يتصل بالدخل القومى ومستويات الادخار فى البلاد النامية . كما أن تحليله الاقتصادى فى تلك المواضيع أسس على التحليل القصير الأجل ، وبذلك بدت الصورة قاتمة .

وبما تقدم انتهى الكاتب من عرض الخطوط العامة للايرادات العادية فى البلاد النامية ، وانتقل بعد ذلك الى معالجة القروض العامة باعتبارها

وسيلة لتغطية النفقات العامة والتجاء البلاد النامية الى القروض العامة هو نتيجة للعوامل التى عرضها الكاتب فى الفصول الخمسة الأولى .

فالقوى السائدة فى تلك البلاد قد أدت الى تزايد تدريجى فى الانفاق العام من جهة وضيق امكانيات التوسع فى فرض الضريبة من جهة أخرى . الا أن ذلك لا يعنى أن امكانيات الاقتراض من السوق المحلى يمكن مقارنتها بمثيلتها فى البلاد المتقدمة ، فاصدار النقد فى تلك البلاد عموما ، الكومنولث ، مرتبط بمدى توافر الودائع الاسترلينية ، فزيادة النقد المحلى بألف وحدة نقدية مثلا يستلزم أن يقابله زيادة مماثلة فى القيمة من الاسترلينى . ولاشك أن مثل هذا النظام يحد كثيرا من امكانيات الحكومة من الاقتراض من الهيئة المصدرة للنقد كما هو الحال فى البنوك المركزية .

والكاتب يركز على هذه الناحية الا أنه اذا كان من الجائز القول بصحة ذلك فى الماضى فان التطور الاجتماعى والاقتصادى الذى تسير فيه البلاد النامية بخطى سريعة سيجعلها تتحرر ، ان لم يكن أكثرها قد تحرر فعلا ، من تلك القيود النقدية التى تعوق تمويل التنمية على نحو ظاهر . ففى الملايو وهونج كونج مثلا سمح بأن تكون نسبة معينة من غطاء الاصدار سندات على الحكومة المركزية ، كما أخذت البنوك المركزية فى الظهور ومباشرة اختصاصاتها على نحو أكثر فاعلية . هذا بالاضافة الى أن البنوك الوطنية أخذت توطد أقدامها فى كثير من البلاد النامية الى جانب البنوك الأجنبية .

ومع ذلك فان الكاتب يرى أن تقلب صادرات البلاد النامية وبالتالى الدخل الأهلى يؤدى الى تقلب فى موازين المدفوعات الذى يؤثر بدوره على عرض النقود وامكانيات الحكومة فى الاقتراض من الجهاز المصرفى . واذا وضعنا الى جانب هذه الحقيقة الزيادة التصاعدية الثابتة فى حجم النفقات العامة ، وان الايرادات الضريبية شديدة الحساسية للتقلبات فى الدخل الأهلى بمعنى أن نسبة انخفاض الايرادات الضريبية تكون أكبر من نسبة انخفاض الدخل الأهلى ، لظهرت بوضوح مشكلة تمويل التنمية فى البلاد غير المتقدمة . وحتى لو تيسرت القروض المحلية فان نطاق استخدامها يتعين أن يكون محدودا خوفا من حدوث اتجاهات تضخمية عارمة .

ويقترح الكاتب للخروج من تلك الدائرة المقفلة وكحل لهذا الاشكال الأخذ بفكرة الاحتياطيات الدورية أى استخدام فائض الميزانيات فى وقت الرواج لتغطية عجز الانفاق العام فى أوقات الكساد . وفكرة استخدام الاحتياطيات أو صناديق الموازنة كما يعلم القارىء المتتبع لأمثال هذه المواضيع ، ليست جديدة ولم يسفر الأخذ بها عن نتائج مشجعة فى بعض البلاد المتقدمة . ومن باب أولى ففى ظل ظروف الانفاق فى البلاد النامية وعلى

الأخص فيما يتعلق بالتنمية فان امكانيات تحقيق فائض عموما أمر غيـــر متيسر .

الا أن القروض الخارجية لو تيسرت فانها طبقـا لما يراه المؤلف تخفف كثيرا من مشاكل التمويل الداخلية .

والقروض الخارجية بالنسبة للمستعمرات البريطانية السابقة كانت تتم عن طريق صندوق تحت اشراف ممثل للتاج البريطانى ،والفـــكرة فيه أن فائض أحد المستعمرات يستخدم لتغطية العجز فى ميزان مدفوعات المستعمرة الأخرى عن طريق القروض أو التسهيلات الائتمانية .

والى جانب ذلك طرحت بعض المستعمرات سندات طويلة الأجل فىسوق لندن ، الا أنه اعتبارا من سنة ١٩٥٨ أمكن لهذه المستعمرات ان تقترض من الخزانة البريطانية مباشرة ، كما اتجهت بعض البلاد الى المؤسسات الدولية . أما فيما يتعلق بالاعانات والهبات فانها لا تعتبر فى نظر الكاتب مصدرا للتمويل يمكن الاعتماد عليه .

وبعد أن عرض الكاتب للخطوط الأساسية للجهاز الضريبى وسياســة القروض العامة اتجه فى الفصـــل الســـادس الى بحث الاجراءات الادارية والتشريعية المتصلة بعمليات الانفاق والايرادات . وفى نظره أن لتلك النواحى أهمية لا تقل عن السياسة الاقتصادية والتخطيط ، وفيما يتعلق بهذا الشأن ميز بين مراحل اربع :

الأولى : التكوين ، وقد ركز فيه الكاتب على كيفية اظهـــار المصروفات والايرادات الحكومية .

الثانية : الاعتماد .

الثالثة : التنفيذ .

الرابعة : الرقابة .

واخيرا اختتم الكاتب بحثه بكلمة عامة عن مالية الاتحادات الفيدراليـــة وذلك فيما يتعلق بتكوينها الأساسى والمشاكل الأساسية الخاصة بماليتهـا والاقتراحات الخاصة بحلها .

واذا كان الكتاب على هذا النحو يعطى فكرة لمن يريد التعـــرف على عموميات هذا الموضوع فان القارىء المتخصص لا يجد فيه جديدا بل عليـــه أن يتناول النتائج التى خرج بها الكاتب بحذر ، فنموذجه الاقتصـــادى غير واقعى اذ أن البلاد التى يعنيها قد تغيرت وتتطور بسرعة وبذا فكان من الأجدى أن يصور الامكانيات المستقبلة فى ظل هذا التطور والهند وأمثالها من النماذج الواضحة فى هذا الشأن .

على صبرى يس

ريتشارد جيل ـ التنمية الاقتصادية فى الماضى والحاضر ، جامعة هارفرد ـ ١٩٦٣ ١٢٠ صفحة (بالانجليزية) .

بدأ الكاتب بحثه بتحديد العوامل الاساسية التى لها تأثيرهـا فى تكيف وتحديد امكانيات التنمية الاقتصادية ، وهى فى تقديره لا تخرج عن الآتى :

١ ـ معـدل نمو السـكان

٢ ـ الموارد الطبيعيـة

٣ ـ معدلات تكوين رأس المـال

٤ ـ معدلات التقـدم الفنى

٥ ـ التخصص وحجم السوق

وأهم ما لاحظه الكاتب فيما يتعلق بنمو السكان أن معـدلاته قد زادت كثيرا فى العصر الحديث ، فسكان العالم طبقا للمعدلات الحالية سيتضاعفـون خلال الاربعين سنة القادمة ، هذا فى الوقت الذى استغرق فيه تضاعف عـدد السكان الحقبة من القرن الاول المسيحى الى القرون الوسطى . والنقطة الثانية التى أثارها الكاتب أن العلاقة بين معدل زيادة السكان ومعدل التنمية ليست لزاما ان تكون عكسية اذ الامر يتوقف على العوامل الاقتصـادية الاخرى والظروف السائدة فى البلاد .

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية فهو لا ينكر أهميتها وأثرها على امكانيات التقدم الاقتصادى الا أنه من ناحية أخرى فان قدرتها لن تكون عقبـة اذا ما اقترنت بتقدم وكفاية فنية تكفل حسن استغلال تلك الموارد .

ومعدل تكوين رأس المال من العوامل الاساسية التى تحـدد امكانيات التنمية الاقتصادية ، ويرى الكاتب أن هناك موضوعين جديرين بالبحث فيمـا يتعلق بهذا الشأن :

الاول : الاسباب الدافعة لاختلاف معدل تكوين رأس المال فى البـلاد النامية المختلفـة .

الثانى : العوامل الاساسية التى لها اثرها على تكوين المعدل المذكور .

واذا كان التخصص يزيد من كفاية الانتاج وبالتالى معدل التنميـة فان امكانيات التنمية من ناحية أخرى تتوقف على حجم السوق الداخلى والخارجى، ويظهر ذلك بوضوح لدى دراسة أسباب النمو الاقتصادى للبلاد المتقدمة .

(*) Richard T. Gill: *Economic development, past and present* Harvard University 1963

الا أن العبرة ليست فى مجرد تحديد عوامل التنمية الاقتصادية ، وانما الاهم من ذلك فى نظر الكاتب هو التعرف على الاهمية النسبية لكل عامل من العوامل سالفة الذكر ، وفى ظل أى الظروف يمكن لهذه العوامل أن تحقق زيادة فى معدل التنمية أو تكون سببا من أسباب الركود ، وما هيـــه الاسباب التى تجعل أى من هذه العوامل اكثر فاعلية فى استحداث النمـــو . وفى رايه أن الاجابة على تلك الاسئلة تضم فى ثناياها نظرية التنمية الاقتصادية فى مجموعها. وفيما يتعلق بهذا الشأن عرض الكاتب عرضا سريعا لمراحل النمو الاقتصادى واتجاهات « ماركس » ولمحات من النظريات الريكاردية ، ثم الاتجاهات الحديثة المتعلقة بالدائرة المقفلة للفقر والنمو الذاتى .

والخروج من تلك الدائرة كان موضعا لمناقشات وابحـاث الـكثير من الاقتصاديين ، ومع هذا فانه يتضح من الدراسات التاريخية للنمو الاقتصادى للبلاد المتقدمة أن الخروج من دائرة الفقر المقفـلة والسير فى طريق التقـدم الاقتصادى فى تلك البلاد قد اقترن بمظاهر ثابتة اهمها :

التقدم الفنى ، زيادة معدل الاستثمار فى الصـــــناعة ، التنظيم الفنى الادارى . وعلى ضوء الظروف السائدة فى البلاد المختلفة فان الامر يستلزم لخروجها من دائرة الفقر دفعة قوية فى مختلف مجالات النشاط الاجتمـــاعى والاقتصادى ، ولكن المشكلة فى كيفية استحداث تلك الدفعـــة القوية ومن يتكفل بها .

* * *

وعلى ضوء ما تقدم عرض الكاتب لدوافع التقدم الاقتصادى واتجاهاته فى بعض البلاد المتقدمة مع المقارنة بالظروف السائدة فى بعض البلاد النامية . وفى رأيه أن النمو الاقتصـــادى فى البلاد المتقـدمة له خصـــائصه ومراحله الثابتة ، والتى تتحصل فى فترة بدائية تتهىء فيها الظروف المناسبة للتنمية ثم زيادة سريعة فى معدل التقدم الفنى ثم تغيرات جوهرية فى التنظيم الصناعى، وفى حدود ما تقدم عرض الكاتب للخطوط العامة للثورة الصناعية فى انجلترا .

* * *

والفكرة فيما يتعلق بالنمو ــ فى نظر الكاتب ــ لا يجب ان تكون قاصرة على توافر حوافز ومسببات التنمية بل الاهم من ذلك أن يتضمن الهيكل الاقتصادى للبلد النامى عوامل ذاتية تـكفل له تقدم ثابت مستمر ، والولايات المتحـدة الامريكية تعتبر مثلا فى هذاالشأن . فالنمو الاقتصادى فى تلك البلاد قد اقترن فى القرن الماضى بتغير جوهرى فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية . فالزيادة الكبيرة فى عدد السكان البالغة ٣٠ ٪ خـــلال الفترة من ١٨٠٠ ــ ١٨٦٠ قد

صاحبها تغيير فى توزيع السكان فزادت الهجرة من الريف الى المدن مع الاقبال على مزاولة الصناعة والتجارة ، ومع ذلك فقد ازدادت نسبة الراحة الى العمل بالنسبة للأمريكيين ، وارتفعت الكفاية فى العمل وبالتالى مستوى الانتاج الفردى على نحو مضطرد بما يعادل ٢ ٪ تقريبا ، وقد اتاح ذلك للافراد ارتفاعا فى مستوى معيشتهم ، وذلك نتيجة طبيعية لزيادة معدل تكوين رأس المـــال ، واتساع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية والتقدم الفنى المضطرد .

وفى الفصل الخامس انتقل الكاتب الى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، بادئا بحثه بتحديد المقصود بالتخلف الاقتصادى . ومشكلة التخلف فى نظره ليست نتيجة ظرف أو عامل معين بل هى نتيجة لعوامل متشابكة ، وفقر البلد فى ذهن الكاتب مرتبط بانخفاض متوسط الانتاج الفردى . والرغبة فى استحداث التقدم الاقتصادى فى البلاد النامية أصبحت ملحة ، وقد استلزم ذلك احداث تغيرات جوهرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وانتقل الكاتب بعد ذلك الى بحث العقبات الاساسية التى تحول دون استحداث التنمية وهى تتحصل فى نقاط أربع :

الأولى : الصعوبة فى اقتباس البلاد النامية لوسائل التقدم الاقتصـــادى وتنفيذه لها .

الثانية : عدم امكان تهيئة الظروف المناسبة لاســتحداث ثورة صناعية مشابهة لتلك التى شهدتها انجلترة .

الثالثة : المشاكل المترتبة على التزايد فى عدد السكان .

الرابعة : امكانيات التسويق الخارجى لم تتهيأ للبلاد النامية كما تهيأت للبلاد المتقدمة فى أولى مراحل نموها .

ويرى الكاتب أنه من الصعب على ضوء تلك الصعاب القول بأن البـــلاد النامية يمكنها الوقوف على قدم المساواة مع البلاد المتقدمة اقتصاديا ، وعموما فان التغلب على الصعاب سالفة الذكر يستلزم زيادة فى معدلات الاستثمار مع مراعاة النمو المتوازن واتخاذ سياسة رشيدة ازاء التزايد فى معدلات السكان .

* * *

وأخيرا عرض الكاتب لسياسات التنمية فى كل من الصين والهند ، وفى رأيه أنه على الرغم من الاختلافات الاساسية فى النظرة السياسية فان جوهر السياسة الاقتصادية واتجاهات التنمية متماثلة فى كلا البلدين ، فهما لم يختلفا فى الرغبة فى زيادة معدلات الاستثمار ورفع مستوى الدخل الحقيقى وتفضيل الصناعة على الزراعة والاتجاه الى الصناعات الثقيلة .

والكتاب هو احدى حلقات سلسلة بحوث اقتصادية تصدرها جامعة هارفورد قصد بها اعطاء القارىء فكرة عامة عن فروع الاقتصاد الأساسية .

وعلى الرغم من اتساع الموضوع وتشعبه فان صفحات الكتاب لم تتعد المائتين ، والحقيقة أن العبرة ليست فى عدد الصفحات وانما بمدى نجاح الكاتب فى عرض الموضوع على نحو يحقق الهدف المرجو منه .

واعتقادى ان المؤلف قد نجح تماما فيما يتعلق بهذا الشأن . فاسلوب الكتاب سهل وكان رفيقا بالقارىء لدى تعرضه للنظريات هذا فضلا عن شموله لموضوع التنمية الاقتصادية على نحو يمكن لمن يريد أن يستزيد أن يستزيد .

على صبرى يس

***

معهد الدراسات الاجتماعية : الاسواق والتسويق كعوامل تنمية فى حوض البحر الابيض المتوسط ــ لاهاى ــ هولندا ــ ١٥٣ ص « بالانجليزية » *

يتضمن الكتاب عددا من البحوث التى ألقيت فى المؤتمر الثانى لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية للبحر الابيض المتوسط المنعقد بالقاهرة فى المدة من ١ ــ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢

وفيما يلى نعرض لجانب من تلك البحوث :

بحث الدكتور سعيد النجار : وموضوعه امكانيات توسيع تجارة البحر الابيض المتوسط فى المنتجات القابلة للتلف • وفى رأيه أن هناك ثلاثة احتمالات لهذا التوسع : (أولا) المواد الخام وهذه باستثناء البترول تتمثل فى حاصلات تقليدية كالقطن والنحاس والدخان والفوسفات • وهنا نجد سوق هذه المواد قد أشرفت على التشبع والتوسع فيها يقابل بصعوبات،ناهيك عن تدهور نسب التبادل بينها وبين السلع المصنوعة • (ثانيا) السلع المصنوعة ، وهى غالبا نشأت لتحل محل الواردات وفرق بينها وبين سلع التصدير • ثم انها عادة محدودة النطاق وتتمتع غالبا بميزة نسبية (كصناعة الغزل والنسج فى مصر) (ثالثا) المنتجات القابلة للتلف وخاصة الفواكه والخضر • وهنا يلاحظ الكاتب وجود ميزات نسبية من حيث القرب من أسواق أوربا والظروف الطبيعية • وفى رأيه أن هذه المنتجات يمكن أن تجد سبيلها الى تلك الاسواق •

ثم يشرح فكرته متحدثا عن جمود انماط الانتاج والتصدير فى دول البحر الابيض والبلاد المتخلفة عموما ويدلل على ذلك بمدى الاعتماد على سلعة تصدير

---

* Mediterranean Social Sciences Research Council: *Markets and Marketing as Factors of Development in the Mediterranean Basin* — The Hague 1963.

واحدة وصعوبة احداث تغيير فى هذا النمط ثم يورد احصائيات لمختلف بلاد البحر الابيض المتوسط يبين بها هذا الجمود كما يكشف بالارقام عن درجة التركيز على محاصيل الحقل فى مصر على حساب الخضر والفواكه ٠

ثم يحلل بعد ذلك امكانيات الطلب على المنتجات القابلة للتلف فى دول أوربا الغربية التى تمثل أهم أسواق الخضر والفاكهة بالنسبة لدول البحر الابيض المتوسط ، ويبين أن دول غرب أوربا باستثناء هولندا وايطاليا تستورد من الخضر والفاكهة أكثر مما تصدر ٠ وهو لا يعتمد على المستوى الحالى للتجارة ولكنه يركز على احتمالات المستقبل معتمدا على أرقام لمرونة الطلب (بالنسبة للدخل وللسعر) وعلى توقعات زيادة الدخول ويصل من كل ذلك الى تقدير الزيادة المنتظرة فى واردات أوربا الغربية ٠ والكاتب مع ذلك لاينسى قيام السوق الأوربية المشتركة ويحذر من نتائجها على امكانيات استفادة دول البحر الابيض المتوسط من سوق أوربا الغربية خاصة أن كلا من ايطاليا وهولندا ستجد فرصتها داخل السوق ٠ وينتقل الكاتب بعد ذلك لمناقشة جانب العرض ويلخص المشكلة فى أن دول البحر الابيض المتوسط عليها أن تقدم السلع المطلوبة وبالانواع المرغوبة وفى المواعيد المناسبة وبالاسعار التنافسية ٠ ويعرض للمشكلة فى مصر بتصوير ضآلة الوحدة الزراعية (رغم أنظمة التجميع الزراعى) وكثرة الاموال اللازمة للتحول من محاصيل الحقل الى زراعة الفاكهة بما تحتاج اليه من وقت طويل ٠ وأخيرا يذكر الكاتب أن حل مشكلة الانتاج لايكفى وحده فهناك مشكلة التصريف لان التصدير يمثل سلسلة من العمليات والنجاح فى احداها لا يضمن النجاح فى المراحل الاخرى ٠ وفى اعتقاده أن أسعار الحقل يمكن أن تعتبر منافسة لغيرها فى الدول المستوردة خاصة اذا أخذنا فى الحسبان الظروف الجوية الملائمة ورخص الأيدى العاملة فى دول البحر الأبيض المتوسط ٠ ويضرب مثالا بالبرتقال الاسبانى فى أسواق ألمانيا حيث يمثل سعر المنتج الأصلى ١٩ر٤٪ فقط من الثمن الذى يدفعه المستهلك النهائى ، أما الباقى فهو لخدمات التعبئة والاستيراد والجملة والتجزئة ٠ وهنا يضع يده على أهم عقبة فى وجه دول البحر الأبيض المتوسط ٠ تلك هى التسويق وما ينطوى عليه من عمليات الفرز والتعبئة والتبريد والنقل ، وهى خدمات يؤدى غيابها الى فقدان الميزة النسبية التى يتمتع بها المنتج الأصلى ٠

بحث الاستاذ ديفريس : موضوعه الاسواق والتسويق كأهداف للبحث فى العلوم الاجتماعية . والكاتب يعتبر التسويق حلقة متصلة من التصرفات البشرية تبدأ بالمنتج الأصلى وتنتهى بالمستهلك النهائى ٠ وطالما أنها تصرفات بشرية فهى تدخل فى مجال مختلف فروع العلوم الاجتماعية ٠ وهو يتساءل عن مختلف العناصر التى تنطوى عليها عملية التسويق مثل كيفية البيع ، وعلاقة الفلاح المنتج بالتاجر الوسيط ، وأهمية الجانب الائتمانى فى العملية ، وكيفية تنظيم عمليات الفرز والتعبئة ٠ ثم يقرر أن هذه العناصر لايمكن أن تكون واحدة

بالنسبة لكافة المنتجات وفي كل الدول . ثم ينتقل الى مناقشة موضوع الاستفادة من نواتج الفرز التى تتمثل فى سلع منخفضة الدرجة ويتساءل عما يحدث بشأنها وهل تجرى عليها عمليات تجهيز من أى نوع والى أى الاسواق تنتهى . ويضرب مثالا بالبرتقال فى ولايتى فلوريد وكاليفورنيا بأمريكا وكيف انه يحتفظ بمكانته الرفيعة باستمرار نتيجة لعمليات الفرز الدقيق واستبعاد الثمار التى لا تطابق المواصفات وتحويلها الى عصير مجمد أو مجفف وكيف أن هذه العملية قد تحولت الى صناعة هامة . ويذكر أن مثل هذا الاتجاه قد ظهر أخيرا فى أوربا ويدعو الى دراسة امكانيات قيام مثل هذا النشاط وامكان استيعاب الاسواق لمثل هذه المنتجات المجهزة وكذا امكان جذب الاموال للاستثمار فى هذا المجال . ومن رأيه أن قيام صناعة تجهيز وحفظ سيؤدى الى تحسين وسائل الفرز لاستخلاص الثمار التى ستباع طازجة . كذلك يضرب مثالا آخر وهو الطماطم الطازجة والمعبأة ويقرر أن كلا منها يعتبر سلعة قائمة بذاتها لها سوقها المختلفة تمام الاختلاف . ويخرج من ذلك بضرورة عمل دراسة مستفيضة لكل سلعة بل لكل صنف من أصناف السلعة الواحدة ، وأن تشمل الدراسة امكانيات الانتاج واحتمالات المنافسة والتكامل مع السلع الأخرى والمواسم وطرق التخزين والحفظ .. الخ .. ويختم مقاله بالدعوة الى دراسة أكثر عمقا لمنتجات ومناطق دول البحر الابيض المتوسط ولعمليات التسويق فى شتى مراحلها .

بحث الاستاذ يوسف صايغ : وموضوعه التاجر الحديث فى الشرق الأوسط وهو يبدأ دراسته بتحديد هدفه وهو دراسة التاجر فى منطقة محددة هى الشرق الاوسط وفى نطاق معين وهو تجارة الصادرات والواردات والوساطة فيهما ، ويريد أن يبحث دور التاجر فى عمليتى التحول الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، وهو يبدأ دراسته باظهار الاهمية المتقلصة لدور التاجر كنتيجة للاهتمام بالتصنيع وما ترتب على ذلك من تركيز الاضواء على رجال الصناعة والمال دون التاجر الوسيط ، ولو أنه يقدم استثناء من هذه القاعدة حالة لبنان حيث لايزال للتجارة أهميتها الاجتماعية الكبرى فى المدن الساحلية المشهورة . وهو لا يوافق على التهوين من أهمية التاجر لانه لا يقوم على أساس سليم فضلا عن أنه يتجاهل الدور الحيوى الذى تقوم به التجارة باعتبارها عملية منتجة لا غنى للتصنيع عنها ، وذلك فضلا عن أن طائفة التجار كانت فى جميع العصور والبلاد هى المصدر الاساسى لطبقة المنظمين . وينتقل الكاتب بعد ذلك الى اعطاء صورة للملامح العامة للتاجر فيذكر أن أصل نشأته فى المدن حيث توجد المرافق التى تخدم التجارة الخارجية كالمصارف والجمارك والموانىء وأجهزة النقل والتوزيع ، وذلك فضلا عن أن معظم التجار كانوا حتى وقت قريب من عناصر الاقليات التى تقطن المدن عادة ومن أمثلتهم اليهود والارمن واليونانيين والايطاليين . ويرى أن المهنة تنتقل الى التجار بالوراثة عن أسلافهم . وتجار

الشرق الاوسط على قدر من الثقافة يزيد فى المتوسط عن ثقافة طبقة مـلاك الأراضى وان كان يقل عن ثقافة رجال البنوك والصناعة ، وتعليمهم عموما أعلى من مستوى تعليم الشعب فى مجموعه ، وهم الى جانب ذلك يتمتعون بالذكاء والحذق وملكة السرعة الحسابية ، ويزيدون من خبراتهم ومهاراتهم بالاسفار والرحلات وهو ما لايجاريهم فيه أفراد الطبقات الأخرى • ثم ينتقل الكاتب الى بيان مجالات التحرك من التجارة فيقول أنها غالبا الصناعة والاعمـال الماليـة والمهنية وفى بعض الدول (كمصر قبل الثورة) كان التحرك الى الاستثمار فى الزراعة ؛ أما التحول الى مهنة التجارة فهو قليل مما يؤيد اعتقاد الـكاتب بأن التجارة تمثل رصيدا مختزنا من الخبرات لفائدة أنواع النشاط الأخرى • أما تنظيم المؤسسات التجارية فهو غالبـا على أسـاس المشروع الفردى أو شركة التضامن • والسلطة مركزة فى يد صاحب المؤسسة أو الشركاء وتقسيم العمل قليل فى المستويات العليا التى تقوم باتخاذ القرارات • ويرتبط بهذه الظاهرة شيوع المشروعات العائلية حيث يقوم المشروع التجارى على رابطة الدم أو الزواج وهو يفسر كل ذلك بأن طبيعة عقلية الذين يختارون العمـل بالتجارة تجعلهم يفضلون الاحتفاظ بالسلطة والاسرار فى أيديهم وعدم السماح بمشاركتهم فيها الا لأقرب الناس اليهم • ثم يناقش الكاتب الدعوى القـائلة بأن تجـار الشرق الاوسط ينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل ويفضلون السـيولة النقـدية والاستثمارات التجارية السريعة وبأن هذا التفضيل ليس فى مصلحتهم ولا فى مصلحة المجتمع • وهو يبرر موقف التجار بأن تجربتهم خلال القرون الطويلة قد أورثتهم الخوف من عدم الاستقرار السياسى والضرائب التحكمية والتقلبات الحادة فى قيمة النقود • ثم يناقش موقف التاجر من الاساليب الحديثة فى دراسة الاسواق والمحاسبة وادارة الاعمال وغيرها من الوسائل العلمية وينتهى الى أن التاجر يعتبر متخلفا فى هذا الميدان بالنسبة لرجال الصناعة أو المـال أو التأمين أو غيرهم من المنظمين • وعندما يتعرض الكاتب لموقف التاجر من الغير يقرر أن نفوره من الضرائب ومن القيود على التجـارة جعلـه يكره التدخل الحكومى والادارى ويطالب بحرية التجارة كما يتصورها هو ، كما أن فرديته تجعله ينفر من الارتباط بغيره حتى ولو كان من ابناء طبقته باستثناء ما يمكن أن يناله من فائدة بالانضمام الى الغرف التجـارية • وهو لا يهتم بالظهـور أو التصدر فى البرلمانات والاحزاب السياسية ويفضل الانزواء والعمل من وراء ستار •

أما عن الدوافع التى تحكم التاجر فان الربح مقدم على المركز الاجتماعى أو القوة أو النفوذ أو النجاح أو الرغبة فى التوسع ، بعكس رجـل الصـناعة الذى يهدف الى النجاح أولا كما انه يصور ناحية أيديولوجية حيث يعتبر نفسه ممثلا لكفاح بلاده للاخذ بأساليب العصر والتنمية الحديثة •

بعد ذلك يناقش الـكاتب دور التـاجر فى التحـول الاجتماعى والتنميـة الاقتصادية وهو يشكك فى مقدرة التاجر على بعث الحركة اللازمة لبدء عملية الانطلاق فى طريق التنمية لانه عنصر بطىء الحركة • والتغير الذى تهدف اليه الدول المتخلفـة من الاتسـاع والعمـق بحيث يتطلب عنصرا ثوريا قادرا على التطوير • ومع ذلك فان للتاجر دوره مهما كان بطىء المفعول والـكاتب يقسم هذا الدور الى ثلاث مراحل : الأولى وتتمثل فى جلب السـلع الجديدة غـير المعروفة ، وبمرور الوقت تقل ريبة المستهلك فيها فيجربها ثم يتذوقها ثم يعتاد عليها أخيرا • وفى المرحلة الثانية يبدأ بعض التجار المستوردين فى محاولة انتاج بدائل لتلك السلع ، يشجعهم على ذلك معرفتهم الدقيقة بها وتقبل السوق لها • وهنا تدخل السلع الجديدة فى نطاق الهيكل الانتاجى المحلى ويبدأ التحول الجزئى للتاجر الى صانع ، ويصاحب كل ذلك ثورة فى انماط الاستهلاك والانتاج وفى وسائله الفنية • أما فى المرحلة الثالثة فيبـدأ التـاجر محاولتـه لغـزو الاسواق الخارجية لتصدير السلع التى تم صنعها محليا وهنا تكتمل الدورة (تاجر ــ صانع ــ تاجر) وتظهر نتائج اختلاط الخبرات المكتسبة فى هـذه الميادين •

وأخيرا يتعرض الكاتب لظاهرة جديدة ــ تلك هى وجود قطاع عام تستلزمه دواعى التنمية فى معظم الدول • ويناقش علاقته بالتاجر الذى يؤمن بالحرية الاقتصادية • أضف الى ذلك أن الارباح والاسعار تصبح فى مثل هـذا النظام وسائل لتوجيه الموارد وهو ما لا يرضى التاجر لان معنى ذلك اخضاعها للتنظيم والتنسيق • والنتيجة هى اتساع شقة الخلاف بين التاجر والجهاز الحكومى • ثم يأتى التدخل الحكومى فى التجارة الخارجية فيؤدى الى مزيد من التنافر بين الجانبين ويمر الوقت وتزداد القيود حتى تنتهى بالقضاء على دور التاجـر فى الاستيراد وأن بقى له شىء فى التصدير ، والتاجر فى كل ذلك ليس أمامه الا أن يرقب نهايته المحتومة •

بحث الاستاذ أحمد زكى الامام : يتناول الحركة التعاونية فى مصر وتبـدأ دراسته بتاريخ موجز لنشأة الحركة والصعوبات التى صـادفتها حتى بدأت الحكومة فى معاونتها عام ١٩٢٣ ثم ما تلا ذلك من تنظيم الائتمان بالنسبة لها عن طريق بنك التسـليف الزراعى • ثم ينتقـل البحث الى سرد التشريعـات الخاصة بالتعاون وما تضمنته من امتيازات للجمعيات التعاونية كما يشرح دور الاجهزة الادارية المشرفة على التعاون مع الاشارة الى سياسة الحـكومة الجديدة تجاه الحركة بانشاء المؤسسات التعاونية فى عام ١٩٦٢ • ثم يتحدث الكاتب عن التعاون فى الميثاق وعن الاهمية الكبرى التى حظى بها فى ذلك الدستور الشعبى •

ويستطرد بعد ذلك الى الحديث عن التعـاون فى ميـدان الزراعـة وتنظيم الائتمان الخاص به عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى وما انتهى اليه

الرأى من اعفاء قروض البنك الى الجمعيات التعاونية من دفع الفوائد . ويشرح أهم الخدمات التى يقدمها البنك الى الحركة التعاونية والقروض التى يمدها بها سواء لتمويل شراء الالات الزراعية أو لتربية الحيوان أو ما يقدمه من ائتمان الى الصناعات الحرفية والريفية ٠

ويتعرض البحث بعد ذلك لدور التعاون فى عملية التوزيع ويشير الى تسويق القطن تعاونيا والى اتجاهات مد هذا النشاط الى محاصيل أخرى كالبطاطس والارز والبصل والخضر والموالح والموز ومنتجات الالبان ٠

ثم يعطى الكاتب لمحة عن التعـاون الاستهلاكى واتساع نطاقه كما يشـير الى التعاونيات التى تجمع بين عمليتى الانتـاج والتوزيع كما هو الحـال فى الجمعية التعاونية للبترول وبعض الجمعيات الزراعية الريفية .

وينتقل البحث الى عرض دور التعاون فى ميدان الخدمات الاجتماعيـة حيث توجه نسبة لا تقل عن ١٠٪ من الارباح لهذا الغرض ويشير الى أمثلة من النشاط الاجتماعى والخيرى مثل اقامة الاندية الريفية والعيادات الطبية التعاونيـة وجمعيات بناء المساكن وما تقـدمه بعض الجمعيات من تبرعات أو خدمـات مجانية فى مجال النظافة والانارة بالقرى وكذا فيما يتعلق بخـدمات التأمين والتوفير وغيرها ٠

وأخيرا ينوه الكاتب بادخال المواد التعاونية فى نطاق الدراسات العلميـة وارتفاعها حتى مستوى الدراسات الجامعية كما يشير الى نشاط حلقات الدراسة والتدريب والبعوث اللازمة للتعاونيين وذلك فضلا عن الرحلات التعاونيـة وأعمال الترجمة والنشر والمحاضرات والأحاديث الاذاعية ٠

محمد ماهـر نـور

***

١ ٠ **شونفيلد : النمو الاقتصادى والتضخم** ـ مجلس الثقافة الاقتصادية ـ بومباى ١٩٦١ ٤٩ ص (بالانجليزية)

١ ـ يتناول المؤلف فى هـذا الكتيب ـ الذى يسجل محاضرتين لجمهور من رجال الاقتصاد فى الهند ـ مشكلة تقليدية هى مشكلة النمو والتضخم٠ فالتضخم قد صاحب بصفة خاصة ظاهرتين من الظواهر التاريخية ٠ أولهما الحرب ومايتخلف عنها من آثار وثانيهما محاولة بعض الدول العمل عـلى نمو يتعدى امكانياتها المادية ٠ ففى الحالتين يتحقق ذلك الاختلال بين الانفـاق والانتاج الذى جرت العادة على تسميته بالتضخم ٠

(*) Schonfield, *Economic Growth and Inflation* - Council for Economic Education. Bombay 1961.

ورأينا أن هذه المشكلة تعتبر الآن من المشكلات التى بلغ فيهـــا التحليل الفنى حـــدا نستطيع أن نقول انهـــا لم تعد تخفى سرا على المنطق الاقتصادى . ولكن شتان بالطبع بين الحل من الناحية الفنية والحل من الناحية الاجتماعية، لذلك نستطيع أن نقول أيضا أن التضخم مشكلة اجتماعية لم تجد للآن حلها . وهذا لا يدعو الى استغراب اذا لاحظنا أن التضخم فى الواقع يثير مشكلة ان هى فى التحليل الاخير الا مشكلة سياسية تدور حول تقسيم الناتج القومى فى ظروف تاريخية معينة .

٢ ــ كل هذا لنقول ان مايقدمه لنا المؤلف فى هذا الصـــدد لا يذكر من الناحية الفنية ولكنه من الناحية الاجتماعية يقترح حـــلا صريحـــا يتلخص فيما يأتى :

ان اطلاق التضخم دون تنظيم معناه أن تتحمل الطبقات الضعيفة عبء التنمية (سواء نجحت هذه أو فشلت) لصالح الطبقات الثرية ، وهـــذا فى رأيه ما حدث بالفعل فى أمريكا اللاتينية . لذلك ينبغى وفقا له تنظيم التضخم بحيث تحدد الفئات القادرة على تحمله . وما يشير به المؤلف فى هذا الشأن هو أن تجمد أسعار المنتجات الزراعية مع ترك أسعار المنتجات الصناعية تنطلق . فهذا فى رأيه يشجع أولا على نمـــو الصـــــناعة ثم أنه لا يضر بصـــــغار المزارعين ما دامت دخولهم تستخدم فى أغلبـــــها لاقتناء المنتجات الزراعية . ومعنى هذا أن الدخل الحقيقى لصغار المزارعين لن يمس الا قليلا وكل ما فى الأمر هو أن تتحقق اعادة توزيع بين فئات مختلفة من الطبقة المالكة ، من ملاك الزراعة الى ملاك الصناعة .

والكاتب يعلم جيدا أن مثـــل هذه السياسة من ضحاياها أيضا أصحاب الدخول الثابتة ولا سيما سكان المدن من الطبقة المتوســـــطة بل والعـــاملة أيضا ولكنه يرد على ذلك بأنه فى دولة فقيـــرة ينبغى أن يتحمل الفرد عند شرائه لسلعة صناعية (ثلاجة مثلا) سعرا أعلى مما يتحمله فرد مماثل يعيش فى دولة ثرية ، ثمن ينبغى دفعه للتنمية .

٣ ــ والفكرة الاساسية وراء هذا التحليل تدور فيما يبـــدو حول أهمية مشكلة الغذاء فى دول تتمتع بأيدى عاملة وفيرة ولكن تعوزها رؤوس الأموال اللازمة . فلزيادة الاستثمارات فى هذه البلدان وبنـــاء رؤوس الأموال يحتاج الأمر قبل كل شىء الى غذاء للعـــمال وعلى ذلك فما دامت الدولة تجمد أسعار السلع الغذائيـــة فلا خـــوف من التضخم اذا ترك له منفذا فى المنتجات الأخرى .

وتجميد الأسعار وحده لا يكفى بطبيعة الحال لتوفير الغذاء اللازم لاطراد حركة التنمية لذلك يخصص المؤلف جزءا كبيرا من بحثه لمشكلة توفير الغذاء . وهو فى هذا الشأن لا يعقد آمالا كبيرة على امكان زيادة انتاج الغذاء بسرعة تكفى لمواجهة الحاجة اليه ، لذلك يوصى الكاتب بقبول المساعدات الاجنبية فى صورة أغذية على نطاق واسع ، لا سيما وأن الولايات المتحدة لديها من هذه المنتجات فائض كبير .

ويناقش المؤلف فى هذا الصدد الخوف من تلازم المساعدات الخارجية والنفوذ السياسى الاجنبى فيخلص الى انه لولا ثقة متبادلة وتعاون فلا أمل فى الامر ومن السخف قبول المعونات فى صورة سلع كمالية ورفضها اذا جاءت على شكل غذاء .

مثل طريف عما يمكن أن يقال فى محاضرتين عن مشكلة من أهم مشكلات العالم المتخلف ولكنى أشك كثيرا فيما لو كان فيهما مفاجأة لمستمعى المحاضر من الهنود ، فنظرية « استعمار الزراعة » ومشكلة الغذاء وأهمية العون الخارجى لا نعتقد أنهم يحتاجون فيها الى دليل .

ز . نصر